

دروس

في النقود والبنوك

دكتور

خالد سعد زغلول حلمى

كلية الحقوق - جامعة المنوفية

١٩٩٢ - ١٩٩٣م

الولاء للطبع والتوزيع

شبين الكوم - ت: ٣٢٤٩٠١

مقدمـــــة :

يتنــاول هذا المؤلــف أحـدى الموضوعــات الهامـــة التى تؤثر بحق على اقتصاديـات الدول المتقدمة منها والناميـــة الا وهو موضــوع النقـــود والبنـــوك .

ونظــرا للدور الخطيـر الذى تقـوم به النقـود وكذلــــك المؤسســات النقديـــة التى تقـوم بخلقهـــا أو بعرضها علـــى مستوى الاقتصــاد القومـــى ، يذهب الاقتصاديـون علـــى اعتبــار موضوع النقـــود والبنـــوك احــدى موضوعـات التحليـل الاقتصــادى الكلـــى .

والعلاقــات الاقتصاديـــة ســواء على المستوى المحلـــى أو المستوى الدولـــى فـى كافـــة دول العالـــم تقـوم أساســـا على النظـــم النقديـــة ، فكــل من مستوى النشاط الانتاجـــى الاستهلاكـــى والتبادل التجـــارى يقـــاس قياســـا نقديـــا ، واصبحت الظواهـــر الاقتصاديـــة من أسعار وأربـــاح وفوائـــد وأجـــور وثـــروات تقاس أيضـــا بوحدات من النقـود .
فالنقـــود اليـــوم أصبحت عنصرا هامـــا يتفاعـــل مع الأحـــداث فيتأثـــر بها ويؤثـــر فيهـــا - لذلك احتلت دراســـة النقـــود والائتمـــان جانبـــا هامـــا مـــن الفكر الاقتصادى .

وتقوم البنوك بدور فعال فى زيادة كمية النقود وفى انقاصها وبالتالى يمكنها التأثير فى حجم الاستثمارات وتحديد اتجاهاتها فى الاقتصاد القومى .

وترتبط دراسة النقود ارتباطا عضويا بدور المؤسسات النقدية فى النشاط الاقتصادى . فالبنوك تقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين والبنوك لا تتخذ قراراتها النقدية فى عزلة عن السياسة الاقتصادية الحكومية ، بل تلعب دورا جوهريا فى صنع هذه القرارات من خلال سياستها المالية والنقدية ، لذلك ترتبط دراسة النقود بدراسة البنوك .

وسوف نتناول موضوع النقود والبنوك فى أبواب ثلاثة :-

الباب الأول : يتناول نشأة النقود وتطورها ووظائفها وخصائصها ومختلف النظم النقدية التى عرفها التاريخ .

الباب الثانى : يتناول نظرية قيمة النقود ومستوى الأسعار ، وتوضح كيفية قياس تقلبات

قيمة النقود ، والاثار المترتبة عليها ، ثم نظريات كمية النقود فى الفكر التقليدى والفكر الحديث .

الباب الثالث : يتناول نشأة البنوك وتطورها مع دراسة تفصيلية للبنوك التجارية والبنك المركزى وأدوات التحكم فى عرض النقود (الائتمان) .

الباب الأول

النقود

احتلت دراسة النقود والائتمان جانبا هاما من الفكر الاقتصادى ، لما تقوم به من تنظيم أوجه الأنشطه الاقتصادية داخل المجتمعات . ولذا سوف نتناول دراسة هذا الباب فى فصول ثلاثة على النحو التالى :

الفصل الأول نشأة النقود وتطورها
الفصل الثانى وظائف النقود وخصائصها
الفصل الثالث النظم النقدية

========

الفصـــــل الأول

نشـأة النقـــود وتطـورهـا

لقـد تطورت النقـود خـلال تاريخها الطويل بتطـور تدريجـى كبـير حتى بلغت الصـورة التـى نعرفها اليوم • وقـد تأثـرت النقـود خـلال مراحـل تطـورها المختلفـة بالظـروف الاقتصادية والاجتماعية • وفى نفس الوقت أثـرت فى اتجاهـات التطـور •

ويقـوم النظام الاقتصـادى الحديث سـواء كـان رأسماليا أم اشتراكيا على استخدام النقـود • فبدون استخدام النقـود يصبح التخصص وتقسـيم العمل فى المجتمعات الحديثة مستحيلا • وهـذه الوسيلة (النقـود) سببت وفـرا هائلا فى الجهد والوقـت الخاص بتسويق السلع والخدمـات وكـذا ساهمت فى امكانية توزيع الناتج على المستهلك النهائـى بطريقـة جيـدة • ولولا توفـير التسهيلات النقدية فى المجتمع الحديث لتأخـرت أو انعدمت كـل أنواع التقـدم الفنى الـذى طـرأ على العالم وكذلك تقسيم العمـل والتخصص الدقـيق فى مختلف المجالات وخاصتا الصناعـة • ولا اختفى أيضا مـن

الوجود هذه الأسواق الوطنية والعالمية الكبيرة التي تنهض بالتجارة والاقتصاد . الا أن نشأة النقود كان نتيجة عوامل وظروف متعدده ، ويمكن أن نتتبع التاريخ حتى نصل الى النقود في صورتها اليوم .

منذ فجر التاريخ والمشكلة الاقتصادية واحدة في جوهرها مهما اختلف الزمان والمكان ، الا أن الوسيلة التي استخدمها الانسان لمواجهتها لم تكن واحدة ، فالاسلوب الذى اتبعه الانسان البدائى كان اسلوبا تلقائيا ذاتيا تمليه عليه غرائز الطبيعة . فالانسان البدائى لم يكن يبذل جهدا كبيرا لانتاج مايحتاج اليه من سلع وخدمات وانما اكتفى بالحصول على ما جاءت به الطبيعة ووفرته له من خيرات .

اذ أن الانسان لم يقم فيها بدور ايجابى يذكر فى تعاملة مع الطبيعة ، وانما كان دوره سلبيا وقاصرا على الاستفاده بما حوله ، دون ان يحاول أن يغير الظروف المحيط به أو يوءثر فيها بما يتلائم مع احتياجاته .

وقد مرت المجتمعات البشرية بمراحل عديده خلال

التطور عرفت فيه تعدد الحاجات وتنوعها ، وأخذت تنتقل عبر التاريخ من مراحل التخلف الى مراحل أكثر تقدما ورقيا من حيث مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وعلى وجه الخصوص ما يتعلق من هذه الجوانب بانتاج الأموال وتبادلها بين الأفراد والمجتمعات . ومع وجود الفائض وضحت الحاجات الانسانية وتعددت اشكالها . فلم يعد هناك انسان يستطيع أن ينعزل اقتصاديا عن غيره ولا أن يكتفى ذاتيا بانتاجه فالزارع يحتاج الى اللحوم من الصياد ، والصياد يحتاج الى حبوب من الزارع وكليهما يحتاج الى أدوات للزراعة والصيد . وهنا ظهر الصانع البدائى أيضا .

ولقد كان أول نشاط انتاجى زاولة الانسان هو الزراعة وكانت ممارسة الانسان للزراعة نتيجة طبيعة لاستقراره ، وزيادة معرفته بطبيعة الأرض التى يعيش عليها ، ومعرفته بالظروف البيئية التى تحيط به وطرق الاستفادة منها . كما أن الزراعة بدورها زادت من ارتباط الانسان ، ونشأ عن هذا الارتباط أن غير الانسان من نمط حياته ، فأصبح دوره فى الحياه دورا أكثر ايجابية بحيث صار يتأثر بالبيئة المحيطة به ويؤثر فيها .

وفى مرحلة تالية فتحت الزراعة أمام الانسان مجالات أخرى للانتاج بصفة خاصة الانتاج الصناعى فالزراعة تحتاج الى بعض المعدات والأدوات التى تسهل على الانسان استغلال الأرض ، وقد دفع هذا الانسان الى استغلال ماحوله من معاون ، يعهدها ويشكلها بأسلوب يمكن من صنع مثل هذه الأدوات ، ويصنع من يحتاج اليه فى حياته من أدوات أخرى .

وفى مرحلة تالية تنوعت السلع التى يحتاجها الانسان وزادت بكميات كبيرة ، ومع تنوع الأنشطة التى يمارسها لانتاج مايحتاج اليه من سلع بنفسه ، ومن ثم اكتفى الفرد بممارسة نشاط انتاجى واحد تاركا ماعداه من الأنشطة لغيرة من الأفراد لكى يتخصصوا فيه ومن هنا بدأ الانسان يعرف ماللتخصص وتقسيم العمل من مزايا . ومايسهم به فى الانتاج من زيادة كميته وتباين أنواعه وتحسين جودته وتوفير جهد القائمين به .

وازاء هذا التطور الاقتصادى والاجتماعى ، اقتضى التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد ، ضرورة وجود نظام معينه للتبادل ، بحيث يستطيع كل فرد أن يبادل مايفيض عن حاجته من السلعة التى يتخصص فى انتاجها بالسلع الأخرى التى يحتاج اليها ، والتى يتخصص فى انتاجها الآخرون .

ولقد كان أول نظام للمبادله عرفه الانسان هو نظام المقايضة . وفى ظل هذا النظام يقوم الافراد بمبادلة السلع ببعضها البعض مباشرة وذلك دون وجود وسيط لعملية التبادل هذه . فأصبح أفراد القبيلة أو القرية يتقابلون فى مكان يطلق عليه اسم (السوق) حيث تستبدل السلع الفائضة . فالمشتغل بالزراعة مثلا يستبدل مايفيض عن حاجته من قمح أو غيره من ثمار الأرض بما يفيض عن حاجة المشتغل بالصيد من جلود وفراء . الا أن هذه الطريقة البدائية من المبادلات كانت تحيط بها كثير من الصعاب .

عيوب نظام المقايضة :

١ - صعوبة توافق الرغبات :

يقوم نظام المقايضة على أساس التبادل التجارى للسلع والخدمات، ويحاول كل فرد أن يبادل مايفيض عن حاجته من السلع التى ينتجها بما يحتاجه من السلع التى ينتجها الآخرون .

ولاتتم عملية التبادل التجارى بين أفراد المجتمع

يجب أن تتحد الارادات بشأن مقدار السلعة المتبادلة ونوعها ، وجودتها وقيمتها . فمثلا اذا أراد شخص أن يبادل مالديه من قمح بما يحتاج اليه من لحوم ، فان عليه أن يجد شخصا آخر ، لديه كمية من اللحوم ويريد مبادلتها بقمح ، وقد يجد شخصا يريد قمحا ولكن ليس لديه لحوم ، أو قد يجد شخصا لديه لحوم ولكن لا يريد مبادلته بقمح ، الامر الذى يقتضى دخول أطراف أخرى فى عملية المقايضة حتى يمكن أن تتم عملية المبادله .

فاذا كانت عملية المقايضة يمكن أن تتم وأن كلف الطرفين كثيرا من الجهد والمشقه ، فان الأمر يكون شديد الصعوبة فى ظل مجتمع يتميز بكثرة عدد السلع مع اختلافها فى القيم والأوصاف والأنواع .

٢ - صعوبة تجزئة بعض السلع :

اذا ماتغلب الأطراف على الصعوبة الاولى فانهم يصطدمون بصعوبة أخرى ، وهى صعوبة تجزئة بعض السلع ، حيث تختلف السلع فيما بينها ، من حيث حجمها وطبيعتها وما بذل فى انتاجها من جهد ، فبعض السلع تتسم بصغر حجم وحدتها

ولهـذا يسهل تجزئتها كالفاكهه والأقمشة والجبن بينمـــا نجـد أن بعض السلع الأخـرى كالبيوت والدواب ، تتسـم بكبر حجمها وعـدم قابليتها للتجزئه .

فاذا اراد شخص أن يبادل بقـره يملكها بنصف أردب من القمح فانه سيواجه مشـكلة هى أن قيمـة البقرة تتجاوز بكثـير ما يحتاجه من القمح فى الوقت الذى لا يستطيع معه أن يقـوم بتجزئة البقـرة ليحصـل على مايريده من هـذا القمح .

وعلـى ذلك فانا نجـد أن عـدم قابلية بعض السـلع للتجزئة كثيرا ما يقف حائلا دون عملية المبادلة ، فلو افترضنـا فى المثال المتقدم أن صاحب القمح لا يمتلك سوى خمسـة أرداب فقط من القمح فان عملية التبادل لا يمكن أن تتم ، ذلـك أن فى تجزئة البقـرة القضاء على منفعتها كدابة .

٣ ـ صعوبـة الاهتداء الى نسب مبادله السلع بعضها ببعض:

يتسم أى سوق يتعدد السلع الموجوده فيه ، وعـدم وجـود مقياس ترد اليه قيم هذه السلـع المختلفة أو تحـدد على أساسه نسب تبادلها . واذا تتبادل فى السـوق الاف السلع فانه يتحـدد بالنسبه لكل منها نسبه مبادلتهـا

بغيرها فى اللحظة الواحدة.فاذا كان بالسوق مائة سلعة مثلا فان الأمر يتطلب أن يتحدد لكل سلعة منها نسبة التبادل بكل سلعة أخرى من السلع الباقية التسعة والتسعين سلعة الأخرى .

فاذا افترضنا قيام التوافق بين رغبات المتبادلين السالفة الاشارة اليهم ، فما هى الكمية التى يتخلى عنها كل طرف من عملية المقايضة ليحصل منها على الكمية الفول أو الشعير التى يريدها ؟

فقد يتبادل أردب من الشعير بثلاث كيلات من القمح ويتبادل كيلة القمح بخمسة امتار من القماش من نوع معين . وهكذا بالنسبة لكافة أنواع السلع المتداولة فى السوق ولذلك يجب على صاحب الشعير أن يبحث عن نسبة تبادل سلعته بالسلعة الأخرى التى يريدها فى كل مرة فاذا كان عدد السلع المتبادله فى السوق عدة آلاف ، فان تحديد نسبة التبادل بين هذه السلع يصبح غاية فى الصعوبة ويستلزم عمل العديد من القوائم التى تحدد نسبة تبادل كل سلعة على حدة مع باقى السلع الأخرى الموجوده فى السوق وبالاضافة الى ذلك فانه يتعذر وجود

ارتباط عام بين الاسعار فى السوق •
وترجع صعوبة تحديد نسب تبادل السلع بعضها ببعض الى عدم وجود مقياس مشترك لتقييم السلع •

٤ ـ عدم وجود أداة لاختزان القيم :

ان الفرد لايعمل ليومه فقط وانما يعمل ليومه وغده • فغالبية الافراد يستهلكون أقل مما ينتجون • ويحتفظون بجزء من انتاجهم الجارى لاستهلاك المستقبل • بهدف الاحتياط وتوفير حياة أفضل فى المستقبل • حيث يأمل كل فرد أن يجد وسيلة آمنه أو يجاد صورة مناسبة يحتفظ فيها بثروته والسبيل الوحيد لاختزان القوة الشرائية فى ظل نظام المقايضة هو احتفاظ الناس بثرواتهم فى صور سلع يختزونها أو فى صورة حقوق على سلع أو خدمات معينة بأنواعها وصفاتها •
لاشك أن احتفاظ الافراد بثرواتهم فى شكل سلعة تعرضهم للكثير من المخاطر • ومن هذه المخاطر احتمال تغير قيمة هذه السلع فى المستقبل

او صعوبة مبادلتها بغيرها عندما يحتاج صاحبها لذلك واحتمال تعرضها للعطب أو ارتفاع نفقات تخزينها . كما أن احتفاظ الفرد بثروته على شكل حقوق على الغير ، قد يعرضها للضياع ، جزئيا أو كليا ، اذا لم يف الغير ببعض أو بكل ماعليه من التزامات .

وفى ضوء ماتقدم ، يتضح لنا أن نظام المقايضة وأن كان كافيا لمقابلة احتياجات الافراد على المستوى العائلى أو المستوى القبلى ، الا أنه لايعتبر كافيا لمقابلة متطلبات نظام اقتصادى متطور ، وامام هذه الصعوبات المتعددة لنظام المقايضة ظهرت النقود كوسيلة للتبادل وسبيل للتغلب على صعوبات نظام المقايضة .

التطور التاريخى لاستخدام النقود :

استخدمت النقود كوسيلة للمبادلات السلعية وللتغلب على صعوبات نظام المقايضة ، وأدى ذلك الى تقسيم عملية المبادلة الى عمليتين منفصلتين ، عملية شراء مقابل للنقود وعملية بيع مقابل نقود ،

حيث تستبدل السلع بالنقود كمرحلة أولى ثم تستبدل النقود بالسلع فى المرحلة الثانية وقد أخذت النقود صورا واشكالا عديدة عبر المراحل التاريخية المختلفة ، فظهرت أولا النقود السلعية ثم النقود المعدنية ثم النقود الورقية فالنقود المصرفية .

وسوف نتناول دراسة كل نوع على حده .

أولا : النقود السلعية :

تعتبر النقود السلعية الصورة الأولى للنقود ، حيث استخدمت المجتمعات البدائية بعض السلع التى اعتاد الناس على استخدامها بكثرة لشدة ارتباطها بحياتهم أساسا لقياس قيم الأموال المتبادلة . وكانت هذه السلع تتمتع بصفة القبول العام مثل الأغنام فى مجتمعات الرعى ، والغلال فى المجتمعات الزراعية ، وأدوات الزينة فى مجتمعات الصيد ..

بناء على ذلك ، اتخذت كل جماعة من الجماعات سلعة تتناسب مع ظروفها ، وتراضت على اعتبارها وسيطا فى عملية التبادل . وكانت معظم السلع

التى استخدمت كنقود تتفق فى بعض الصفات العامة التى تؤهلها للقيام بوظيفتها[1] وأهم هذه الصفات :ـ

١ ـ أن تكون السلعة ذات منفعة بالنسبة لكل أفراد المجتمع بحيث يرغب كل فرد فى الحصول عليها ، وعلى استعداد لتقبلها ٠

٢ ـ أن تكون من السلع المعمرة ، أو التى لا تتلف بسهولة نتيجة لتداولها بين الأفراد ، أو نتيجة الاحتفاظ بها فترة طويلة من الزمن ٠

٣ ـ أن تكون وحداتها متجانسة بقدر الامكان ، أو أن تكون قابلة للتجزئة الى وحدات صغيرة متماثلة ٠

٤ ـ الا تتسم بالوفرة التى تجعلها فى متناول كل يد ، وفى نفس الوقت لا تتسم بالندرة التى تجعلها

---

(١) راجع . دكتور : محمد خليل برعى ، دكتور/عبد الهادى سويفى ، النقود والبنوك ، مكتبة نهضة الشرق ص ٢٤ ، ٢٥ ٠

بعيدة المنال وغير كافية لمقابلة احتياجات التبادل التجارى .

٥ - أن تتسم بالثبات النسبى فى قيمتها ، بمعنى ألا تكون قيمتها عرضة لتقلبات كبيرة بالدرجة التى تنفر الأفراد من الاحتفاظ بها .

يلاحظ مما تقدم أن النقود السلعية قد تغلبت على بعض صعوبات نظام المقايضة وأهمها صعوبة توافق الرغبات الا أنها لم تتغلب على الصعوبات الأخرى ، الأمر الذى أدى الى استخدام المعادن كنقود كمرحلة تالية للنقود السلعية بغرض التغلب على صعوبات نظام المقايضة جميعها .

ثانيا : النقود المعدنية :

ادى اتساع نطاق عمليات التبادل وظهور الاسواق الى عدم قدرة النقود السلعية على القيام بدورها كنقود وسد حاجات المعاملات ، ومن ثم كان من الضرورى البحث عن وسيط جديد يكون أقدر على أداء دور النقود ، فظهرت المعادن النفيسة (الذهب والفضة بالذات) حيث كانت تتسم بالصفات

اللازم توافرها فى النقود حتى أنها كانت الشكل الوحيد فى التداول لقرون طويلة من الزمن .

وقد ساعد على انتشار النقود المعدنية لما لها من خصائص تميزها وتجعلها قادرة على تسهيل عملية التبادل فى مرحلة جديدة من مراحل تطور المجتمعات البشرية . فالنقود المعدنية وبصفة خاصة الذهب والفضة تمتاز بأنها معمرة وغير قابلة للتلف ومن ثم فهى أقدر من غيرها على القيام بوظيفة النقود كمخزن للقيم . كما أنها تقبل التجزئة الى وحدات صغيرة فى القيمة ، مما يسمح لها بتسهيل عمليات التبادل الصغيرة ، وقيمتها عالية بالنسبة لوزنها مما يسهل نقلها من مكان لآخر ، كما أن الانتاج السنوى للمناجم من الذهب والفضة قليل بالنسبة لما هو موجود فى التداول ، مما يعمل على ثبات قيمة النقود ، ويدرأ عنها التقلبات الكبيرة فى قيمتها نتيجة للتغير فى المعروض منها .

وقد استخدمت المجتمعات البدائية أنواع أخرى من المعادن كالنحاس والحديد والبرونز ، الا أن الذهب

والفضة كانت أكثر انتشارا نظرا للميزات التى ينطوى عليها استخدام أى من هذين المعدنين . لكل هذه الأسباب نجد أن الذهب والفضة قد قاما بوظيفة النقود خلال فترات طويلة من الزمن ، لكنها الآن لاتخرج عن كونها عملة مساعدة أقل كثيرا فى الأهمية من النقود الورقية والنقود المصرفية .

ولقد كانت الصورة الأولى لاستخدام الذهب والفضة كنقود هى صورة سبيكة يهيىء فرصة سهلة لحدوث الغش ، ويعرقل سير المعاملات حيث يضطر المتعامل فى كل مرة الى التأكيد من درجة نقاء السبيكة الفضية أو الذهبية وعدم اختلاطها بمعدن آخر يقل عنها فى القيمة ، فضلا عن ضرورة التحقق من وزنها ، ولا شك أن فى ذلك عرقلة للمبادلات .

وازاء هذه الصعوبات الناتجة عن التعامل بالنقود المعدنية فى شكل سبائك ، تطورت النقود المعدنية الى مرحلة المسكوكات حيث قامت الدولة بسك المعادن وحولتها الى قطع موحدة توحيدا نوعيا ، فالدولة تتولى تحويل السبائك الى وحدات تستخدم كنقود بعد دمغها عنوانا على جودتها وصحة وزنها ، وكان

تقبل الافراد لهذه المسكوكات يرجع الى ثقتهم فى السلطة الحاكمه من ناحيه ، الى اجبارها لهم على قبول هذه المسكوكات فى التعامل من ناحيه أخرى . وكان هدف الدولة من ذلك هو رفع الحرج عن الناس وسد ابواب الغش ، وبهذا أنتقل التاريخ بالبشريه من مرحله تداول المعادن النفيسه بالوزن الى مرحلـه تداول المسكوكات .

ولم تعرف مصر المسكوكات فى العهد القديم حتى بعد أن سكت بلاد البحر الابيض المتوسط المعادن بزمن طويل . فقد استمر تداول المعادن النقديه بالوزن ساريا طوال حكم الفراعنه . وجاءت المسكوكات مع الفرس (٥٢٥ ق . م) ثم مع الاسكندر (٣٢٢ ق . م .) عند غزوهم لمصر . ومع ذلك فقد لقى الفرس والمقدينون كما لقى البطالمه من بعدهم صعوبه كبيره فى ترويج المسكوكات بين الناس ، واقتصر التعامل بها على الجاليات الاجنبيه وعلى الطبقات الثريه من المصريين

وربما رجع هذا العزوف عن استعمال المسكوكات الى ماجبلت عليه مصر من المحافظه على القديم من ناحيه والى ندره المسكوكات وضيق نطاق الاقتصاد النقدى ، من ناحيه أخرى (١).

وبعد ان قامت الدولة مباشره بسك النقود ، أى بتحويل السبائك المعدنيه الى قطع متماشله تماما فى الشكل والوزن ودرجه النقاء ، ومختومه بخاتم يحدد الوزن والعيار وهنا اصبحت النقود المعدنيه تستخدم فى التبادل بالعد لا بالوزن واصبح اسم الوحده النقديه (المعياريه) كالجنيه او الدولار ، هو القاعده التى تنسب اليها، او تقاس بوساطتها قيم السلع والخدمات وتتم وفقا لها المقارنات بين هذه القيم .

وبعد أن تم اقرار ضمان حريه سك

---

(١) راجع دكتور محمد ذكى شافعى ، مقدمه فى النقود والبنوك ، دار النهضه العربيه ١٩٨٣ ، ص ٤٥ .

وصهر المسكوكات الى معدن ، كفلت الدوله التماثل او التكافوء بين القيمتين • ومن ثم تحددت القاعده النقديه التى يتخذها المجتمع مقياسا للقيم • وتبعا لذلك ، اكتسبت النقود (القاعده النقديه) المعدنيه صفه النقود النهائيه ، التى تتمتع بقوه ابراء غير محدوده فى الوفاء بالالتزامات ، وعلى ذلك اصبحت النقود المعدنيه ملزمه لافراد المجتمع بقوه القانون فى الوفاء بكافه الالتزامات ، بعد ان كان الافراد يتداولونها باختيارهم • ومن ثم أصبحت نقودا قانونيه ، بعد ان كانت نقودا (اختياريه).

وكان من اهم مزايا هذه المعادن •

١ ـ قبولها العام من المتعاملين محليا ودوليا •
٢ ـ سهوله حملها ونقلها وتخزينها •
٣ ـ ندرتها النسبيه وبالتالى أرتفاع قيمتها نسبيا ، مما يجعل للقطع الصغيره منها قيمه مناسبه فى التبادل •

٤ - ثبات قيمتها نسبيا ، كما أنها لا تتآكل بسرعه وسهوله من كثره الاستعمال .

٥ - قابليتها للتجزئه ، والتشكيل والى وحدات صغيره مع التجانس العام من حيث الحجم والوزن والنقاء .

ونظرا لما تتسم به المعادن النفيسه من ندره ، وبالتالى لا يزداد عرضه الا بكميات محدوده ، فأن التطور الاقتصادى أثبت ان ذلك يعتبر عيبا فى النقود المعدنيه ، ذلك انه بقدر احتياجات النشاط الاقتصادى المتزايد ، فانه يتعين ان تتوافر المرونه فى عرض هذه النقود ولما كانت النقود المعدنيه لا تستطيع ان تفى بهذه الحاجه ، فقد دفع التطور الاقتصادى الى ايجاد انواع آخرى من النقود بجانب النقود المعدنية وهى النقود الورقية (١).

---

(١) راجع دكتور عبد الحميد الغزالى ، مقدمه فى الاقتصاديات الكليه (النقود والبنوك) . دار النهضه العربيه ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

ثالثا : النقود الورقية :

ظلت المجتمعات البدائية تستخدم المسكوكات المعدنية لفترة طويلة من الزمن . وكانت هذه الأنواع من النقود كافية لمواجهة تطور التجارة الداخلية والخارجية الى ماقبل عصر الثورة الصناعية فى أوربا . ولكن كان لحمل التجار لهذه المسكوكات الانتقال بها من مكان الى آخر الكثير من المخاطر التى تتعرض لها ، كالسرقة والضياع ، لذلك فكر بعض التجار فى ايداع مالديهم من ذهب وفضة فى بعض بيوت المال ذات الشهرة الطيبه ، مثل الصاغة والصيارفة ورجال الدين - حيث كان الأفراد يلجأون الى الصاغة فى بادئ الأمر لوزن سبائكهم والتأكد من درجة نقائها ، وفى فترة لاحقة ، لتحويلها الى مسكوكات ، ثم تطورت العلاقة عبر الزمن ، وعلى أساس من الثقة ، الى اعتياد الأفراد على ايداع مالديهم من معادن نفيسه فى خزائن الصناعة ، طلبا للامان الى أن يحين استعمالها عند الحاجة . وهنا تحول الصاغة الى خزنة لهذه المعادن نظير عائد - وكان المودع يحصل على صك أى سند ، وهذا الصك أو السند عبارة عن ايصال

يثبت حقه فيما أودعه من معادن ، وتعهد الخازن بتسليم اياه أو جزء منه عند الطلب .
وكان التجار يكتفون بحمل هذه الصكوك فى تنقلاتهم لاظهار أن فى حوزتهم كمية معينة من النقود المودعة لدى أحد الصيارفة أو الصاغة . وكان فى استطاعة أى تاجر ، أن يتم أى صفقة تجارية ، أو يفى بأى التزام نقدى ، وذلك بأن يوقع على الصك بتنازله عن قيمته لشخص آخر . ويستطيع هذا الشخص الآخر أن يذهب لهذا الصراف للحصول على قيمة الصك ، وهنا بدأ يظهر أول شكل من أشكال أوراق البنكنوت .

ونتيجة ثقة أفراد المجتمع فى الجهات التى تصدر الصكوك ، فقد استخدمت هذه الصكوك كبديل عن النقود المعدنية ، وأخذت البنوك تصدرها لحاملها بفئات صحيحة مختلفة لتسهيل التبادل وسميت هذه الأوراق بالنقود الورقية النائبة ، ولقد كانت أوراق البنكنوت هذه لاتعتبر نقودا فى حقيقتها ، وانما مجرد أوراق تنوب عن نقود حقيقية سلعية مودعة فى هذه البنوك ، ومن ثم سميت بالنقود الورقية النائبة ، لانها تنوب عن أو تمثل نقودا أخرى حقيقية موجودة فى البنوك .

وفى مرحلة متقدمة لاحظت البنوك المصدرة لأوراق البنكنوت ، ان حاملى هذه الأوراق لايتقدمون جميعا فى وقت واحد الى البنوك للمطالبة بتحويلها الى معادن نفيسه ، وانما تتقدم نسبة معينة منهم عادة صغيرة الى البنوك للمطالبة بالتحويل ، كما أن تيار سحب المعادن النفيسة يقابلة تيار ايداع جديد لهذه المعادن ، وشاع بين أفراد المجتمع تداول أوراق البنكنوت ، دون ماحاجة الى تحويلها الى معادن نفيسه .

الأمر الذى شجع البنوك الى اصدار كميات من أوراق البنكنوت جديدة تزيد عما يودعة لديها الأفراد من نقود معدنية حقيقية ، وقد نتج عن ذلك أن أصبح فى أيدى الأفراد كمية من أوراق النقد لاتقابلها أرصدة نقدية ، وكان تقبل الأفراد لهذه النقود الورقية راجعا الى ثقتهم فى البنوك التى أصدرتها ، وقدرة هذه البنوك على دفع قيمة أى كمية من أوراق البنكنوت تقدم اليها فى أى وقت من الأوقات أى أن البنوك لديها دائما مقابل معدنى نفيس لهذه الأوراق ، أو مايسمى (بالغطاء النقدى) .

وهنا ، ظهرت النقود الورقية الائتمانية .

ولقد كان لتمادى البنوك فى اصدار البنكنوت ، سعيا وراء الربح السريع أن اختلفت النسبة بين كمية البنكنوت المصدرة وبين الأرصدة النقدية الموجودة ، أى زادت كمية أوراق البنكنوت زيادة كبيرة عن المعادن النفيسة ولقد أدى هذا الاجراء ، الى حدوث موجات من ارتفاع الاسعار من ناحية ، والى عدم قدرة بعض البنوك على مقابلة طلبات عملائها بالدفع ذهبا من ناحية أخرى . وكان يمكن لمثل هذه الحالات الفردية أن تؤدى الى فقدان الثقة فى النظام الصرفى كله ، مما قد ينشأ عنه آثار سيئة على الحياة الاقتصادية عموما ، لذلك اسرعت الحكومات المختلفة بالتدخل لتنظيم عملية اصدار البنكنوت وحصرها فى جهة واحدة أو بنك واحد وهو مايسمى بالبنك المركزى ، يمارس عمله تحت اشراف الحكومة ، يخضع لرقابتها .

ولقد عانت الدول من عجز شديد فى كميات النقود وخاصا فى اعقاب الحرب العالمية الأولى بسبب زيادة النفقات الحربية ، وكانت الوسيلة الوحيدة لمقابلة هذه الحاجة هى اقتراض حكومات الدول المشتركة فى الحرب من البنوك المركزية ، ولقد صاحب ذلك

موجات أخرى من ارتفاع الأسعار ، حيث لجأت البنوك المركزية الى اصدار أوراق البنكنوت لتمويل هذه القروض .

وقد ترتب على ذلك زيادة كبيرة ومستمرة من مطالبة الأفراد البنوك المركزية بتحويل مالديهم من أوراق بنكنوت الى ذهب لاكتنازه ـ وقد خشيت حكومات هذه الدول فى ذلك الوقت ، من أن تعجز بنوكها المركزية عن الوفاء بتعهداتها ، بما قد ينشأ عنه اثاره اقتصادية سيئة .

هذا من ناحية ، ولحاجة الدول لأرصدتها الذهبية لمقابلة التسويات الخارجية من ناحية أخرى . لذلك أصدرت حكومات كثير من الدول قوانين تعفى البنوك المركزية من تعهداتها بصرف قيمة مايقدم اليها من أوراق البنكنوت بالذهب ، وتلزم الأفراد بقبول هذه الأوراق وفاء للديون ، ومن ثم لم تعد هناك صلة بالمرة بين قيمة النقود كنقود وقيمتها كسلعة .

ويلاحظ هنا أن أوراق البنكنوت كانت تستمد قوتها وقابلية الأفراد لها من قابليتها للتحويل الى نقود أما الآن أصبحت تستمد قوتها من ثقة الأفراد بقبولها العام من الآخرين ،وقوة القانون .

ولذلك نشأ نوع جديد من النقود يسمى بالنقود الالزامية أو النقود القانونية ، أى الملزمة للأفراد بقبولها فى ابراء الذمة بقوة القانون ٠ ولا تقتصر النقود الالزامية على النقود الورقية فحسب بل تشمل أيضا المسكوكات المعدنية ، سواء ذهبية أو فضية أو برونزية أو من أى معدن آخر ، مادامت ماتحتويه هذه النقود من معدن تقل عما تمثله من قيمة نقدية ٠

رابعا : النقود الكتابية :

النقود الكتابية هى أرقى أنواع النقود التى عرفت فى العصر الحديث وتتكون من الودائع البنكية تحت الطلب ، أو الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية التى تنتقل من فرد الى آخر عن طريق الشيكات ٠

وقد نشأت النقود الكتابية على اثر تزايد المعاملات التجاريه واتسع دور المؤسسات البنكيه وقيامها بمنح القروض الى القطاعات الاقتصاديه المختلفه ٠ واذا كان ما يعتبر نقدا يتداول فى حالة النقود المعدنيه هو الذهب او الفضه وفى حالة النقود الورقيه هى الاوراق

النقديه فان ما يتداول فى حاله النقود الكتابيه هى القيمه فى الحسابات التى تحتفظ بها البنوك ، او هى الودائع بتعبير اخر ، حيث تقوم الكتابه او القيمه فى دفاتر البنك مقام انتقال الذهب او الورقه النقديه من يد الى يد. والنقود الكتابيه هى الودائع ذاتها وليست الشيكات .

ولقد ظهرت النقود الكتابيه بطريقه مشابهه لظهور النقود الورقيه فاذا كانت النقود الورقيه قد ظهرت على اثر قيام الافراد بايداع الذهب لدى المصارف والصيارفه ورجال الدين مقابل الحصول على صكوك تفيد احقيه حامله فى الحصول على ما اودع من ذهب او فضه فى أى وقت يشاء ، فان النقود الكتابيه قد ظهرت ايضا على اثر قيام الافراد بايداع ما يمتلكون من نقود ورقيه لدى المصارف فى مقابل تعهد من البنك برد الوديعه بمجرد طلب المودع . لكنه بدلا من ان يتخذ هذا التعهد شكل نقود نقود مطبوعه كما كان الحال من قبل عندما كانت النقود

المودعة هي الذهب فقد اتخذ هذا التعهد شكل كتابة أو قيد في حساب مفتوح باسم المودع في البنك وكان المودع يستطيع اذا احتاج الى نقود لاتمام عملية تجارية ما أن يذهب الى البنك طالبا سحب ما أودعه من نقود ويعطيها للطرف الثاني في العملية التجارية ، وكان من المحتمل أن يقوم الطرف الثاني بايداع النقود التي استلمها الى البنك مرة أخرى ليودعه فيه ، الا أنه في مرحلة متقدمة واختصارا لعملية السحب والايداع التي يقوم بها أطراف التبادل التجاري فقد حدث الشيء نفسه الذي حدث من قبل عندما كانت النقود المودعة هي النقود الذهبية ، أذ اكتفى الشخص المودع لنقود لدى البنك بأن يأمر بتحويل المبلغ الذي يريد دفعه الى شخص آخر من حسابه ، أي من حساب هذا المودع الى حساب ذلك الشخص الآخر .

وبناء على ذلك الأمر يقوم البنك بانقاص وزيادة قيم حسابات الأفراد بواسطة الكتابة أو القيد فيها ، أما الاداة التي يأمر بواسطتها المودع البنك

بتحويل مبلغ محدد من حسابة الى حساب شخص آخر أو من وديعته الى وديعة شخص آخر فتسمى (الشيك) .

والشيك فى ذاته ليس نقودا ، ولا هو حتى بديل عن النقود ، بل هو مجرد اداة تتضمن أمرا الى البنك بأن يحول التزامه بدفع مبلغ معين بمجرد الطلب من حساب أو وديعة الشخص الذى أصدر هذه الاداة الى حساب أو وديعة شخص آخر .

وبمرور الوقت اعتاد الأفراد على استخدام الشيكات لتسوية حقوقهم ، وبالتالى شاع استخدام الشيكات كوسيلة للدفع .
وقد لاحظت البنوك التجارية أن غالبية المودعين لنقود ورقية يقومون بتداول النقود فيما بينهم عن طريق الشيكات ، أى أنهم يستخدمون النقود الكتابية فى مبادلاتهم وليس النقود الورقية ، وان هناك أفراد تأتى يوميا الى البنك حاملين نقود لايداعها لديه وفى مقابل ذلك هناك أقلية من هؤلاء المودعين تأتى الى البنك طالبين سحب مبالغ فى شكل نقود ورقية من ودائعها أو حساباتها

لديه ، وبالتالى وجدت البنوك فى خزائنها نقودا ورقية تزيد فى قيمتها كثيرا عن صافى قيمة تلك النقود التى تسحب من خزائنها يوميا . ولذلك قامت البنوك باصدار تعهدات بدفع نقود عند الطلب تزيد فى قيمتها عن قيمة مالديها فعلا من نقود فى خزائنها ، ولكن دون تضحية بثقة عملائه ، الأمر الذى شجع البنوك التجارية على التوسع فى منح القروض للأفراد عن طريق فتح اعتمادات مصرفية لهم ، وبذلك أصبح لهذه البنوك قدرة على خلق نقود جديدة لم تكن موجودة من قبل ، وهى ماتسمى بنقود الودائع أو الائتمان .

ونلاحظ فى هذا الصدد أن البنوك التجارية عندما تقوم بمنح قرض لأحد الأفراد ، تقوم بقيد هذا القرض فى حسابه لدى البنك ويمكن لهذا الفرد استخدام مااقترضه بواسطة الشيكات على نفس النحو الذى تستخدم به الوديعة الحقيقية أو الاصلية التى أنشأها ايداع الفرد لنقود ورقية لدى البنك دون أية تفرقة (١) .

---

(١) راجع دكتور / أحمد جامع ، علم الاقتصاد ، دار الثقافة الجامعية للنشر ، ١٩٨٨ / ١٩٨٩ ، ص٤٣ ، ٤٧ .

ونظرا للدور الخطير الذى تقوم به البنوك التجارية ، قامت الدولة بدور الموجهة والرقيب على قدرة البنوك هذه على زيادة العرض الكلى لحجم النقود فى المجتمع وتنظيم عملية عرض النقود الكتابية ورقابة خلق الودائع أو خلق الائتمان .

ونشير فى النهاية الى أن تطور النقود على النحو السابق يعتبر تطورا للنظم الرأسمالية لأنها هى التى قامت بالدور الرئيسى فى نشر استعمال كل أشكال النقود ، فقد قابل انتقال الرأسمالية من المراحل التى مرت بها تطور مواز لأشكال النقود ، نقود المعادن النفيسة قابلت وصيغة الرأسمالية التجارية ، والنقود الورقية قابلت وضعية الرأسمالية الصناعية ، والنقود الكتابية قابلت وضعية الرأسمالية المالية (١).

---

(١) راجع دكتور سيد عبد المولى ، النظم النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة للنظام النقدى والمصرفى المصرى ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٨ ، ص١٧ ، ١٨ .

الفصـــل الثانـــى

وظائف النقـــود وخصائصهــــا

بعد أن تناولنـــا فى الفصـــل الأول نشـأة النقـــود وانـــواعهـــا وفقـــا للتطـــور التاريخـــى ، يطيـب لنـا فـى هـــذا الفصـــل ان نتنـــاول أهـــم الوظـــائف الـتى تقـــوم بهـــا النقـــود . فالنقـــود تعتبر اداه عالميـــه لا ترتبـــط بنظـــام اقتصـــادى معيـــن ، وهـــى اداه اجتماعيـــه تتعـــاظم أهيتهـــا مـع نمـو الحيـــاه الاقتصاديـــه ، ولكنهـــا لا ترتبـــط بمنهـــج اقتصـــادى معيـــن ، فهـــى اداه كـل المناهـــج الاقتصـــاديـــه لبلـوغ أهـــدافهـــا .

وتقـــوم النقـــود بأداء عـــدد مـــن الوظـــائف تتغلـــب كـل منهـــا علـــى مشكـــله مـــن المشـــاكل المقـــايضـــه الـتى سبق الاشـــاره اليهـــا ، ويمكـــن ان نجمـــل وظـــائف النقـــود فـــى الاتـــى :

١ ـ النقـــود وسيـــط للمبـــادلات .

٢ ـ النقـــود مقيـــاس للقيمـــــه .

٣ ـ النقـــود اداه للا حتفـــاظ بالقيمـــه .

٤ - النقود اداه للمدفوعات المؤجله .

اولا - النقود وسيط للمبادلات .

ان التبادل التجارى فى ظل نظام المقايضه كان يستلزم توافق الرغبات بين الافراد محل التبادل ، اى ان يكون كل من طرف التبادل على استعداد لقبول السلعه التى يقدمها الطرف الاخر ، وكان هناك صعوبه شديده وتضحيه من الطرفين لقبول هذا التوافق ، وبالتالى يكون التبادل فى هذه الظروف محدودا فى مداه ويعد مضيعه للوقت والجهد .

فاستخدام النقود وقيامها بدورها كوسيط للمبادلات ادى الى التغلب على صعوبات نظام المقايضه ، حيث ان وظيفه النقود كوسيط للمبادلات ادت الى تقسيم عمليه التبادل الى عمليتين منفصلتين عمليه شراء السلع مقابل نقود ، وعمليه بيع السلع مقابل نقود . واتاحت الفرصه للبائع ان يركز كل اهتمامه فى الحصول على أفضل المشترين بأعلى الاسعار

كما اتاحت الفرصه للمشترى ان يركز كل اهتمامه في الحصول على افضل السلع بأقل الاسعار .

والنقود هي الشيء الذي يكون كل فرد على استعداد لقبوله في مقابل السلع والخدمات التي يقدمها . وعندما يقبل الفرد نقودا ، لا يفعل ذلك من اجل النقود في حد ذاتها بل لانه يعرف ان الافراد الاخرين سوف يقبلونها منه بدورهم في مقابل السلع التي يشتريها منهم .

وقيام النقود بوظيفتها كوسيط للمبادلات من شأنه انه يعمم القوه الشرائيه في يد الافراد ، فالنقود تعطى لحاملها مجالا واسعا اوعاما للاختيار وتمكنه من شراء ما يريده في اى مكان يرغب فيه ومن اى شخص يختاره .

كما اتاحت النقود لافراد المجتمع انه يتخصص كل منهم في مهنه معينه على ان يقوم كل منهم بمبادله فائض انتاجه مع ما يحتاجه من سلع اخرى ، فاذا لم يكن

فى مقدره الافراد مبادلة ما ينتجونه فى مقابل السلع الاخرى التى يحتاجو اليها بطريقه سهله لاستحاله على فرد ان يخصص كل وقته فى انتاج سلعه واحداه ، ولذلك تعتبر وظيفه النقود كوسيط للمبادلات احد العوامل التى تحفز الافراد على تقسيم العمل والتخصص فى الانتاج مع ما يعنيه هذا من زياده هائله فى الناتج الاجتماعى وارتفاع مستوى المعيشه .

ثانيا ـ النقود مقياس للقيمه .

من صعوبات نظام المقايضه قياس قيمه السلع المتبادله ، مثلا كيف نحدد الكميه المناسبه من اللحوم التى ينبغى دفعها فى مقابل شراء كميه معينه من الفول ، ان تحديد ذلك يتطلب جهدا كبيرا ويعد مضيعه للوقت .

والوظيفه الثانيه للنقود تتغلب على هذه الصعوبه ، حيث تقوم بمهمه قياس قيمه الاشياء ، اى تعتبر الاداة التى يمكن بواسطتها

التعبير عن قيم مختلف الاموال والخدمات •

والنقود اذ تؤدى هذا الدور انما تشبه فى قياسها للقيمه الاقتصاديه للسلع او الخدمات ، ما يؤديه المتر فى قياس المسافه او الكيلو جرام فى قياس الوزن ، او الامبير فى قياس مدى قوه التيار الكهربائى ...وهكذا ، ولذلك لابد أن تقاس قيمه الشيىء فى شكل عدد ما من وحده معينه ، وهذه الوحده بالذات هى النقود وبهذا تكون النقود هى اداه أو وحده لحساب القيمه ، ويطلق على قيمه مبادله الشئ بغيره من الأشياء التى تعبر عنها فى شكل نقود تعبير (الثمن) •

والواقع ان وجود مقياس مشترك للقيمه الاقتصاديه يسهل من اجراء المصنفات وعمليات التبادل والمحاسبه، اذا يمكن على اساس ذلك التعبير بوحدات النقود عن قيم الاصول والخصوم • ولعل تداخل وتشابك فروع الاقتصاد القومى يؤكد استحاله تأديه

هذا الاقتصاد لوظائفه دون وجود مقياس مشترك للقيم .

واذا كانت النقود تستخدم مقياسا للقيم الحاضره ، فانها تستخدم أيضا مقياسا للقيم الاجله ، فالنشاط الاقتصادى يقوم على عدد كبير من الصفقات والمبادلات التى تتضمن سداد اموال وفوائد متعاقد عليها بالنقود وحيث يتم الوفاء بها فى المستقبل ، ومعنى ذلك ان النقود هنا تقوم بوظيفتها كمقياس للقيم بالنسبه للمدفوعات المؤجله .

ومن الملاحظ ان الطريقه التى تقاس بها قيم الاشياء بواسطه النقود انما تختلف عن الطريقه التى تقاس بها الاطوال بواسطه الامتار وتوزن بها الاثقال بواسطه الجرامات ، نفى حين انه يمكن تعريف وحدات القياس الماديه موضوعيا فى شكل مقادير أو كميات ثابته لاتتغير ابدا فانه لايمكن تطبيق ذلك على وحدات النقود ، ويرجع ذلك الى ان قيمه الوحده

من النقود يمكن ان تتغير من وقت الى اخر ولكن بنسب ضئيله ، ولكن القدر المتيقن ان النقود تتمتع بالثبات النسبى فى قيمتها اى قوتها الشرائيه وهو ما يجعلها قادره على اداء وظيفتها فى قياس القيم .

وفى الحقيقه ، فاننا نجد ان قيمه النقود ، او قدرتها على شراء السلع والخدمات ، انما تتوقف ، او على وجه الدقه تتحدد بقيم جميع السلع والخدمات التى تشترى بها ، فترتفع با نخفاضها ، وتنخفض با رتفاعها . وعلى كل حال ، فان النقود على الرغم مما يعترى قيمتها من من تغيرات تعتبر ثابته نسبيا اذا ما قورنت بغيرها من السلع ، وذلك اذا ما استثنينا فترات التضخم الجامح ، وفترات الانكماش التى يمكن ان يحدث فيها تغيرات عنيفه ومتراكمه فى النقود ، بحيث يجعل الافراد يتخلصون منها اولا بأول كما فى حاله التضخم ، او يحرصون على اقتنائها واكتنازها كما فى حاله الانكماش .

ثالثا ـ النقود اداه للاحتفاظ بالقيم .

كانت احدى صعوبات نظام المقايضه احتفاظ الأفراد بالقوه الشرائيه لفترات مستقبله ، وكان السبيل الوحيد امام هولاء الافراد هو الاحتفاظ بثرواتهم فى صوره سلع يختزونها او فى شكل حقوق على سلع معينه تتحدد بانواعها وصفاتها ، لاشك ان هذا الاسلوب يؤدى الى اضرار محققه للأفراد ، اذا قد تتعرض اثناء الاختزان للخساره أو التلف .

وتعتبر النقود وسيله سهله ورخيصه ومضمونه لاحتفاظ الافراد بالقوه الشرائيه التى تفيض عن استهلاكهم الحاضر ، فالزارع الذى ينتج القمح ، عاده ما تتوافر لديه كميا كبيره من القمح وخاصه فى فتره الحصاد ، ولذلك فانه يستطيع ان يحتفظ لنفسه بما يحتاج اليه من القمح خلال فتره زمنيه لا تزيد عن سنه ، وذلك كاحتياطى للمستقبل توقيا لسنوات عجاف ، فان الحاجه

تكون اكثر الحاحا لوسيله سهله ورخيصه لتخزين القمح . والنقود تقوم بهذا الدور ، حيث يستطيع هذا المزارع ان يقوم ببيع ما يفيض عن حاجته من سلعة القمح والحصول على نقودا ، ثم يحتفظ بهذه النقود لفتره قد تطول او تقصر دون ان يشترى بها شيئا بهذا تكون النقود قد صارت اداه امكن استخدامها فى الاكتناز او اختزان القوه الشرائيه .

وفى الواقع ان هناك سلع كثيره يستطيع الفرد من خلالها ان يحتفظ بثروته على شكل مخزون من بعض السلع الهامه المعمره ذات القيمه المرتفعه والوزن والحجم المنخفض . فالحلى الذهبيه التى يحتفظ بها الكثير من النساء فى كثير من الدول الناميه تقوم فعلا بوظيفه مخزن للقيمه ، وقيامها بهذه الوظيفه لا يأتى عرضا وانما يكون بصوره معتمده ومقصوده .

كذلك نجد بعض السلع الاخرى ، كالتحف والاثاث تقوم بمثل هذه الوظيفه ، هذا بالاضافه

الى العقارات ، التى اصبحت فعلا من اكثر الوسائل شيوعا لتخزين القيمه والاختفاظ بالثروات . كما انه يوجد شكل اخر ، بدأ يلعب دورا على جانب كبير من الاهميه فى العصر الحديث ، وبصفه خاصه فى الدول المتقدمه ، وهو الاسهم والسندات والودائع التى تحتفظ بها الافراد فى البنوك ومؤسسات الادخار .

فاذا كان هناك العديد من السلع التى تصلح كمخزن للقيم ، وان كثير منها تفضل النقود فى بعض الاحيان خصاصتا فى فترات التضخم ، كالعقارات والاسهم والسندات التى تدر عائدا ، الا ان النقود تفضلها جميعا بصفه تميزها وهى السيوله (١) .

---

(١) يقصد بالسيولة قدره الشىء على أن يتحول فى أى وقت من الاوقات الى أية سلعة أخرى دون أن تفقد جزء كبيرا من قيمتها وتتأتى صفة السيولة هذه من كون النقود تمثل قوة شرائية عامة وتلقى قبولا عاما من جانب الافراد .

وهنـــاك خاصيتيـــن اساسيتين يجب أن تتسم بهـــا النقـــود حتى تصبح وســـيلة صالحـة لاختزان القيم •

أولا : النقـــود تتمتـــع بالقبـــول العـــام من جانـــب الأفـــراد • وبالتالـــى تتصـــف بالسيولـــــة أى يمكـــن أن تتحـــول الـــى أى شكـــل آخـــــر من أشكـــال الثـــروة •

ثانيا : النقـــود تتمتـــع بالثبـــات النسبى فى قيمتهـــــا الا أن هذه الخاصيـــة قد فقـــدت أهميتهـــــا بســـبب موجـــات التضخم التى تمـــر بها دول العالم المتقـــدم منه أو النامـــى ـ لذلك يلجـــــأ كثيـــر من الأفـــراد الـــى وسائـــل أخـــــرى يمكن أن تستخدم كمخـــزن للقيم • على الرغـــــم من أنهـــا تتصـــف بسيولـــة أقـــل من النقـــود الا أنها قـــد تتصـــف بالثبـــات النسبى فـــى قيمتهـــا •

وحيث أن الأفـــراد • عـــادة مايوازنون بين هاتيـــن الخاصيتين • السيولـــة وثبات القيمـــة • لذلـــك فاننـــا نجـــد أن كـــل فـــرد يحـــاول أن يوزع ثروتـــه • بيـــن الاشكـــال المختلفـــة مـــن

الاصول ، يحتفظ ببعض ثروته على شكل عقارات ، والبعض الآخر على شكل أوراق مالية أو ودائع ، والبعض الثالث على شكل نقود سائلة تضمن له سرعة مواجهة الظروف الطارئة [1].

ولا يعني ذلك أن النقود فقدت قدرتها على القيام بوظيفة مخزن للقيم ولكنه لم يعد مرغوبا الاحتفاظ بنقود سائلة لمدة طويلة نسبيا وأصبح الافراد يميلون الى الاحتفاظ بنقود سائلة عند الحد الادنى خوفا من انخفاض قيمتها أولا ، وللحصول على دخل عند تحويلها الى أصول أخرى .

رابعا : النقود أداة للمدفوعات المؤجلة :

تلعب النقود دورا هاما كأداة للمدفوعات المؤجلة ، حيث تقوم بابراء الذمة من الديون

(١) راجع : دكتور / محمد خليل مرعى ، دكتور / عبد الهادى سويفى ، النقود والبنوك ، مرجع سابق ، ص ٤٤ ، ٤٥ .

وتسوية الحقوق والالتزامات .

فالنشاط الاقتصادى فى العصر الحديث يقوم على الائتمان ، فجانب كبير من المعاملات يقوم على التعاقدات الآجلة وينشأ عنها بالتالى التزامات مالية تستحق الدفع فى المستقبل . فعقود توريد السلع والبيع بالتقسيط ، وعمليات اقراض واقتراض الأموال كلها تقوم بالنقود . ويلتزم من استلم السلعة أو اشترى بالتقسيط أن يرد مبلغا من النقود فى الأجل المتفق عليه .

كما أن هناك مجموعة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة بين أفراد المجتمع ووحداته الاقتصادية ، وهذه العلاقات يمكن أن تحدث على نطاق المجتمع القومى كله ، بل وعلى نطاق المجتمع العالمى ، ويقوم بين أشخاص لا تربطهم ببعضهم أى رابطة واضحة ، ويتم عن طريق مجموعة من المؤسسات المحلية والقومية والعالمية ، فنجد مثلا أن مدخر المال قد يعرض ماله لمستثمر لا يعرفه ، وذلك عن طريق البنوك التى تعتبر حلقة الوصل بين مدخر المال ومقترضه ، ونتيجة لهذا تنشأ مجموعة من

المعاملات بعضها يتم تسويته في حينه ، والبعض الاخر لايسوى الا بعد مضى فترة من الوقت، والوسيلة المتاحة التى يمكن من خلالها تسوية مثل هذه المدفوعات المؤجلة هى النقود ، فالنقود بما تمثله من قوة شرائية عامة وباعتبارها وحدة للحساب ، وبما تتصف به من قبول عام من جانب جميع أفراد المجتمع وبما يضفيه عليها القانون من قدرة على الوفاء بالالتزامات ، تعتبر الوسيلة المثلى لتسوية هذه المدفوعات .

خصائص النقود :

هناك مجموعة من الخصائص تتوافر فى النقود تجعلها قادرة دون غيرها على القيام بوظائفها المتعددة .

فالنقود عبارة عن أداة فنية اخترعها الانسان من أجل تسهيل عمليات التبادل الاقتصادى وهى الى جانب ذلك تتمتع بالصفة القانونية نتيجة اعتراف الدولة بها والزام افراد المجتمع على التعامل بها .

- وأهم خصائص النقود هو أنها تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع الذى تستخدم فيه ، أى أنها تحوز على ثقة الجماعة باعتبارها وسيلة صالحة تماما ، بل وملزمة الزاما ، للحصول على السلع والخدمات ولتسوية وقضاء الديون - أما اذا فقد الأفراد الثقة فى النقود ، أى عدم قدرتها على الحصول على كميات من المنتجات مساوية فى القيم تقريبا لما يعرضه من سلع وخدمات نسيرفض قبولها ، وبالتالى تفقد صفتها كنقود .

ـ كما أن النقود تتميز بكونها أعلى درجات الاصول المالية من حيث السيولة ، ولذلك يفضل أفراد المجتمع حيازتها لانها تمثل السيولة فى أقصى صورها وذلك بالمقارنة بأنواع أخرى كالعقارات والاراضى وما أشبه •

ـ كما أن النقود تتمتع بالثبات النسبى فى قيمتها ، أى أن قوتها الشرائية لاتتغير تغيرا كبيرا من عام الى آخر ، وهذه الحقيقة تجعل النقود قادرة على القيام بوظيفتها كمقياس للقيم وكأداة للاحتفاظ بالقيم وكأداة للمدفوعات الموءجلة •

ـ كما تتميز النقود بأن وحداتها قابلة للانقسام الى عدد من الوحدات صغيرة القيمة تتناسب مع حاجة التعامل فى عمليات المبادلة التى يكون محلها أشياء ضئيلة القيمة ـ كما أن وحدات النقود متماثلة تماما وقابلة للدوام ، أى لاتتلف مع مرور الوقت •

ومن سمات النقود أيضا هو سهولة حملها بأن تكون خفيفة فى الوزن وصغيرة فى الحجم •

كل هذه الخصائص تجعل النقود اداة جيده للقيام بوظائفها على أكمل وجه .

تعريف النقود :

ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف دقيق للنقود ، فهناك فريق يذهب الى تعريف النقود من حيث وظائفها أو خصائصها على أنها أى شئ يستخدم كوسيط للمبادلات وكمقياس للقيم يلقى قبول عام من الافراد .

ويذهب فريق آخر من الاقتصاديين الى تعريف النقود من حيث قانونيتها على أنها أي شيء له القدرة على ابراء الذمة .

ويمكن الاقتصاديين من التوفيق بين التعريفين ، اذا عرفوا النقود على أساس أنها شيء يستخدم عادة كوسيط فى التبادل وكمعيار للقيم ، ويلقى قبولا عاما من جانب الأفراد ، الا أن رجال الاقتصاد لم يتفقوا مع رجال القانون فى ضرورة اتسامها بالقدرة القانونية على ابراء الذمة .

وازاء هذا الاختلاف ، حاول بعض الاقتصاديين التوفيق بين وجهتي النظر الاقتصادية والقانونية ، ولذلك فرق الكتاب بين لفظي عمله ونقود ، فالعملة هي كل ماتعتبرة السلطة الحاكمة نقودا ، وتضفي عليه قوة القانون صفة ابراء الذمة ، في حين أن النقود تعتبر أكثر شمولا من ذلك ، فهي تشمل أي شيء آخر يتراضي الناس على قبوله بمحض اختيارهم ، كوسيط للتبادل وكمعيار للقيمة .

نخلص مما تقدم الى أنه يمكن أن نعرف النقود بأنها :

أى شيء يتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع كوسيط للتبادل ومقياس للقيم .

ويلاحظ أن هذا التعريف يشمل أهم خصائص النقود ، وكذلك أهم وظائف تقوم بها النقود ، لكي تجعلها اداة جيدة للتعامل والتبادل بين أفراد المجتمع .

شبة النقود :

وهي النقود التي لاتتوافر فيها جميع الخصائص المميزة للنقود ، ولكنها قريبة جدا من النقود بحيث

يمكن تحويلها الى نقود سائلة بعد اجراءات معينة وبتكلفة ضئيلة ، ولذلك يطلق عليه (شبه النقود) .

وتتمثل أشباه النقود فى الودائع الجارية ، وهى الودائع المصرفية التى يمكن سحبها عن طريق الشيكات بدون أخطار أو الحصول على اذن من البنك . والودائع لأجل لدى البنوك وودائع التوفير وهذه غير قابلة للسحب بشيكات . وعادة لايمكن السحب من هذه الودائع الا بعد فترة معينة ، أو بعد اخطار البنك ، ويتعرض صاحب الوديعة لخسارة جزء من الفائدة المكتسبة ، ولذلك لاتعتبر نقودا سائلة .

ومن أشباه النقود أيضا اذون الخزانة ، والاوراق التجارية ، مهما كانت الجهة التى أصدرتها .

الفصـل الثالـث

النظـم النقديـة

لقـد عرفت الدول جميعـا النقـود كأداة لتسهيـل عمليـة التبـادل بين الأفـراد وبقياس للقيم ، الا أن الـدول اختلفت فيمـا بينها حول أختيـار النظـام النقدى الذى يسـود فيهـا ، وكل دوله تعمل علـى اختيار أفضـل النظـم النقديـة التى تتفـق مع ظروفهـا الاقتصاديـة وعاداتهـا الاجتماعية ، ومن هنا تعـددت النظـم النقديـة .

ويمكن تعريـف النظـام النقـدى بأنه مجموعـة القواعـد والاجـراءات التى تحكم خلـق النقـود فى الدولـة ، فاذا كانت وحدة النقـود المستخدمـة داخل الدولـة هـى الجنيه أو الفرنك مثـلا ، وكان أسـاس اصدار هذه الوحـدة يتمثـل فـى كميـة معينـة من معدن الذهب قيـل أن النظـام النقدى هو نظـام الذهب ، واذا كـان أسـاس اصـدار الوحدة النقديـة يتمثـل فى كميـة معينـة من معدن الفضـة ، قيل أن النظام النقـدى هو نظـام الفضـة ، اذا كان أساس اصدار الوحـدة النقديـة يتمثـل فـى نسبة معينـة من معدن الذهـب

ومعدن الفضة معا ، قيل أن النظام النقدى هو نظام المعدنين .

واذا لم تكن هناك علاقة ثابتة بين معدن من المعادن والوحدة النقدية قيل أن القاعدة هى قاعدة النقود الورقية الالزامية .

وعلى الرغم من تعدد أنواع النقود المتداولة بين الأفراد ، فان نوعا محددا منها يتمتع بصفة انتهائية أو صفة قطعية فى التداول . ويحدث أن يتدخل المشرع بعد تعدد التداول النقدى ليخص بعض أنواع النقود بقوة ابراء قانونية فى الوفاء بالديون بكامل قيمتها الاسمية ، لايعنى ذلك أن قوة الابراء القانونية هى التى تخلع على هذه النقود صفة القطعية أو الانتهائية ، فقد كان للأفراد حتى وقت قريب فى مصر حق مطالبة البنك المركزى بصرف أوراق البنكنوت التى يصدرها بالذهب رغم فرض السعر القانونى لهذه الأوراق ، وهنا تتمتع النقود الذهبية وحدها بصفة النقود الانتهائية (١) .

---

(١) راجع : محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، المرجع السابق ، ص ١٦٣ .

والنقود القطعية أو الانتهائية تمثل قاعدة القيم النقدية ، أى هى العنصر الاساس فى النظام النقدى ، فاذا كانت قاعدة النقد (الذهب)، تمثلت النقود الانتهائية فى قاعدة الذهب ، واذا كان النظام النقدى يقوم على أساس قاعدة النقود الورقية تمثلت النقود الانتهائية فى الأوراق النقدية التى تصدرها الدولة عن طريق البنك المركزى .

أهمية القاعدة النقدية :

تلعب القاعدة النقدية دورا هاما فى تنظيم الحياة الاقتصادية باستقرار قيم العملة داخل أى دولة ، ويتضح أهمية القاعدة النقدية فيما يتعلق بتوحيد النقد بالدولة ، كما أنها تحكم كمية النقود المستخدمة فى التداول ، وتوثر بالتالى على مستوى الاسعار ، كما تقيس لنا مقدار التغير فى قيمة وحدة النقد من وقت الى آخر ، ويتم من خلال القاعدة النقدية وضع أساس لتحويل العملات فيما بين الدول وتسهل عملية عقد المبادلات مع الخارج ، ولهذا فان القاعدة النقدية لازمة لتسوية المضوعات واستمرار حركة التجارة الدولية من خلال

استقرار أسعار الصـــرف* .

ولقد عـرف التاريـــخ الاقتصـادى نوعين رئيسييـــن من النظـم النقديـــة وهما : النظام المعدنى والنظـام الورقـــى .

ويمكن القـول بأن النظـم النقديـــة الساريـــة الان فـى جميع الدول هـــى النظـــام الورقـــى ، وان كافـــة النظـم المعدنيـــة قد اختفت من الوجـــود ولم تعـــد ســوى حقائـــق تاريخيـــة لاتهم ســوى الباحث الاكاديمى ، حيث أن دراستهـا تفيـد فـــى القـاء الضـوء علـــى التنظيم النقدى الدولـــى فى تطـورة الذى كـان بلا شـك تنظيمـا متقنـــا ، والذى يعتوق معظـم الاقتصاديـيـــن (دون أمـــل) الى العود اليه .

وسنقـوم فيمـا يلـى بدراسـة هذين النوعين بصـــورة موجـــزه :

أولا : <u>النظـم النقديـــة السلعيـــة :</u>

يقـوم النظـام النقدى السلعـى علـــى أســـاس ربط وحدة النقـــد المستخدمة ، الجنيه أو الفرنك بـــوزن محدد من سلعة ماديـــة يتخذهـا المجتمـع أساسا للقيم .

وقد تعددت أنواع هذه القواعد النقدية ، غير أن معدنى الذهب والفضة قد احتلت أهمية خاصة بين القواعد السلعية المختلفة ، ولهذا كانت القواعد المعدنية ابرز أنواع القواعد السلعية التى عرفتها المجتمعات عبر المراحل التاريخية المختلفة .

وقد شاع بين المجتمعات ثلاث أنواع من القواعد النقدية السلعية وهى :-

أولا : قاعدة الذهب .. ثانيا : قاعدة الفضة ، ويطلق على أى منهما قاعدة المعدن الواحد ، ثالثا : قاعدة المعدنين أى الذهب والفضة معا .

وسوف تقتصر دراستنا على قاعدة الذهب وقاعدة المعدنين كصورتين من صور القواعد النقدية السلعية ، وقد أغفلنا دراسة قاعدة الفضة على أساس أنه لايوجد اختلاف بين كل من نظام الذهب ونظام الفضة .

قاعدة الذهب :

يرجع استخدام قاعدة الذهب الى أواخر القرن الثامن عشر أو اوائل القرن التاسع عشر ، بوصف كونه نظاما فرديا ، ولم تتوافر لتلك القاعدة الصفة الدولية قبل الربع الأخير من القرن التاسع

عشر ، حيث كانت الفضة كمعدن أكثر شيوعا في الاستعمال النقدى في ذلك الحين (١).

ويقتصر باتباع دولة ما (قاعدة الذهب) أن هذه الدولة تقوم بربط قيمة الوحدة النقدية السائدة بها بوزن معين من معدن الذهب ، وبذلك تتعادل القوة الشرائية لوحدة النقود مع القوة الشرائية لكميات معينة من الذهب ، كما يتعين على السلطات النقدية أن تسمح بتصدير واستيراد الذهب بحرية وبكميات غير محدودة ، ومن هنا تكون قاعدة الذهب مرتبطة بالسوق العالمية .

وقد اتخذت قاعدة الذهب أثناء وجودها صورا ثلاثة تتمثل فيما يلي :ـ

١ ـ قاعدة المسكوكات الذهبية .
٢ ـ قاعدة السبائك الذهبية .
٣ ـ قاعدة الصرف بالذهب.

---

(١) راجع : دكتور محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

١ – قاعدة المسكوكات الذهبية :

تعتبر المسكوكات الذهبية من أقدم أنواع النظم الذهبية المعروفة ، وتتمثل قاعدة المسكوكات الذهبية في أن تقوم الدولة بالربط بين القيمة الشرائية للنقود والقيمة السلعية أو الاقتصادية لمعدن الذهب ، وتتداول القطع الذهبية من يد الى يد كنقود في ظل النظام ، وقد تتداول الى جانب القطع أو المسكوكات الذهبية أنواع أخرى من النقود المعدنية أو الورقية ، ولكن الذهب هو الذى يتمتع وحده بصفتة الانتهائية القطعية ، أى بقوة ابراء غير محدودة فى الوفاء بالالتزامات ، وتلتزم البنوك فى حالة وجود أوراق البنكنوت بتحويلها الى ذهب متى تقدم الأفراد بطلب ذلك .

ويحق لكل فرد يمتلك قدرا من السبائك الذهبية أن يحولها الى مسكوكات أو قطع ذهبية فى دار سك النقود أو العكس مقابل نفقة السك . ومن هنا كان من شأن هذا الاعتراف بحرية السك والصهر عدم ارتفاع قيمة المسكوكات النقدية عن قيمة ماتمثلة

من معدن الذهب من حيث الوزن والجودة في السوق .

— وهناك عدة شروط يجب توافرها في ظل قاعدة المسكوكات الذهبية حتى يتم المحافظة على سعر التوازن ، الذى تتساوى عنده القيمة الاسمية لوحدة النقود مع قيمة مايماثلها من وزن معين من الذهب الخالص . وهذه الشروط تتمثل فيما يلي :—

١ — يجب أن تحدد الدولة وزنا معينا من الذهب ذات درجة نقاوة معينة ، تعتبره وحدة للنقود المعيارية لها ، ويطلق عليه اسما تختاره كالجنيه — الفرنك — الدولار ... الخ ، وبذلك تصبح هذه النقود المعيارية وحدة للحساب ووسيلة للمدفوعات ، لها قوة غير محددة على ابراء الذمم (١) .

٢ — الاعتراف للأفراد بحرية السك والصهر ، حيث يسمح للأفراد بتحويل كمية من النقود الى ذهب ،

---

(١) راجع دكتور / محمد خليل برعي ، مرجع سابق ، ص ٦٥ ، ٦٦ .

وتحويـــل أى كميــة من الذهــب الى نقــود ، وذلك دون أى مقابــل ، باستثنـاء القليل من الرســوم التى تدفــع مقابــل تكلفــة فحص الذهــب ، وهذا الشرط ضرورى حتى يمكن المحافظــة على ثبـــات قيم هذه العمــلات بالنسبة الى بعضها البعض .

ـــ وتوضيحـا لذلك فان الأفـراد عندما يقومـون بتحويـــل الوحدات النقديـــة الذهبيـة الى سبائك ويزيـــد المعروض من السبائـــك الذهبيـة ، هذا علـــى فرض بقـاء الأشـياء الأخرى على حالها ، وكنتيجـة لهذا الاتجـاه ترتفـــع قيمـــة الوحدة النقديـــة وتنخفض قيمـــة السبائك الذهبية حتى يعود الوضع الى تعـادل قيمة كـــل من وحـدة النقد والذهـب . واذا حـدث ان ارتفعت قيمة النقـــود الذهبيـــة بالنسبة الى الذهـب ، فان شـرط حرية التحويـــل من السبائـــك الى النقـــود الذهبية ، يدفع الأفـــراد الى أخذ سبائكهم الذهبيـــة الـى دار سك النقـــود الحكوميـة وتحويـل هذه السبائك الى قطع نقـــود معينـــة ذهبية مسكوكـة ، هذه الخطوة أيضا تـؤدى الى زيـــادة المعروض من النقـــود الذهبية وقلـــة المعروض من السبائك الذهبيـــة . وكنتيجة لهـــذا

تأخذ قيمة الوحدة النقدية اتجاها نزوليا وتأخذ قيمة السبائك الذهبية اتجاها صعوديا حتى تعود كل منهما الى التعادل (١).

٣ - يجب أن تسمح الدولة فى ظل نظام المسكوكات الذهبية بحرية تصدير واستيراد الذهب من الخارج. ويؤدى هذا الشرط الى تعادل قيمة الذهب داخل البلاد مع قيمته خارجها ، ويؤدى هذا الشرط أيضا الى استقرار أسعار الصرف من عملات الدول المختلفة التى تتبع نظام القاعدة الذهبية النقدية .

وقد ساد نظام المسكوكات الذهبية فترات طويلة حتى بداية الحرب العالمية الأولى ، حيث تعرض هذا النظام لهزات عنيفة وخشيت الدول أن تعجز عن توفير كميات الذهب للاستبدال أو للمدفوعات الخارجية ، وكانت أية أزمة اقتصادية يترتب عليها اندفاع أفراد المجتمع للحصول على الذهب للاكتناز أو للمضاربة الأمر الذى أضطر الدول الى التحول من نظام المسكوكات الذهبية الى نظام السبائك الذهبية.

---

(١) راجع دكتور عبد المنعم راضى ، اقتصاديات النقود والبنوك ، عام ١٩٨٨ ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

٢ — قاعدة السبائك الذهبية :

تحولت معظم دول العالم من قاعدة المسكوكات الذهبية الى قاعدة السبائك الذهبية على أثر قيام الحرب العالمية الأولى ، حيث لجأت معظم الدول الى سحب عملتها الذهبية من التداول حتى تتمكن من تمويل مجهودها الحربى ، كما توقفت الحكومات عن الدفع بالذهب ، وبالتالى اختفت القطع الذهبية من التداول ، وأصبحت النقود الورقية هى النقود القانونية . وتتمتع بقوة ابراء غير محددة ولكن لايمكن صرفها بمسكوكات ذهبية اذ يبقى بنك الاصدار ملزما باستبدالها بسبائك من ذهب ، كما تكون البنوك ملزمة أيضا بشراء مايقدم اليها من سبائك ذهبية مقابل تسليم ماتعادله من عمل ورقية .

وقيد ت الحكومات حرية التحويل الى ذهب عن طريق وضع حد أدنى للمبالغ التى يطلب تحويلها ، وبذلك اقتصرت عمليات تحويل الذهب على العمليات الكبرى التى تحتاجها التجارة الخارجية ، وعلى تلك التى توافق عليها السلطات النقدية فقط .

وقد اتبعت انجلترا نظام السبائك الذهبية في الفترة من مايو ١٩٢٢ الى سبتمبر سنة ١٩٣١، وحظرت تصدير السبائك الذهبية الا اذا كان وزنها لايقل عن ٤٠ أوقية وكانت مخصصة لتسوية معاملة خارجية ، وكذلك اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية نوعا من نظام السبائك الذهبية في عام ١٩٣٤ ، فأوقفت حرية السك بالنسبة للذهب ، ومنعت تداول المسكوكات الذهبية ، ومع ذلك اباحت الحصول على السبائك الذهبية لأغراض الصناعة والتجارة الخارجية .

وقد ساعد هذا النظام على تركيز الاحتياطي الذهبي في ايدي البنوك المركزية والحكومات في اتاحة الفرصة لادخال نوع من الادارة النقدية في ظل هذا النظام ، وأصبحت السلطات النقدية قادرة على رقابة الحركات الدولية للذهب وللعمل على استقرار النظام النقدي .

وأخذت الدول تتوسع في اصدار النقود الورقية الالزامية خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، ومن ثم أصبح التفكير بعد ذلك في العودة لنظام

المسكوكات أمرا صعبا ، نظرا لقيام نظام السبائك فى صورته الجديدة ، وأصبح من مقتضيات النظام الجديد أن السلطات النقدية لا تلتزم بكفالة حرية سك وتداول النقود الذهبية بل تكتفى بالزام البنك المركزى أن يحتفظ بخزائنه بكمية من سبائك الذهب تعادل فى قيمتها كمية النقود المتداولة أو نسبة محددة منها .

وبمقارنة هذا النظام بالنظام السابق يلاحظ :

١ — انتهاء نظام سك الذهب الى قطع نقدية ذهبية ، وبالتالى اختفاء القطع الذهبية من التداول .

٢ — عملت البنوك المركزية على شراء كميات غير محدودة من الذهب لمنع ارتفاع قيمة الوحدة النقدية بالنسبة للذهب ، كما أن الخزائن العامة كانت تحتفظ بكميات الذهب المشتراه ولا تعود مرة أخرى للتداول ، وكان يدفع لهم بنكنوت مقابل الذهب .

٣ - عدم قابلية الأنواع الأخرى من النقود للتحويل الى الذهب عند الطلب الا فى أحوال معينة كما أشرنا بالنسبة للنظام الانجليزى .

٤ - ظلت أسعار الصرف ثابتة كما كان فى النظام السابق .

٥ - يعاب على هذا النظام أنه لم يمنع كبار المضاربين من شراء الذهب لتحقيق أرباح المضاربة ، أو الاكتنازة وبيعه فى الخارج ، على حساب صغار المدخرين وهم يمثلون الغالبية العظمى من الشعب.(1)

(٣) قاعدة الصرف الذهبى :

تقوم قاعدة الصرف الذهبى على أساس أن تقوم الدوله بربط عملتها الوطنية بالذهب

---

(١) دكتور فؤاد مرسى - اقتصاديات النقود ١٩٥٢ ص ٤٥ .

بطريق غير مباشر من خلال عملة أجنبيه قابلة للتحويل الى ذهب .

وتكون العملة المتداولة ورقتيه فى هذا النظام ايضا ، وتقبل فى الوفاء بدون قيود ، والسلطات النقدية غير ملزمة بتحويل أوراق البنكنوت التى تصدرها الى ذهب ولكنها مع ذلك ملزمة بتحويلها الى عملات أجنبيه يمكن تحويلها فى بلدها الأصلى الى ذهب . فالعملة الوطنية ترتبط هنا بالذهب ارتباطا غير مباشر عن طريق عملة أجنبية مرتبطة بالذهب .

وكمثال على هذا النظام وضع الجنيه المصرى بالنسبة للجنيه الاسترلينى خلال الفترة من عام ١٩٢٥ الى عام ١٩٣١ ، حيث كان الجنيه المصرى يرتبط بالجنيه الاسترلينى وكان هذا الأخير يرتبط بالذهب بحكم كون انجلترا متبعه لنظام السبائك الذهبية فى ذلك الوقت ، فحينئذ كان الجنيه المصرى يعادل قدرا معينا من الجنيه الاسترلينى الذى يرتبط بالذهب وبذلك كان الجنيه المصرى قابلا للصرف بالذهب ولكن عن طريق

عملة دولة أخرى وسيطه هى انجلترا (١).

ولا شك أن هذا النظام يحقق مزايا اتباع قاعدة الذهب دون الاحتفاظ سوى بعملة دولة أجنبيه (الاسترلينى) ، بالاضافة الى مايوفره الاحتفاظ بعملات دولة أجنبيه من اقتصاد فى استعمال الذهب . فانه باحتفاظ الدولة بعملات أجنبيه فى بنوك هذه الأخيره فانها فى امكانها تحقيق فائدة مالية من ودائعها الأجنبيه بحيث تعتبر موردا ماليا للدول التى تتبع قاعدة الصرف الذهبى ، كما يحقق سعر صرف ثابت بين عملة البلد التابع وعملة البلد المتبوع .

ومما هو جدير بالذكر أن قابلية الصرف بالذهب على هذا النحو مقيدة بأن تظل الدولة المتبوعة (انجلترا فى مثالنا) على نظام السبائك الذهبية ، فاذا حدث أن عدلت هذه الدولة المتبوعة عن ذلك

---

(١) دكتور / زين العابدين ناصر ، الاقتصاد السياسى ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٦ .

كان ذلك ايذانا بانتهاء نظام قابلية الصرف بالذهب بالنسبة للعملات التابعة ، وهذا ماحدث فى انجلترا عام ١٩٣٣[1] .

الا أن اتباع قاعدة الصرف الذهبى تؤدى الى تعرض البلد التابع لأية خسارة يتعرض لها البلد المتبوع ، كما يحمل معه معانى التبعية ومايتصل بها من الخضوع السياسى والاقتصادى من جانب البلد التابع للبلد المتبوع ، وهناك عدد كبير من الدول الصغيرة كانت تابعة لدول كبيرة ، مثل مصر والهند التى كانت متبعة لهذا النظام وقت أن كانت هذه الدول مستعمرات لانجلترا ومرتبطة بها اقتصاديا وسياسيا .

---

(١) راجع : دكتور / زين العابدين بن ناصر ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

نظام المعدنين :

يتميز نظام المعدنين بأنه تقوم الدول بربط قيمة وحدة النقد بنوعين من المعادن وهى (الذهب والفضه) ، بحيث ترتبط قيمة النقود بعلاقة ثابتة مع قيمة الذهب وقيمة الفضة فى نفس الوقت .

ووفقا لنظام المعدنين تكون النقود الورقية قابلة للصرف بأى من المعدنين ، على أساس نسبة قانونية من المعدنين تحددها الدولة .

وقد أتاح نظام المعدنين للدول المطبقة له زيادة حجم القاعدة النقدية وتحقيق الزيادة فى كمية النقود بما يتمشى مع زيادة حجم التعامل ، كما تكون الأسعار فى ظل هذا النظام أكثر ثباتا منها فى حالة اتباع نظام المعدن الواحد حيث يمكن العمل على تحقيق التوازن طبقا لاعتبارات التعامل بين المعدنين المستخدمين أساسا للقاعدة النقدية .

وحتى يمكن لنظام المعدنين أن يباشر وظائفه

يجب أن تتوافر الشروط اللازمة للمحافظة على العلاقة الثابتة بين قيمة الوحدة النقدية وبين قيم كل من المعدنين . وهذه الشروط تتطلب حرية سك الذهب والفضة الى نقود دون تكلفة تذكر ، وحرية تحويل هذه المسكوكات الى سبائك ، وكذلك توافر حرية كاملة فى استيراد هذه المعادن وتصديرها .

ويلزم أيضا حتى يبقى كلا المعدنين فى التداول أن تتعادل النسبة بين القيمة القانونية لكل من المعدنين مع النسبة بين قيمتها السوقية . وان أى اختلاف بين هاتين النسبتين سيؤدى الى اختفاء المعدن الذى ترتفع قيمته السوقية من التداول وهذا مايعرف بقانون جريشام ، الذى ينص على أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة .

ويمكن توضيح قانون جريشام (1) بالمثال التالى :

---

(١) قانون جريشام ، نسبة الى السير توماس جريشام من كبار الماليين الانجليز فى القرن السادس عشر ومستشار الملكة اليزابيث ، كان يشير بقانونه الى الاختلاف مابين العملات المتآكلة

======

لو افترضنا أن المعدل القانوني بين الذهب والفضة هو من ١ : ١٥ وكان المعدل التجارى هو أيضا ١ : ١٥ فلن تكون هناك نقود جيدة ولا نقود رديئة لأن القيمة القانونية لكل من المعدنين تساوى تماما قيمتها التجارية . أما اذا تغير المعدل التجارى لأى سبب من الأسباب كاكتشاف منجم جديد للذهب أو الفضة وأصبح المعدل التجارى ١ : ١٧ مثلا فان النقود الذهبية ستصبح نقودا جيده لأن الجرام الذهب يتبادل فى السوق فى مقابل ١٧ جراما من الفضه ، وتصبح النقود الفضية نقودا رديئة ، بمعنى آخر ستكون النقود الفضية مغالى فى قيمتها قانونا فى حين ستكون النقود الذهبية منتقص من قيمتها قانونا . الأمر الذى يدفع أفراد المجتمع الى الاحتفاظ بالنقود الذهبية ، واستخدام النقود الفضية فى التداول ، يرجع ذلك الى أن النقود الذهبية ذات قيمة تجارية أعلى من قيمتها

=== حروفها والعملات السليمة ولكنه ظهر فيما بعد أن هذا القانون ينطبق أيضا فى ظل قاعدة المعدنين عندما يختلف المعدل القانونى بينهما عن المعدل التجارى .

القانونية ، فمن مصلحة الأفراد التعامل بها كسلعة وليس كنقود ، أما النقود الفضية ذات قيمة تجارية أقل من قيمتها القانونية ، فمن مصلحة الأفراد التعامل بها كنقود وليس كسلعة . ولذلك يطلق فى هذه الحالة على النقود الذهبية (النقود الجيدة) ، والنقود الفضية (النقود الرديئة) ومن هذا يمكن القول بأن النقود الرديئة (الفضة) تطرد النقود الجيدة (الذهب) من السوق ، وهذا مايعرف بقانون جريشام .

ونتيجة لانطباق قانون جريشام فى ظل قاعدة المعدنين ، كان من الصعب والحالة هذه ابقاء المعدنين فى التداول جنبا الى جنب لعدم امكانية تحقيق التعاون بين النسبة القانونية بواسطة الدولة والنسبة التجارية التى تتحدد عن طريق العرض والطلب ، فلجأ الأفراد الى تصدير الذهب أو الفضة سعيا وراء تحقيق الربح مما ترتب عليه فى النهاية الا يصبح هناك الا معدن واحد . ونظرا لأن الذهب أكثر ندرة من الفضة فقد انتهى نظام المعدنين كما انتهى نظام الفضة من قبل وبقى

نظـــام الذهـــب وحيـــدا فـــى الميـــدان ٠

وقـد عرفت مصـــر نظـــام المعدنيـن عـام ١٨٣٤ حينمـــا طبقــه محمـد علــى حيث اعتبـر الوحدة النقديـة المصريــة تســاوى ريــالا من الفضـــة فى نفس الوقــت وحـدد النسـبة القانونيـــة للـــوزن بينهما و ١:١٥،٢ مع الاعتـــراف لكل منهمـا بقـوة ابـراء غير محدودة فــــى الوفــاء ٠ كما عرف النظام النقـدى الفرنسـى هـــذا النظـــام عـــام ١٧٨٥(١)٠

تقديـــر قاعـــدة الذهـــب :

تعتبـر قاعـدة الذهب من أهـم القواعد النقديـــة التى عرفهـــا الانســـان واستخدمها لفتـرة طويلة ، ولايقلل من شأنهـــا أن كثيـر من دول العالـــم قد خرجت اليـــوم عن قاعـــدة الذهـب كأسـاس لنظامهـــا النقـــدى ،

---

(١) دكتور / زكريـــا محمد بيومى ، النقود والبنـــوك والتجارة الدوليـــة ، دار النهضـة العربية ١٩٨٩ ص ٣٣ — ٤٢ ٠

الا أن معظم هذه الدول تعتبر خروجها عن قاعدة الذهب خروجا موقتا ، تم تحت ظروف استثنائية ، ومن ثم فانها عادة ماتنتهز الظروف المناسبة أو تعمل على تهيأتها ، للعودة اليها مرة أخرى .

فاذا تأملنا قواعد النقد السلعية عبر مختلف عصور التاريخ ، نلاحظ أن معدن الذهب والفضة قد احتلا مكان الصدارة بين مختلف قواعد النقد منذ العهد القديم ، ولكن سرعان مافقدت الفضة أهميتها كقاعدة للنقد فى أواخر القرن التاسع عشر ، وظل التعامل بالذهب حتى بداية الحرب العالمية الأولى .

ومن خلال المراحل التاريخية التى طبقت فيها قاعدة الذهب يمكن أن نلاحظ الفوائد والمزايا النقدية لهذه القاعدة :

١ — تحقيق الاستقرار فى قيمة النقود :

ان اتباع قاعدة الذهب يفترض وجود علاقة ثابتة بين وحدة النقد الاساسية فى الدولة ووزن معين من الذهب ، ومؤدى ارتكاز النظام النقدى على قاعدة

سلعية كالذهب هو ارتباط القيمة الاقتصادية للنقود بالقيمة الاقتصادية للذهب ، ولا شك أن معدن الذهب يتمتع بدرجة من ثبات القوة الشرائية تفوق بكثير ماتتمتع به أى سلعة أخرى ، ولكن لايمكن القول بصفة مطلقة أن هناك عوامل خاصة تتحكم فى عرض الذهب بما يضمن أن يكون هو فى حد ذاته صالحا لاداء الوظيفة النقدية بالمقارنة بباقى السلع الأخرى ، وانما من الملاحظ أن الذهب يشترك مع غيره من السلع بأنه غير قابل للهلاك ، وقلة حجم الزيادة التى تطرأ عليه من سنة الى أخرى بالقياس الى الحجم المتضخم المتراكم منه على مر العصور .

كل هذه العوامل تؤدي الى ضآلة التأثير الذى تزاوله تقلبات الانتاج فى المدى القصير على العرض الكلى للذهب . أضف الى ذلك أن الاجراءات التى تمارسها السلطات النقدية بالنسبة لارصدتها من الذهب ، والرقابة المعتمدة على الطلب عليه ، كل هذا يؤدى حتما الى ثبات

القـــوة الشرائيـــة للذهـــب .

ونلاحـظ هنــا أن الـدول التى تتبع قاعدة الذهب، تجنب السلطــات النقديــة عبء استمرار مراقبة الأسعار، واتخــاذ الاجــراءات اللازمــة لمواجهــة التقلبات العنيفــة فيهــا . ففــى ظــل قاعــدة الذهب ، تتغير كميــة النقـــود زيـــادة ونقصــا بصــورة تلقائيــة ، فى عكــس اتجــاه الاسعــار ، فاذا ما اجتاحــت المجتمع موجــه من الارتفــاع فــى أسعـــار السلــع والخدمات ، فانهــا ســوف تصيــب الذهــب كسلعــة ضمــن ماتصيب ، بحيث يصبح سعـر الذهـــب كمعـدن أعلى من سعره كنقـــود ، وهذا من شأنــــه أن يدفــع بالأفـــراد الى استخــــدام المسكوكــات الذهبيــــة فــى الأغـــراض الصناعيــــة اذا كانت النقـــود المتداولــــة تأخـــذ شكـــل المسكوكات الذهبيـــة ، أو يدفعهـــم لشـــراء الذهب من البنوك المركزيــة بالسعـر القانونـــى اذا كانت النقود المتداولــة تأخـذ شكـــل أوراق بنكنـــوت قابلــة للتحويل الـــى ذهـــب . وفـــى كلتــا الحالتيـــن ، فان كميــة النقـــود المتداولــــة ستقـــل للدرجة التى تدفــع بالاسعار مـــرة أخـــرى الـــى الانخفاض الى مستواها الطبيعـى . وعلى العكـــس من ذلـــك ، نجـــد أنـــه اذا أصـــاب

المجتمع حالة من الكساد وانخفاض الأسعار ، فان الذهب كسلعة سوف ينخفض ثمنه شأنه فى ذلك شأن أى سلعة أخرى ، وهكذا سوف يدفع الأفراد الى تحويل مالديهم من ذهب الى مسكوكات ، أو الى بيع الذهب الى البنوك المركزية ، بذلك تزداد كمية النقود المتداولة مما يعتبر عاملا من عوامل الانتعاش للاقتصاد القومى (١). وهذا مايطلق عليه تلقائية الادارة للنقود فى ظل قاعدة الذهب .

٢ — استقرار أسعار الصرف الأجنبى :

ان الدول التى تتبع قاعدة الذهب ، تتمتع بثبات أسعار الصرف فيما بينهما ، ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالى :

نفترض أن الجنيه المصرى = ٢ جرام ذهب ، الدولار الأمريكى = ١ جرام ذهب وأن كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية تتبعان قاعدة الذهب.

---

(١) راجع دكتور / محمد خليل برعى — مرجع سابق ، ص ٦٧ ، ٦٨ .

في هذه الحالة فأن قيمة الذهب الذى يحتوى عليه الجنيه تعادل تماما قيمة الذهب الذى يحتوى عليه دولاران ، وبالتالى يكون سعر الصرف بين العملتين :

١ جنيه = ٢ دولار

ويطلق على سعر الصرف فى هذه الحالة حد التعادل الذهبى اشارة الى أن السعر الذى يتفق وقيمة كل من العملتين بالذهب •

ويلاحظ فى ظل هذا النظام قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب والعكس ، فضلا عن حرية تصدير الذهب واستيراده ، فان هذا يضمنان ثبات سعر الصرف عند حد التعادل الذهبى ، وذلك بغض النظر عن تغيرات طلب وعرض الصرف الأجنبى •

فاذا افترضنا أن حد التعادل الذهبى هو ١ جنيه = ٢ دولار وان تكلفة نقل جرام واحد ذهب من مصر الى الولايات المتحدة أو العكس هى سنت واحد • ومع هذه الافتراضات فان زيادة الكمية المطلوبة من الدولار فى سوق الصرف المصرى عن الكمية المعروضة منه ، يؤدى وفقا للقواعد العامة الى ارتفاع

سعر صرف الدولار ، وقد يصل مثلا الى ١ جنيه = ٥ر١ دولار ، الا أنه فى ظل نظام قاعدة الذهب لن يرتفع سعر صرف الدولار ، لأن المصرى لن يقبل هذا السعر المرتفع للدولار ، وسيعمد فى هذه الحالة الى تحويل الجنيهات المصرية التى معه الى ذهب فى مصر ويقوم بشحنه الى الولايات المتحدة الأمريكية ويستبدل به دولارات هناك ، وسيحصل فى مقابل ٢ جرام من الذهب (جنيه مصرى واحد) يشحنها على دولارين من الولايات المتحدة ، بالاضافة الى نفقات النقل ٢ سنت، يكون سعر الصرف فى هذه الحالة ١ جنيه = ٩٨ر١ دولار ، وهذا المعدل يكون الحد الأدنى لسعر صرف الجنيه الذى يقبله المصرى ، لأنه عند هذا السعر يتساوى لديه أن يدفع جنيها واحدا فى مقابل ٩٨ر١ دولار أو أن يحول الجنيه الى ٢ جرام من الذهب فى مصر ويشحنها الى الولايات المتحدة ويتكلف فى ذلك ٢ سنت ويأخذ فى مقابلها ٢ دولار مما يعنى أن سعر صرف الجنيه بالنسبة له هو أيضا ١ جنيه = ٩٨ر١ دولار .
وبطبيعة الحال فان المصرى سيقبل أى سعر صرف للجنيه

أكبر من ١ جنيه = ٩٨ر١ دولار مثل ١ جنيه = ٩٩ر١ دولار ، لأن مثل هذا السعر ١ جنيه انيدله من شحن الذهب الى الولايات المتحدة ، وتحمل نفقات الشحن ، ولكن المصرى سيرفض أى سعر صرف للجنيه أقل من ١ جنيه = ٩٨ر١ دولار ، لأنه سيكون من مصلحته فى هذه الحالة تحويل جنهياته الى ذهب فى مصر وشحنه الى الولايات المتحدة وتحمل تكاليف هذا الشحن وتحويل الذهب منه الى دولارات وفقا لسعر صرف ١ جنيه = ٩٨ ر ١ دولار ، ويطلق على مثل هذا السعر حد خروج الذهب ، أى الحد الذى وان وصل سعر الصرف فى انخفاضه اليه فان الذهب يخرج من الدولة .

ويحدث نفس الوضع فى الحالة العكسية ، حيث يؤدى دخول الذهب عند ما يرتفع سعر الصرف عن حد معين الى ثبات سعر الصرف .

وهكذا يمكن أن نصل الى أن سعر الصرف فى ظل قاعدة الذهب هو سعر ثابت الى حد كبير جدا ، لكنه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية فى حدود ضيقة جدا ، هى حد دخول الذهب الى

الدولة وخروجه منها (١).

٣ - تحقيق توازن ميزان المدفوعات :

في ظل أى نظام اقتصادى ، تعمل كل دولة على تصدير جزء من منتجاتها أو خدماتها للدول الأخرى ، وتستورد منها جزء مما تحتاج اليه ، ولابد أن تنشأ فروق بين قيمة ماتصدره الدولة للغير خلال سنة ، وبين قيمة ماتستورده من الغير خلال نفس السنة ، وهذه الفروق اما أن تكون فى صالح الدولة أو فى غير صالحها ، فاذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات يقال أن ميزان المدفوعات يحقق فائضا ، واذا كانت قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات ، فيقال أن ميزان المدفوعات يعانى عجزا ، وهذا الفائض أو ذلك العجز من الأمور العادية ، اذا يصعب ان تتساوى تماما جملة الالتزامات والحقوق بين الدول .

---

(١) راجع : دكتور أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الثقافة الجامعية للنشر ، ١٩٨٨.

فاذا ماكانت الدولتين محل التبادل التجارى تتبعان قاعدة الذهب فانه يمكن تسوية هذه الفروق عن طريق تحركات الذهب بين البلدين دخولا وخروجا ٠

٤ ـ ثقة أفراد المجتمع فى النقود المتداولة :

ان العملة التى تحظى بثقة أفراد المجتمع هى العملة القابلة للصرف كسلعة مادية ذات قيمة ذاتية مثل الذهب ، الأمر الذى يؤدى الى المحافظة على قوتها الشرائية ، وقدرتها فى أى وقت على التبادل فى السوق دون أى انخفاض فى قيمتها ، كل هذا يدفع أفراد المجتمع على زيادة طلبها والاحتفاظ بها ، بل يؤدى أيضا الى زيادة طلب الدول الأجنبيه على هذه العملة لنفس الأسباب المتقدمة ، مما يكون له أكبر الأثر فى تقدم وتطور النظم الاقتصادية لهذه الدول ٠

ثانيا : النظم النقدية الورقية :

لقد مرت الدول التى ابتعت النظم النقدية الورقية

بمرحلتين ، المرحلة الأولى هى مرحلة قابلية الأوراق النقدية للتحول الى ذهب ، والمرحلة الثانية هى مرحلة عدم قابلية الأوراق النقدية للتحول الى ذهب .

المرحلة الأولى : قابلية الأوراق النقدية للتحول الى ذهب :

سبق أن ذكرنا أن نشأة النقود الورقية ترجع الى العصور الوسطى حينما كان التجار وأصحاب الثروات يقومون بايداع أموالهم لدى الصيارف والصاغة حفاظا عليها من الضياع ... وفى مقابل ذلك يصدر الصيارفة سندات لأصحاب الودائع بقيمة الوديعة . وحيث توفرت الثقة بين مختلف الأفراد فى هذه السندات فانها استعملت كنقود وأصبح الصيارفة بمثابة هيئة اصدار النقود .

ثم تحولت عملية الاصدار الى يد البنوك المركزية فى الدول ، وعملت الدول فى بادىء الأمر على أن تكون كميات النقود المصدرة مساوية تماما لكميات الذهب التى تملكها .

ويستطيع أفراد المجتمع فى ظل النقود الورقية القابلة للتحويل الى ذهب تحويل نقودهم الورقية الى ذهب ، وبالعكس تحويل مايمتلكونه من ذهب الى نقود ورقية .

المرحلة الثانية : عدم قابلية الأوراق النقدية للتحويل الى ذهب :

على اثر الحروب المتوالية التى شهدتها دول العالم ، وحاجة الدول الى تمويل هذه الحروب، اضطرت الدول أن تصدر كميات من هذه النقود دون أن يقابلها رصيد من الذهب .

وقد اتبعت معظم الدول نظام النقود الورقية غير القابلة للتحويل الى ذهب (النقود الورقية الالزامية) عقب الحرب العالمية الأولى ، وقد أصدرت معظم الدول قانونا يعفى البنك المركزى الذى أصدر النقود الورقية من الالتزام بقبول طلبات تحويلها الى ذهب أو حتى الى عملة ورقية أخرى قابلة للتحويل الى ذهب . ويقال فى هذه الحالة أن الدولة قد فرضت السعر

الالزامى أو الاجبارى للنقود الورقية . ونتيجة لهذا تفقد الوحدة النقدية المتعامل بها كل صلة لها بالمعدن النفيس الذى كان أصل وجودها ، والسبب فيه وتتجرد تماما من أى محتوى معدنى سواء بصفة مباشرة . كما فى حالة النقود المعدنية ، أو بصفة غير مباشرة ، كما هى الحال فى النقود الورقية القابلة للتحويل (١).

وقد أصبحت النقود الورقية فى الوقت الحاضر فى مختلف دول العالم غير قابلة للتحويل ، وكانت نهاية عهد قاعدة الذهب فى فترة الثلاثينات من هذا القرن هى بذاتها بداية عهد النقود الورقية غير القابلة للتحويل .

ويعاب على نظام النقود الورقية الالزامية هو مايتيحة من اغراء للسلطات الحكومية فى اصدار النقود بكثره ، ويرجع السبب فى ذلك الى عدم وجود قيد مادى حازم على كميات النقود المصدرة .
ومن المعروف اقتصاديا أن زيادة كمية النقود تؤدى الى ارتفاع مستوى الاسعار ، وبالتالى يعانى الاقتصاد القومى من حالة تضخم نقدى لها آثارها السيئة على

(١) راجع : دكتور أحمد جامع ، علم الاقتصاد ، مرجع سابق ص ٣٩، ٤٠ .

ذوى الدخل المحدود ، وعلى التجارة الخارجية للدولة ، ومايؤدى اليه من مضاربات لاتراعى الاسس السليمة للنشاط الاقتصادى .

هذا بالاضافة الى أن التضخم يسبب فقدان الثقة بقيم العملة ويثير أزمات نقدية قد تؤدى الى انهيار النظام تماما .

الباب الثاني

نظرية قيمة النقود ومستوى الأسعار

يقصد بقيمة النقود قدرة الوحدة الواحدة من النقود على شراء السلع والخدمات أو بتعبير آخر كمية السلع والخدمات التي يمكن للوحدة الواحدة من النقود أن تشتريها في وقت معين .

فالنقود لاتطلب لذاتها ، ولكنها تطلب لما لها من قدرة على شراء جميع السلع والخدمات ، لان حائز النقود يستطيع في أي وقت من الأوقات أن يحولها الى مايشاء من سلع وخدمات .

وحيث أن لفظ قيمة النقود هو تعبير عن قوتها الشرائية ، فان هذا يعني أن قيمة النقود تتغير من حين لآخر وفقا للتغييرات في اثمان السلع ولكن تغير قيمة النقود يكون عكس تغير اثمان السلع ، فارتفاع اثمان السلع يعني انخفاض قيمة النقود ، وانخفاض اثمان السلع يعني ارتفاع قيمة النقود . وتتغير قيمة النقود بنفس نسبة التغير في اثمان السلع ولكن في الاتجاه العكسي ، وعلى ذلك

اذا ارتفعت اثمان السلع الى الضعف يعنى انخفاض قيمة النقود الى النصف ٠

وعلى ذلك يمكن تعريف قيمة النقود بأنها مقلوب المستوى العام للاسعار ، ولا يعنى هذا أن هناك علاقة سببيه بين التغيرات فى الاسعار والتغيرات فى قيمة النقود ، بمعنى أن أحدهما سبب والآخر نتيجة ، فهاتان الظاهرتان هما تعبير عن حقيقة واحدة ، وهما مظهران لشئ واحد ومن أجل هذا يقاس التغير فى قيمة النقود بالتغير فى مستوى الأسعار ٠

مما سبق يتضح لنا أنه يمكن قياس قيمة النقود بواسطة ذلك الشئ الذى يربط مابين النقود من جهة والمنتجات من جهة أخرى وهو الثمن ٠ والثمن الذى نقيس به قيمة النقود هو ثمن كل السلع والخدمات الموجودة فى السوق وليس ثمن سلعة واحدة معينة أو خدمة واحدة معينة - وهكذا يكون البحث فى مستوى الاسعار هو فى حقيقته بحث فى قيمة النقود ٠

وتهتم حكومات الدول بقياس مقدار التغير فى قيمة

النقود ، اذا تنشئ ادارات احصائية خاصة بذلك لما له من أهمية فى معرفة اتجاه ومستوى النشاط داخل الدولة الواحدة ، وبينها وبين دول العالم المختلفة .

وسوف نقسم دراستنا فى هذا الباب الى فصول ثلاثة :-

الفصل الأول : قياس تقلبات قيمة النقود

الفصل الثانى : اثار تقلبات قيمة النقود

الفصل الثالث : نظرية كمية النقود

=======

الفصل الأول

قياس تقلبات قيمة النقود

سبق أن ذكرنا أن قيمة النقود تتغير في اتجاه عكسي اتجاه تغير مستوى الاسعار ، ان قيمة النقود ليست في الواقع سوى مقلوب مستوى الاسعار واذا ارتفع مستوى الاسعار الى الضعف معنى هذا انخفاض قيمة النقود الى النصف واذا انخفض مستوى الاسعار بمقدار ٥٠٪ ، كان معنى هذا ارتفاع قيمة النقود بمقدار ١٠٠٪ . وبالتالي يمكن قياس قيمة النقود من خلال قياس مقدار التغير في مستوى الاسعار .

وهناك نوعين من مستوى الاسعار ، المستوى النسبي للاسعار ، والذى يقصد به مايحدث من تغير في سعر سلعة أو خدمة بالنسبة الى اسعار السلع والخدمات الأخرى ، وهذا التغير النسبي ليس هو المقصود عند الكلام عن قيمة النقود ومايطرأ عليها من تغيره وعلى هذا فانه يتعين لكى يستطيع التعبير عن التغيرات التى تحدث في قيمة النقود في شكل كمى وبشيء من الدقة أن نتمكن من قياس

التغيرات التى تطرأ على المستوى العام للاسعار قياسا كميا ودقيقا ٠

وعلم الاحصاء يتضمن اداة فنية يمكن من خلالها قياس مقدار التغير فى المستوى العام للاسعار بطريقة دقيقة وهذة الاداة هى الارقام القياسية للاسعار ٠

مفهوم الأرقام القياسية للأسعار :

الارقام القياسية للاسعار هى عبارة عن مجموعة من الارقام تبين من متوسط التغير النسبى فى أسعار السلع مابين فترة معينة تتخذ أساسا وفترة أخرى فرعية أن نقارنها بغيرة الاساس هذه وذلك فى شكل نسبة مئوية ٠ وبالتالى فهى تبين مقدار التغير الذى يطرأ على قيمة النقود خلال فترة زمنية معينة ٠

وتهتم حكومات الدول المختلفة بمعرفة هذا الرقم ومقدار التغير الذى يطرأ عليه ، حيث أن ذلك يساعدها على وضع السياسة الاقتصادية والحفاظ على التوازن الاقتصادى ٠

ولحساب الرقم القياسي للاسعار نختار سنة معينة تعتبر هي سنة الاساس التى تقارن الاسعار فى سنة أو سنوات أخرى بالاسعار التى سادت فيها ٠ وليس من المحتم أن تكون سنة الاساس سابقة على السنوات الأخرى ، فقد تكون لاحقة عليها أو واقعة فى داخلها ٠ وفى سنة الاساس هذه نختار عددا من السلع المختلفة التى تعتبر ممثلة لمجموعة السلع والخدمات الاستهلاكية ٠

فلو افترضنا أن سعر سلعة ما فى عام ١٩٩٠ هو ٥٠ بينما كان سعرها فى عام ١٩٨٥ هو ٤٠ ، فان منسوب سعر هذه السلعة عام ١٩٩٠ هو ١٢٥ ، ويمكن أن تستخرج كالاتى :ـ

$$\text{منسوب السعر} = \frac{\text{السعر فى سنة المقارنة}}{\text{السعر فى سنة الاساس}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٥٠}{٤٠} \times ١٠٠ = ١٢٥$$

أى أن سعر السلعة محل البحث قد زاد بمقدار ٢٥٪ ما بين سنة ١٩٨٥ و سنة ١٩٩٠ ٠

واذا اردنا أن نحصل على مقدار التغير في قيمة النقود بالقياس الى هذه السلعة وحدها فاننا نضرب مقلوب منسوب سعرها في ١٠٠ ويمكن توضيح ذلك :

مقدار التغير فى قيمة النقود = $\frac{١}{١٢٥}$ × ١٠٠ = ٨٠ر

أى أن قيمة النقود أصبحت بالقياس الى هذه السلعة ٨٠ر من قيمتها الاصلية ، هذا بالنسبة لمقدار التغير فى قيمة النقود بالمقارنة لسلعة واحدة ، ولكن المطلوب الان قياس مقدار التغير فى كافة أسعار السلع وليس سلعة بمفردها . ويتعين من أجل هذا أن نحصل على رقم واحد كفيل بالتعبير عن متوسط مختلف مناسيب الاسعار فى كل سنة من سنوات المقارنة .

واذا كانت السلعة التى أخذناها فى مثالنا السابق قد زادت بمعدل ٢٥٪ ، فان أسعار بعض السلع الاخرى التى توجد فى السوق، يمكن أن تكون قد ارتفعت بنسبة ٥٠٪ ، والبعض الاخر بنسبة ١٠٠٪ ، والبعض الاخر انخفضت اسعارة بنسب مختلفة .

ولذلك يجب أن يعبر الرقم القياسى للإسعار عن مقدار التغير فى كافة السلع فى وقت واحد وفى شكل رقم واحد وفى اتجاه واحد .

ولا شك أن هناك صعوبة فائقة فى ادخال كل السلع فى الحسبان ولا يمكن حصره ، كما لا يمكن معرفة السعر الفعلى الذى تتبادل به جميع السلع ، لذلك يكتفى باختيار عدد من السلع بحيث تمثل كافة السلع والخدمات التى تتداول فى السوق .

وفى الواقع أن هناك عدة متوسطات لمناسيب الاسعار ، سيتوقف الرقم القياسى للاسعار الذى تتدخل اليه على نوع المتوسط الذى نختاره فهناك المتوسط البسيط لمناسيب الاسعار والذى يعطينا الرقم القياسى البسيط للاسعار ، وهناك المتوسط المرجح لمناسيب الاسعار والذى يعطينا الرقم القياسى المرجح للاسعار . وسوف نتناول كل منهما على حده .

الرقم القياسى البسيط للاسعار :

للحصول على الرقم البسيط للاسعار . نفترض أن لدينا مجموعة من السلع وكانت أسعار هذه السلع فى سنتين مختلفتين

كما هو مبين بالجدول التالى ، مع افتراض أن المستوى العام للاسعار فى سنة الاساس هو ١٠٠ .

—	السعر سنة ١٩٨٥	السعر سنة ١٩٩٠
السلعة أ	٥	٤
السلعة ب	١٠	١٥
السلعة ج	٢٠	٣٠
السلعة د	٣٠	٣٢

بملاحظة أسعار السلع المدرجة المذكورة فى الجدول أعلاه نجد أن هناك سلع انخفضت اسعارها وهناك سلع زادت أسعارها بنسب ضئيلة وهناك سلع أخرى زادت أسعارها بنسب كبيرة . والسؤال الان هو كيف يمكن قياس مقدار التغير فى المستوى العام للاسعار فى وقت واحد وفى رقم واحد وفى اتجاه واحد ؟

للاجابة على هذا السؤال ، نبدأ بحساب منسوب السعر بالنسبة لكل سلعة من السلع على حدة

حيث منسوب السعر =

$$\frac{\text{سعر السلعة فى سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة فى سنة الاساس}} \times ١٠٠$$

منسوب سعر السلعة أ = $\frac{٤}{٥} \times ١٠٠ = ٨٠\%$

منسوب سعر السلعة ب = $\frac{١٥}{١٠} \times ١٠٠ = ١٥٠\%$

منسوب سعر السلعة جـ = $\frac{٣٠}{٢٠} \times ١٠٠ = ١٥٠\%$

منسوب سعر السلعة د = $\frac{٣٦}{٣٠} \times ١٠٠ = ١٢٠\%$

فاذا افترضنا أن هذه السلع الأربعة التى تم اختيارها لها نفس الأهمية بالنسبة للمستهلكين ، فيمكن الحصول على الرقم القياسى البسيط للاسعار عن طريق جمع مناسيب أسعار السلع الأربعة وقسمتها على عدد السلع ، أى أن يكون الرقم القياسى المبسط للاسعار هو :

$$\frac{٨٠ + ١٥٠ + ١٥٠ + ١٢٠}{٤} = ١٢٥\%$$

يتضح من هذه المعادلة أن المستوى العام للاسعار قد ارتفع بنسبة ٢٥٪ ـ اما اذا كان ناتج هذه المعادلة ٧٠٪ مثلا ، فان هذا معناه أن المستوى العام للاسعار قد انخفض بنسبة ٣٠ ٪ بالمقارنة بسنة الاساس .

الا أن هذا الاسلوب يعيبه أنه يعطى أهمية متساوية لكل أنواع السلع ، فى حين أن أهمية بعضها أكبر بكثير من أهمية البعض الاخر . فسلعة الخبز لها أهمية بالنسبة للمستهلك أكبر بكثير من أهمية سلعة أخرى مثل البرتقال ، بمعنى أن تغير بسيط فى ثمن الخبز يحدث تأثيرا كبيرا فى مستوى المعيشة . وبالعكس فانه ان تغير فى ثمن سلعة البرتقال حتى ولو كان هذا التغير كبيرا لن يؤثر على مستوى معيشة الافراد .

لهذا فان أى رقم قياسى للاسعار قائم على أساس اعطاء أوزان متساوية تماما لمختلف السلع محل البحث لن يكون فى استطاعته تقديم بيانات دقيقة عن التغيرات التى تحدث فى المستوى العام

لأسعار هذه السلع .

وفى الواقع أنه يمكن التغلب على هذا العيب الذى ينسب الى الرقم القياسى البسيط ، بأن نعطى وزن لكل سلعة يتناسب مع أهميتها بالنسبة الى السلع الأخرى . وتعرف هذه الطريقة بالترجيح أى ترجيح سلعة على سلعة أخرى وفقا لاهميتها . ويعرف متوسط مناسيب الاسعار الذى نحصل عليه بعد عملية الترجيح هذه بالمتوسط المرجح لمناسيب الاسعار ، الذى يعطينا الرقم القياسى المرجح للاسعار .

الرقم القياسى المرجح للاسعار :

يقوم الرقم القياسى المرجح للاسعار على أساس ترجيح سلعة على سلعة أخرى بحسب أهمية كل منهما بالنسبة الى الأخرى . وهناك عدد من الطرق يمكن من خلالها ترجيح السلع وفقا لاهميتها ، الا اننا نختار الطريقة التى اقترحها الاقتصادى الامريكى " ارفينج فيشر " ، ولتوضيح هذه الطريقة نفترض أن المبلغ المنفق على السلعة أ ثلاثة أضعاف

المبلغ المنفق على السلعة ب ، وخمس أضعاف المبلغ المنفق على السلعة جـ ، وعشر أضعاف المبلغ المنفق على السلعة د .

فلو افترضنا أن وزن السلعة أ هو ٣٠ فان وزن السلعة ب يكون ١٠ ووزن السلعة جـ هو ٦ ووزن السلعة د ٣ .

ويمكن توضيح ذلك بالجدول التالى ، بالاستعانة بنفس أرقام الجدول السابق :

—	السعر فى سنة الأساس	السعر فى سنة المقارنة	وزن السلعة
السلعة أ	٥	٤	٣٠
السلعة ب	١٠	١٥	١٠
السلعة جـ	٢٠	٣٠	٦
السلعة د	٣٠	٣٢	٣

ومن خلال الأرقام الواردة فى الجدول السابق يمكن أن نتوصل الى المتوسط المرجح لمناسيب

الاسعار ، بأن نضرب منسوب سعر كل سلعة فى الوزن المعطى لها ثم نجمع حاصل الضرب والذى يدل على مناسب الاسعار فى السنه المذكوره بعد ترجيحها ، ثم نقسم حاصل الجمع على مجمع الاوزان المعطاه لكافه السلع ، وليس على عدد السلع كما فى حالة المتوسط البسيط لمناسب الاسعار ويعطينا خارج القسم الرقم القياس المرجح فى سنه المقارنه .

ويمكن توضيح ذلك عمليا .

اولا - متوسط مناسب اسعار السلع × الوزن المعطى لها .

السلعه أ = ٨٠ × ٣٠ = ٢٤٠٠

السلعه ب = ١٥٠ × ١٠ = ١٥٠٠

السلعه جـ = ١٢٠ × ٦ = ٩٠٠

السلعه د = ١٢٠ × ٣ = ٣٦٠

ثانيا - الرقم القياس المرجح

$$= \frac{\text{٢٤٠٠ + ١٥٠ + ٩٠٠ + ١٦٠٠}}{\text{(٤٩) مجموع الاوزان}} = \text{١٣٠ر٦}$$

يتضح لنا ان الرقم القياس المرجح للاسعار قد بلغ ٦ر ١٣٠ وليس ١٢٥ كما كان الوضع فى الرقم القياس البسيط • ويرجع السبب فى ذلك الى ترجيح السلع ذات الاهميه على باقى السلع الاخرى •

وقد سبق ان ذكرنا من قبل ان قيمه النقود ليست فى الواقع سوى مقلوب مستوى الاسعار ، فاذا ارتفع مستوى الاسعار الى الضعف كان معنى هذا انخفاض قيمه النقود الى النصف ، ووفقا للمثال السابق وجدنا ان الرقم القياس المرجح للاسعار هو ٦ر١٣٠ ، اى حدث ارتفاع فى المستوى العام للاسعار ما بين سنه الاساس وسنه المقارنه مقداره ٦ر٣٠٪ ، ومعنى هذا ان قيمه النقود قد انخفضت ما بين سنه الاساس وسنه المقارنه واصبحت قيمه النقود بالمقارنه بسنه الاساس ٧٦ر من قيمتها الاصليه •

وهناك رقمان قياسيان للاسعار

هما الرقم القياسلاسعار الجمله والرقم القياسلاسعار التجزئه ، ويقيس كل منهما التغير الذى يطرأ على قيمه النقود وذلك عن طريق التغير الذى يحدث فى اسعار السلع التى يشتمل عليها وحدها .
وقد استقر الامر الان على اعتبار ان الرقم القياسلاسعار التجزئه هو الاكثر مغزى فى الدلالة على ما يحدث من تغير فى قيمه النقود او قوتها الشرائيه وذلك لانه ينصرف الى سلع وخدمات تهم بصفه مباشره كل فرد من الافراد بلا استثناء وذلك فضلا عن دلالته الواضحه على ما يحدث من تغير فى نفقات المعيشه من وقت الى اخر . (١)

---

(١) راجع دكتور احمد جامع ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

الفصل الثاني

اثار تقلبات قيمه النقود

ان التغيرات في قيمه النقود ، اى التغير في اسعار السلع ، لها نتائج اقتصاديه تهم حكومات الدول المختلفه ، وتمكنها من اختيار افضل السبل لتحقيق التوازن الاقتصادى المنشود داخل المجتمع .

ومن الملاحظ ان حركة الاسعار في دول العالم المختلفه عبر المراحل الزمنيه تتجه نحو الارتفاع . وبالرغم من ان تحركات الاسعار والاجور في الماضي كانت تتميز بالتقلب بين الصعود والهبوط ، الا انه بعد الحرب العالميه الثانيه اصبحت مرونه الاسعار والاجور في الاتجاه الصعودى فقط ، في حين تضاءلت هذه المرونه في الاتجاه النزولى نظرا للدور الذى تقوم به الحكومات لمواجهه الكساد بمجرد ظهوره .

ومن الحقائق الاقتصادية ان التغيرات الكبيره فى مستويات الاسعار تؤدى الى تعرض الاقتصاد القومى لفترات من التضخم والانكماش • ففى أوقات التضخم يحدث ارتفاع عام فى اسعار السلع واثمان عوامل الانتاج وعلى العكس فى فترات الانكماش فان معظم الاسعار تتجه الى الانخفاض[1]• وعلى الرغم من ان التغيرات فى الاسعار غالبا ما تأخذ شكل اتجاه عام نحو الارتفاع او الانخفاض • فان اسعار السلع واثمان عوامل الانتاج لا تتغير كلها فى نفس الاتجاه ، فبعض الاسعار تتغير فى الاتجاه العكسى •

والبعض الاخر قد يبقى ثابتا دون تغير ، ونتجه للتغيرات فى الاسعار النسبيه للسلع وفى حجم الانفاق تحدث موجات من التضخم والانكماش وتكون مصحوبه بتغيرات

---

(١) راجع دكتور صقر احمد صقر ، محاضرات فى الاقتصاد ، ١٩٩٠ ، ص ١٤٥ •

فى توزيع الثروه والدخل وفى مستوى التشغيل والانتاج . وسوف نتناول اهم هذه الاثار .

اولا - اعاده توزيع الثروه .

يؤدى تغير الاسعار الى اعاده توزيع الثروات فى المجتمع ، نظرا لان جانب كبير من النشاط الاقتصادى فى المجتمع الحديث يقوم على اساس الالتزامات التعاقديه بدفع مبلغ معين من النقود فى المستقبل مثال ذلك اصول القروض وفوائدها وكافه الالتزامات النقديه المؤجله .

فتغير مستوى الاسعار يغير من القيمه النقديه للارصده الحقيقيه ، اى الارصده السلعيه فى نفس الاتجاه ، ويغير من القوه الشرائيه للنقود او الارصده النقديه ، فى الاتجاه المضاد ، والتغيرات فى الاسعار ، ان كانت لاتغير من القيمه النقديه للحقوق والالتزامات الماليه ، الا انها تغير من قيمتها الحقيقيه ، فتغير من المركز

الحقيقى للدائن فى اتجاه وللمدين فى اتجاه اخر .

ويمكن توضح ذلك بالمثال التالى .

لو اقترضنا حدوث تغير فى المستوى العام للاسعار بالارتفاع ، وكان هناك شخصين احدهما يحتفظ بثروته على شكل اصول حقيقيه مثل العقارات والارض والمنشآت والسلع المختلفه ، الاخر يحتفظ بثروته على شكل ارصده نقديه سائله .

ووفقا لهذا الفرض فان قيمه الاصول الحقيقيه سوف ترتفع مع ارتفاع الاسعار ، وبالتالى فان الشخص الاول سوف تزداد قيمه ثروته بنفس النسبه التى ارتفعت بها الاسعار ، ومن ثم فان القيمه النقديه لثروته سوف ترتفع محققا استفاده كبيره . فى حين أن الشخص الثانى ، أن كانت ثروتة لم تتغير من الناحية النقدية الا أن قدرتها على شراء السلع والخدمات أصبحت أقل ، ومن ثم فان هذا الشخص سوف يصاب بخسارة كبيرة .

ونلاحظ نفس هذا الاثر على كل من الدائنين والمدنيين . ففى فترات ارتفاع الاسعار يستفيد المدينيين . ويرجع ذلك ان المدين عندما يسدد القرض فان القوه الشرائيه للنقود تكون قد انخفضت مع ارتفاع الاسعار . وتقاس القوه الشرائيه للنقود بمقدار ماتشتريه وحدة النقد من السلع والخدمات فى فترة زمنية معينة . وعلى ذلك فان ارتفاع الأسعار يؤدى الى انخفاض القوة الشرائية للنقد فيضار الدائنيين عند رد قيمة الدين ، ويستفيد المدين .

وعلى العكس فى حاله انخفاض الاسعار ، فان الدائنيين يستفدون على حساب المدنيين وذلك لان المدين سوف يسدد ماعليه من ديون بقوه شرائيه اكبر مما كانت عليه عندما حصل على القروض وعلى ذلك يضار المدين عند رد قيمه الدين ، ويستفيد الدائن .

ونلاحظ مما سبق انه اذا ما اجتاحت المجتمع موجه متصاعده ومستمره من الارتفاع فى الاسعار . فان الافراد يسارعون الى التخلص مما لديهم من نقود اولا بأول ،

وتحويلها الى مخزون سلعى ، وان كان هذا بدورة يساعد على المزيد من الارتفاع فى الاسعار . كما نلاحظ أنه اذا ما أصاب المجتمع سلسلة مستمرة فى الانخفاض فى الاسعار فان الأفراد يسارعون الى التخلص مما لديهم من أرصدة سلعية ، والاحتفاظ بثرواتهم على شكل أرصدة نقدية ، وهذا بدوره يوءدى الى المزيد من الانخفاض فى الاسعار ، هذا عن أثر تقلبات قيمة النقود أو مستوى الأسعار على اعادة توزيع الثروة .

ثانيا : اعادة توزيع الدخول :

يوءدى تغير الاسعار الى اعادة توزيع الدخل الحقيقى فى المجتمع ، ويقصد بالدخل الحقيقى للفرد كمية السلع والخدمات التى يمكن له أن يشتريها بدخله النقدى فى ظل الاسعار الموجودة فى السوق . ولتوضيح أثر تغير المستوى العام للاسعار على الدخول ، يمكن أن نقسم الدخول الى ثلاثة أنواع : أصحاب الدخول الثابتة - أصحاب الأجور والمرتبات ، المنظمون ورجال الأعمال .

١ ـ اصحاب الدخول الثابته .

يتمثل اصحاب الدخول الثابته فى حمله السندات واصحاب المعاشات والتأمنيات الاجتماعيه . وهذه الفئه من الافراد تتسم دخولهم بالثبات بغض النظر عن التغير فى مستوى الاسعار .

واذا ما حدث تغير فى الاسعار بالانخفاض او ارتفعت القوه الشرائيه للنقود ، فمعنى هذا ان اصحاب الدخول الثابته سوف يحصلون على مقادير اكبر من السلع والخدمات ، اى ترتفع دخولهم الحقيقه ويحدث العكس فى حاله تغير الاسعار بالارتفاع ، وانخفاض القوه الشرائيه للنقود ، فمعنى هذا ان اصحاب الدخول الثابته سوف يحصلون على مقادير اقل من السلع والخدمات ، اى تنخفض دخولهم الحقيقه .

٢ ـ اصحاب الاجور والمرتبات .

يتمثل اصحاب الاجور والمرتبات فى كافه

الافراد العاملين فى القطاعات المختلفة للدول مقابل اجر او مرتب معين ، وتتسم هذه الفئه ببطىء تغير اجورهم عن حدوث اى تغير فى المستوى العام للاسعار ولذلك يذهب بعض الاقتصاديين الى الحاق هذه الفئه بأصحاب الدخول الثابته (١) .

فاذا ما حدث تغير فى الاسعار بالارتفاع تميل الاجور الى الارتفاع ايضا ، سواء فى صوره زياده مباشرة فى الأجر أم فى صوره علاوه غلاء ، ومع ذلك لاترتفع الأجور بسرعة ارتفاع الاسعار نفسها ، ويرجع السبب فى ذلك لضعف التنظيم النقابى للعمال أمام سطوة رجال الاعمال . أما عن مرتبات موظفى الحكومة والهيئات العامة فانها أقل حساسية بارتفاع الاسعار من الاسعار .

ولهذا فان ارتفاع الاسعار ، يضر باصحاب الاجور والمرتبات .

---

(١) راجع دكتور محمد زكى شافعى ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

واذا ماحدث تغير في الاسعار بالانخفاض ، فان الاجور والمرتبات لا تنخفض بسرعه ولا بنسبه انخفاض الاسعار . ويجب ان تفرق هنا بين النظم الرأسماليه والنظم الاشتراكيه ففي النظم الرأسماليه نلاحظ ان انخفاض مستوى الاسعار يكون مصحوبا عادتا بازدياد عدد العمال العاطلين وانخفاض دخولهم النقديه والحقيقه الامر الذى يزيد من حده الانكماش . اما فى نظام الاشتراكيه فان العامل لايتعطل مع انخفاض الاسعار وبالتالى لاينخفض اجره ويخفف ذلك من الموجه الانكماشيه ويعكسها مره اخرى فى فتره قصيره نسبيا فى اتجاه الاستقرار الاقتصادى . (١)

٣ - المنظمون ورجال الاعمال .

يتمثل دخل المنظمون ورجال الاعمال فى مقدار الارباح التى يحصلون عليها ، والربح عباره

---

(١) راجع دكتور محى الدين الغريب ، اقتصاديات النقود والبنوك ، ١٩٨٢ ، ص١٧٣

عن الفرق بين تكاليف الانتاج وثمن بيع المنتجات التامه الصنع .

فاذا ما حدث ارتفاع فى الاسعار ، تزداد الارباح ويستفيد طبقه المنظمون ورجال الاعمال ، ويرجع السبب فى ذلك ان ارتفاع اسعار البيع يكون بنسبه اسرع من ارتفاع التكاليف .

واذا ما حدث انخفاض فى الاسعار ، تنخفض الارباح ، ويضار طبقه المنظمون ورجال الاعمال ، ويرجع السبب فى ذلك أيضا الى أن انخفاض اسعار البيع يكون بنسبه اسرع من انخفاض التكاليف .

ثالثا ـ التأثير على مستوى التشغيل والانتاج .

تؤثر التغيرات فى القوه الشرائيه للنقود على درجه تشغيل الموارد الانتاجيه وعلى حجم الناتج (الدخل القومى) فى الاقتصاد الرأسمالى .

والهدف الاول الذى سعى اليه كافه المنظمون ورجال الاعمال هو تحقيق اكبر ربح ممكن ، ويلاحظ ان فترات ارتفاع الاسعار تكون مصحوبه بزياده معدلات الارباح ، الامر الذى يدفع المنظمون ورجال الاعمال على زياده حجم الطاقه الانتاجيه وذلك بانشاء وحدات انتاجيه اضافيه ، وبالتالى زياده عدد العمال المشتغلين .

وعلى العكس من ذلك ، فان فترات انخفاض الاسعار تكون مصحوبه بانخفاض معدلات الارباح الامر الذى يدفع المنظمون ورجال الاعمال على خفض الطاقه الانتاجيه مع ما يصاحب ذلك من الهبوط بمعدل تشغيل العمال ، وبالتالى زياده نسبه البطاله .

يتضح لنا مما سبق ، انه فى ظل النظم الرأسماليه ، تأتى فترات ارتفاع الاسعار مصحوبه بانتعاش الاحوال الاقتصاديه وارتفاع مستوى التشغيل والانتاج ، على حين تأتى فترات انخفاض الاسعار مصحوبه

بانكماش الاحوال الاقتصاديه وانخفاض مستوى التشغيل والانتاج .

اما بالنسبه للدول ذات النظم الاشتراكيه التى تسير وفقا لخطه تضعها الدوله ذات أهداف انتاجيه محدوده ، تقوم الدوله بتحديد اسعار السلع والخدمات واجور العاملين ، وعلى ذلك لن يكون لتغيير الاسعار اثر على مستوى التشغيل والانتاج . ومن الاهميه بمكان ان نتعرض هنا لكل من ظاهرتى التضخم والانكماش حتى يمكن للقارئ ان يكون صوره كامله عن اثار تقلبات قيمه النقود .

التضخم والانكماش .

التضخم والانكماش ظاهرتين اقتصاديتين تتعرض لهما معظم النظم الاقتصاديه للدول المختلفه ، وتحاول كل دوله ان تعالج كل من التضخم والانكماش بغرض تحقيق التوازن الاقتصادى .

التضخم .

يقصد بالتضخم ارتفاع متواصل فى الاسعار نتجه زياده كميه النقود بنسبه اكبر من الزياده فى عرض السلع والخدمات ، اما اذا صاحب الزياده فى كميه النقود زياده متناسبه فى عرض السلع او الخدمات ، فلا يؤدى ذلك الى التضخم .

وقد عرف كينز التضخم الحقيقى على انه ظرف لا تؤدى فيه زياده اضافيه فى الطلب الكلى الى زياده اخرى فى الناتج (١) .

وفى الدول المتقدمه نلاحظ عدم استجابه العرض الكلى للسلع والخدمات لما يحدث من زياده فى الطلب الكلى ، ويرجع ذلك الى

---

(1) Keynes, J.M, The General Theory of Employment, interest and money, 1954, P.3o3.

حالة التشغيل الكامل ، اما في الدول المتخلفه يرجع الى ضعف الجهاز الانتاجي ٠

وقد يحدد زياده الطلب الكلي عن العرض الكلي الى التوسع في النفقات العامه للدوله نتجه الاستعداد للحرب او قيامها والى الارتفاع في اجور العمال ، وتحويل جزء من الجهاز الانتاجي المدني الى الجهاز الحربي . (٢)

ويشترط بعض الاقتصاديين لكي يكون التعريف السابق عن التضخم صحيحا (وهو ان التضخم هو زياده كميه النقود عن عرض السلع) ان يكون ارتفاع الاسعار الناتج عن ذلك غير متوقع ٠ وذلك لان توقع ارتفاع الاسعار يؤدي الى ارتفاع سعر الفائده بنفس النسبه بحيث يعوض هذا الارتفاع

---

(٢) راجع دكتور زكريا بيومي ، النقود والبنوك والتجاره الدوليه ، مرجع سابق ص ١١٥٠

فى سعر الفائده ، الانخفاض فى قيمه العمله .
وفى هذه الحاله لا يعتبر ارتفاع الاسعار تضخما
حيث ان تخفيض القيمه الحقيقيه للديون ، وهو
من اهم أخطار التضخم ، ويمكن منعه.والتضخم
له انواع عديده ، سوف نتناول اهمها بالتفصيل .

انواع التضخم .

يختلف الاقتصاديون حول تحديد انواع
التضخم ، الا اننا نتفق مع الرأى الذى
يقسم التضخم الى جامح ومقيد .

التضخم الجامح .

يظهر التضخم الجامح فى شكل ارتفاع
سريع فى الاسعار قد يصل الى عشرات
المرات ، فهو موقف تدمر فيه قيمه الوحده ،
النقديه بالكامل تقريبا ، والاسعار قد تصل
فى ارتفاعها الى ارقام فلكيه ، وتصبح سرعه
دوران النقود كبيره بدرجه لانها [illegible] تقريبا ،
وتعجز النقود عن القيام باحدى وظائفها الهامه
وهى كمستودع للقيمه وتستعمل فقط كوسيط
للتبادل .

واذا ذهب التضخم الجامح بعيدا بدرجه كافيه ، فانه قد يكون هناك انهيار كامل للنظام النقدى وسيكون على الناس ان يلجأوا الى المقايضه بشكل عام ، والتضخم الجامح يظهر نتجه هزيمه حربيه ،او انقلاب حكومه الدوله نتجه ثوره شعبيه .

التضخم المقيد .

فى الواقع لايوجد هنا تضخم بالمعنى الفنى للكلمه ، لان الاسعار لا ترتفع نظرا لتدخل الحكومه بوضع قيود مباشره على الاسعار وخاصه فى البلاد التى تأخذ بنظام التوجيه الاقتصادى . حيث تقوم حكومات الدول بتوزيع السلع على افراد المجتمع وفقا لنظام البطاقات او التسعير الجبرى . (١)

والتضخم المقيد عاده ما يكون شائعا خلال اوقات الحروب عندما يتحول الانتاج مدنى

---

(١) راجع دكتور زكريا محمد بيومى ، مرجع سابق ، ص ١١٦ ، ١١٧ .

الى انتاج حربى ، ويمكن للدولة ان تتحكم فى هذا النوع من التضخم .

مما هو جدير بالذكر فى هذا المصدر انه لكى يعتبر ارتفاع الاسعار او الزيادة فى الطلب عن العرض تضخما بالمعنى الصحيح ، يجب ان يشمل ذلك سلعا كثيره حتى يكون التأثير واقعا على المستوى العام للأسعار وليس فقط على عدد محدد من السلع .

الانكماش .

يقصد بالانكماش نقص كميه النقود المتداوله بالنسبه لحجم الانتاج والخدمات مما يدعو الى هبوط الأسعار ، ولهذا يكون الانكماش على نقيض من التضخم .

وبمعنى آخر الانكماش هو عباره عن قصور فى الطلب بالنسبه الى العرض عن مستوى الاسعار السائد فعلا .

وهناك عوامل كثيره تؤدى الى عدم التوزان بين القوه الشرائيه التى توجد فى يد افراد المجتمع والسلع المعروضه للتداول .

ويمكن القول ان التضخم او الانكماش ينشأ عن سلوك القوى الاقتصاديه فى المجتمع ،

اى عن سياسه المصارف فى منح الائتمان بكثره التقيد فيه ، وعن السياسه الماليه التى تتبعها الحكومه من حيث انفاقها ، وهل حجم انفاقها يعادل ايراداتها أم يجاوز هذه الايرادات ، ومدى تكويننا لاحتياطى نقدى . وعن سياسه المنتجين فيما يختص بأنتاج السلع الاستهلاكية أو بانتاج السلع الرأسمالية وكذلك اتجاه الجمهور الى انفاق كل دخله أو الى ادخار نسبه منه ومقدار هذه النسبه .

ويمكن لحكومات الدول أن تعمل على علاج التضخم والانكماش من خلال عدة وسائل ، ويتوقف نجاح هذا العلاج على كيفية استخدام هذه الوسائل ووقت استخدامها .

علاج التضخم .

يمكن علاج التضخم من خلال الاساليب الاتيه ، سواء باتباع بعض هذه الاساليب أو أتباعها جمعيا وفى وقت واحد على حسب درجه التضخم ونوعه .

١ ـ الاقلال من اصدار النقود ، سواء كانت نقودا ورقيه او أئتمانيه ومن الضرورى أن يعمل البنك المركزى على رفع أسعار الفائده ، الامر الذى يؤدى الى خفض حجم الاستثمارات وبالتالى انخفاض الدخول الموزعه والطلب على اموال الاستهلاك .

٢ ـ تمويل النفقات الحكوميه عن طريق الضرائب بدلا من التمويل بالعجز ، او أتباع سياسه انكماشيه بتقليل النفقات الحكوميه بالقدر الذى لا يضر بالنشاط الاقتصادى .

٣ ـ فرض الرقابه على الواردات وتشجيع الصادرات ، حيث يمكن للدوله ان تعالج التضخم من خلال فرض الرقابه على الواردات لاستيراد ما هو ضرورى فقط وتشجيع الصادرات السلعيه الى دول العالم الخارجى .

٤ ـ العمل على زياده الانتاج من السلع والخدمات ، ويكون ذلك عن طريق قيام الحكومات بتشجيع

بتشجيع الاستثمار والحد من الاستهلاك فتره من الزمن حتى نعيد ما تحطم من رأس المال العينى من الالات والمصانع ويعود للاقتصاد قدرته الانتاجيه ، الامر الذي يحقق توزان اقتصادى داخل الدوله ٠

٥ ـ تخفيض قيمه العمله الوطنيه أمام العملات الاجنبيه ، ويتم هذا التخفيض بقرار من الدوله ، وتفسير ذلك ان التضخم يؤدى الى تدهور قيمه العمله الوطنيه بالنسبه للعملات الاجنبيه بحيث يقل ايضا معدل الاستيراد ، وكذلك فان استمرار تدهور العمله يشجع هجره رؤس الاموال الى الخارج ويحول بين رؤس الاموال الاجنبيه والاستثمار الداخلى ٠ الامر الذى يمكن الدوله من موازنه الميزان التجارى الخارجي بتشجيع حركه التصدير والتقليل من الواردات ، مما يخفف من حده التضخم ٠

ويعاب على تخفيض قيمه العمله انه قد يؤدى الى استفحال التضخم اذا كان من شأنه

ان يـزيـد حـركـه الصـادارات وينقـص الـواردات ، الامر الـذى يـؤدى الـى نقـص فـى عـرض السـلع ، ولذلـك يجـب ان تكـون الـدولـه قـادره علـى زيـاده حجـم انتـاجهـا لتغطيـه زيـاده الصـادرات والسـوق المحلى .

علاج الانكمـاش :

يمكن لحكومات الدولة معالجة الانكماش من خلال العمل على زيادة حجم الطلب الكلى الفعلى على السلع والخدمات حتى يمكن زيادة حجم الانتاج ، وهناك عدة وسائل تستطيع الـدول أن تتبعها فى هذا الغرض :

١ ـ ان تعمـل الدولـه علـى زيـاده حجـم نفقـاتهـا ، الامر الـذى يـؤدى الـى زيـاده حجـم القـوه الشرائيـه داخـل المجتمـع ، مـن ثـم زيـاده الطلب علـى افـراد المجتمـع تـوجـه مـره اخـرى للطلـب الكلـى وبالتالى زيادة حجم الانتاج ، وتوزيع دخول جديدة على السلع والخدمات . ويشترط أن تكون الموارد التى تحصل عليها الدولة لتغطية هذه الزيادة فى النفقات عن طريق القـروض مـن البنك المركـزى .

٢ ـ تخفيـض اسعـار الفـائـده ، ممـا يشجـع المنظمـون وارbـاب الاعمـال علـى الاقتـراض مـن البنوك واقامـه

الاستثمارات وتشغيل ايدى عامله جديده وبالتالى توزيع دخول جديده مما يزيد من حجم الطلب الفعلى ٠

======

الفصل الثالث

نظرية كمية النقود

تهدف نظرية كمية النقود كما وضعها الاقتصاديون الى تفسير تقلبات المستوى العام للاسعار . ويرى أصحاب هذه النظرية أن النقود ليست سوى وسيط للمبادلات ، وانها لاتطلب لذاتها ، بل ان الطلب عليها مشتق من الطلب على السلع والخدمات . وبناء على هذه الفروض فان القوة الشرائية للنقود أو قيمتها تتوقف تماما على الكمية المعروضة منها .

وقد كان اهتمام الاقتصاديون التقليديون يرتكز حول العلاقة التى تربط بين كمية النقود من ناحية ومستوى الاسعار من ناحية أخرى ، أو بمعنى آخر ، بين كمية النقود من ناحية وبين قيمتها من ناحية أخرى ، على اعتبار أن قيمة النقود ماهى الا الوجه الاخر لمستوى الاسعار . وقد اعتمدت أفكار التقليديون على حياد النقود ، بمعنى أن النقود ليس لها أى تأثير ايجابى

فى المتغيرات الاقتصادية الاخرى كالدخل القومى ومستوى التوظف وغير ذلك . وقد أطلق على هذه الافكار (النظرية التقليدية فى النقود) أو نظرية الكمية .

وظلت هذه الافكار سائدة حتى الثلاثينات من هذا القرن بلا مزاحمة من نظريات أخرى فى تفسير قيمة النقود ومستوى الاسعار ، الى أن اتى الاقتصادى " كينز " بدراسته التى اهتمت بمشكلة مستوى الناتج القومى والعمالة ، وعلى اثر هذه الدراسة تغيرت النظرة الى النقود ، حيث لم يعد ينظر اليها على انها (محايدة) . بل اصبح تأثير التغير فى قيمة النقود واضحا على المتغيرات الاقتصادية من تشغيل ودخل قومى ومستوى النشاط الاقتصادى وغير ذلك . وقد اطلق على هذا الاتجاه الفكرى (النظرية الحديثة فى النقود) .

وسوف نتناول أولا نظرية كمية النقود وفقا لافكار التقليديون فى مبحث أول و نتناول النظرية الحديثة فى النقود فى مبحث ثان .

المبحث الأول

نظرية الكمية في الفكر التقليدي :

رأينا فيما تقدم أن قيمة النقود أو قوتها الشرائية تحدد بكمية السلع والخدمات التي نشتريها ، فتزيد قيمة النقود بانخفاض مستوى الاسعار ، وتنخفض اذا مازاد مستوى الاسعار ، أى أن تغير مستوى الاسعار يعني في ذات الوقت تغير في قيمة النقود .

فقيم النقود تتناسب عكسيا مع كميتها ، بحيث ان زيادة كمية النقود تؤدى الى انخفاض قيمتها (ارتفاع مستوى الاسعار) ، والارتفاع الذى يحدث في مستوى الاسعار يكون بنفس نسبة ارتفاع كمية النقود . فاذا زادت كمية النقود بمعدل ١٠٪ فان الاسعار ترتفع بهذا المعدل . وبالمثل فان انخفاض كمية النقود يؤدى الى ارتفاع قيمتها ، أى انخفاض مستوى الاسعار بنفس النسبة أيضا .

وفي حقيقة الأمر فان هذه الفكرة الاساسية بصورتيها انما تنبع من تطبيق القانون الاساسي الذى يحكم الاشياء كلها ، أى قانون الندرة . فكما أن كل ما هو نادر عظيم القيمة ، وكذلك يجب

أن تكون الحالة بالنسبة الى النقود . وهكذا تشبة النقود بمختلف السلع التى تتسبب ندرتها فى زيادة قيمتها . والنتيجة التى توصل اليها التقليديون فى نهاية الامر هى أن زيادة كمية النقود تتسبب فى ارتفاع الاسعار وانخفاض كميتها يؤدى الى انخفاض هذه الاسعار (١).

وهناك كتابات عديدة من عدد كبير من الاقتصاديين التقليديين حول نظرية كمية النقود ، الا أن أكثر التعبيرات شيوعا عن نظرية كمية النقود انما ترتبط باسم الاقتصادى الرياضى الامريكى " ارفنج فيشر " بجامعة شيكاغو ، الذى استعان بمعادلة جبرية توضح العوامل التى تتوقف عليها قيمة النقود .

---

(١) دكتور / أحمد جامع ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

معادلة التبادل :

قدم الاقتصادى " فيشر " معادلة التبادل التى عرفت باسمه فيما بعد وهذه المعادلة توضح بديهة حسابية مفادها أن مجموع قيم عمليات التبادل أى قيم السلع والخدمات خلال فترة ما انما يتعادل بالضرورة مع مجموع المبالغ النقدية التى استخدمها المجتمع فى تسوية المعادلات خلال نفس الفترة المعينية . فأى عملية مبادلة يمكن النظر اليها على انها عملية بيع بالنسبة لطرف وعملية شراء بالنسبة للطرف الاخر .

وتأخذ معادلة التبادل الصور التالية :-

ن × س = ك × م

حيث :

ن = كمية النقود المتداولة خلال مدة معينة

س = سرعة تداول النقود ، أى متوسط عدد المرات التى جرى فيها تداول كل وحدة نقدية خلال هذه المدة .

ك = كمية المبادلات أى الكمية الكلية للسلع والخدمات التى تم تبادلها خلال هذه المدة .

م = المستوى العام للاسعار خلال الفترة المذكورة .

كما نلاحظ أن المقدار (ك × م) انما يرمز الى القيمة النقدية لكافة عمليات التبادل الواقعة خلال فترة معينة ، بينما تمثل الكمية (ن × ك) التيار النقدى خلال نفس الفترة .

وعلى ذلك تكون معادلة التبادل فى الواقع مجرد معادلة حسابية تعبر عن حقيقة واقعية لا يمكن مناقشتها أو الشك فيها . وتتلخص هذه الحقيقة فى أن مجموع المبالغ المدفوعة فى كافة المبادلات الاقتصادية الفردية خلال مدة معينة انما يطابق بالضرورة مجموع القيم النقدية لهذه المبادلات الفردية . وبعبارة أخرى فانه يوجد فى كل فترة من الفترات تيار من النقود يتبادل به تيار من المنتجات ومن المحتم منطقيا أن يكون المبلغ الكلى المدفوع فى هذه المنتجات مساوى تماما لقيمتها النقدية الكلية .

ومعادلة التبادل فى حد ذاتها ليست نظرية ، نظرا لأنها لا تبين أى متغير هو التابع وأى متغير هو المستقل من بين المتغيرات التى تحتوى عليها . ولكن

معادلة التبادل هى نقطة بداية لعرض نظرية كمية النقود كما قدمها " فيشر " .

وقد رأى هذا المفكر الاقتصادى أن نظرية كمية النقود (يمكن أن تكسب مزيدا من الوضوح اذا استخدمت معادلة التبادل فى شرحها) .

ولذلك فقد اضاف " فيشر " النقود المصرفية الى النقود الورقية حيث أن الودائع بالبنوك تعتبر قوة شرائية تعادل تماما فى تأثيرها على كمية النقود ، مقدار النقود الورقية ، كما أنه ادخل أيضا عنصر سرعة التداول للودائع وعبر عن الودائع بالحرف ن/ ، وعن سرعة تداولها بالحرف ك/ ، وهكذا فان المعادلة بالصورة التى صاغها " فيشر " كانت كالاتى :ـ

ن س + ن/ س/ = ك م

والمعادلة بهذه الصورة تعبر عن أن مجموع المبالغ النقدية التى استعملت فى شراء السلع والخدمات خلال فترة ما تتعادل مع مجموع قيم السلع والخدمات التى بيعت خلال هذه الفترة .

وتوضح لنا نظرية كمية النقود أن هناك علاقة سببيه محددة بين التغير فى كمية النقود كعامل مؤثر (متغير مستقل) ، والمستوى العام للاسعار (متغير تابع) ، كما تدل هذه المعادلة أيضا على أن هناك علاقة طردية بين التغير فى كمية النقود أو سرعة تداولها وبين التغير فى مستوى الاسعار ، وان هناك علاقة عكسية بين التغير فى حجم السلع والخدمات المتاحة للتداول والتغير فى مستوى الاسعار .

ويمكن الاستعانة بمعادلة التبادل بعد اعادة ترتيب المتغيرات فيها لتصبح كما يلى :-

$$م = \frac{ن س + ن/ س/}{ك}$$

، حيث أن قيمة النقود هى عبارة عن مقلوب مستوى الاسعار ، ولذلك فان قيمة النقود تساوى مقلوب المعادلة السابقة ، ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة التالية :-

$$\frac{1}{م} = \frac{ك}{ن س + ن/ س/}$$

وتوضح هذه المعادلة العلاقة الطردية بين كمية النقود والمستوى العام للاسعار ، والعلاقة العكسية بين كمية السلع والخدمات والمستوى العام للاسعار .

الفروض التى بنيت عليها نظرية الكمية :

لقد قامت نظرية كمية النقود مستندة الى عدة فروض ، ويمكن تلخيص الفروض التى تقوم عليها نظرية كمية النقود فيما يلى :

١ ـ أن مستوى الاسعار متغير تابع ، فهو نتيجة وليس سببا ، أى أنه ليس له تأثير على المتغيرات الاخرى فى جانبى المعادلة ، مثل كمية النقود وسرعة دورانها وكمية المبادلات ، فهذه العوامل تؤثر فى مستوى الاسعار والعكس غير صحيح بمعنى أن مستوى الاسعار لا يؤثر فيها .

٢ ـ تفترض النظرية أيضا أن كمية النقود متغير مستقل ، حيث أن كمية النقود تؤثر فى مستوى الاسعار دون أن تتأثر بها .

٣ ـ ثبات سرعة تداول النقود ، نظرا لان سرعة

تداول النقود تتوقف على عوامل بطيئة التغير في المدة القصيرة ، مثل مدى تقدم نظام الائتمان وتعود الأفراد على استعمال تسهيلاته ، وعادات المجتمع فيما يختص بتوزيع دخلهم بين الادخار والاستهلاك ،حجم الدخل الحقيقي للافراد ، وفرص الاستثمار المتاحة .

٤ ـ ثبات الحجم الحقيقي للمبادلات ، نظرا لان حجم المبادلات تتوقف على عوامل تتميز بقدر من الثبات مثل الموارد الاقتصادية المتوفرة البشرية منها وغير البشرية ، والطريقة الفنية المستخدمة في الانتاج ، هيكل قطاع الاعمال ، مستوى تشغيل عوامل الانتاج ، حجم المخزون السلعي ، مقدار الاوراق المالية المتداولة .

٥ ـ ان الطلب على النقود طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي تشترى بواسطتها. ويعني هذا أن النقود ليست سوى وسيط للمبادلات وانها لاتستخدم في أي غرض آخر ، ونتيجة لهذا الافتراض استطاعت النظرية القول بأن كل تغير في كمية النقود يؤدي الى تغير في مستوى الاسعار وبنفس نسبته .

نقد نظرية الكمية :

لقد قدم " فيشر " نظرية كمية النقود ، ونلاحظ أن صحة هذه النظرية انما يتوقف على صحة الافتراضات القائمة عليها .

وقد تعرضت الفروض التى قامت عليها النظرية لعدة انتقادات ، حيث أن النظرية تفترض عالما ثانيا ، يثبت فيه كل شئ ، فيما عدا كمية النقود وما يتبعها من مستوى الاسعار ، عالم يتميز بثبات مستوى التشغيل لاتتجاوب فيه التصرفات الاقتصادية للانسان مع أى احساس يشعر به من تفاؤل أو تشاؤم ، وعلى ذلك سوف نتناول أهم الانتقادات التى وجهت للفروض التى قامت عليها نظرية كمية النقود :

١ - تفترض النظريه ان مستوى الاسعار متغير تابع ، وان كميه النقود هى المؤثر فى مستوى الاسعار دون ان يوثر مستوى الاسعار فى كميه النقود ، والواقع يثبت عكس ذلك فى كثير من الاحيان ، حيث يوثر التغير فى مستوى الاسعار فى كميه النقود ، وكذلك فان من الممكن ان يتغير مستوى الاسعار لاسباب اخرى غير كميه النقود ، مثل توقعات رجال الاعمال والمستهلكين

فاذا ما توقع الافراد مثلا ارتفاع اسعار بعض السلع فانهم يزيدون من طلبهم عليها ، وبالتالى ترتفع اسعارها ويرتفع تبعه لذلك المستوى العام للاسعار ، وارتفاع مستوى الاسعار يؤدى الى زياده الطلب على النقود والاقتراض من البنوك ، ويبدأ بنك الاصدار فى مواجهة الطلب على النقود باصدار المزيد منه وهكذا فان تغير مستوى الاسعار قد يؤثر فى كميه النقود المتداوله على العكس ما افترضته النظريه .

٢ ـ نفترض النظريه ان كميه النقود متغير مستقل والواقع ان هذا الفرض غير صحيح حيث ان تقلبات مستوى الاسعار يؤثر عادتا فى حجم النقود ، وهو ما يعنى ان افتراض اعتبار كمية النقود كمتغير مستقل اصبح اليوم امر غير ذى بال .

٣ ـ تفترض النظريه ثبات سرعه تداول النقود والحقيقة ان تداول النقود ليس بالجمود الذى

ورد فى نظريه "فيشر" حتى فى المده القصيره ، فقد اثبتت البيانات الاحصائيه ان حاله النفسيه لها تأثير كبير فى سرعه التيار النقدى الصادر سواء من المنتجين او من المستهلكين • ويلاحظ ايضا من البيانات الاحصائيه ان كثيرا ما تتغير بسرعه تداول النقود عندما تتغير كميتها بسبب ما ينتاب الافراد من خوف من انخفاض قيمه النقود وارتفاع الاسعار ، فيسارعون على الشراء قبل ارتفاع الاسعار التى يدفعونها •

٤ ـ تفترض النظريه ثبات الحجم الحقيقى للمبادلات والحقيقه ان هذا الفرض بعيد عن الواقع حيث يلاحظ ان الحجم الحقيقى للمبادلات يزداد مع زياده كميه النقود وارتفاع الاثمان ، والعكس صحيح حيث ينخفض الحجم الحقيقى للمبادلات مع انخفاض كميه النقود وارتفاع الاثمان وتسقط بذلك احد الفروض الجوهريه لنظريه كميه النقود •

٥ ـ تفترض النظرية أخيراً أن الطلب على النقود مشتق من الطلب على السلع والخدمات ، وهذا يعنى ان الوظيفه الرئيسية للنقود انها وسيط للمبادلات ، وفى الواقع ان النقود تقوم بوظائف اخرى لا تقل اهميه عن هذه الوظيفه ، وان الطلب على النقود يحدث لاغراض اخرى كثيره .

على الرغم من هذه الانتقادات التى وجهت للفروض التى تقوم عليها نظريه كميه النقود كما قدمها " فيشر " ، لأن هذه النظريه قد اسهمت اسهاما كثيرا فى ابراز العلاقه بين كمية النقود ومستوى الاسعار ، واوضحت ان كميه النقود تؤثر فى مستوى الاسعار وان تغير كمية النقود فى اتجاه معين يؤدى الى تغير مستوى الاسعار فى نفس الاتجاه ، وليس من الضرورى ان يكون هناك تناسب تام بين كميه النقود ومستوى الاسعار .

نظريه الارصده النقديه .

يرجع الفضل الى الاقتصادى الانجليزى الفريد " مارشال " فى وضع نظريه الارصده النقديه . واذا كانت نظريه كميه النقود تقوم على اساس ان وظيفه النقود الوحيده هى وسيط للمبادلات ، فان نظريه الارصده النقديه تقوم على اساس ان للنقود وظيفتين هما ان النقود وسيط للمبادلات ويرتبط الطلب عليها بمستوى المعاملات الاقتصاديه فى المجتمع ويتناسب الطلب على النقود بغرض المعاملات مع الدخل النقدى وان النقود مستودع للقيمه ، ويقصد بذلك فى رأى انصار هذه النظريه ان مستوى الثروه يوثر على طلب النقود . فمع نمو الثروه يعمل الناس على تخزينها من خلال حيازه كميه اكبر من الاصول ومن بينها النقود ، وينتهى انصار هذه النظريه فى تحليلهم الى ان الطلب على النقود يتناسب مع الدخل النقدى .
ويمكن التعبير عن هذه العلاقة فى الصورة التالية :

ك = ل × ى

حيث ترمز ل الى الطلب على النقود بدافع المعاملات
وترمز ك الى النسبة من الدخل التى يرغب الافراد فى
الاحتفاظ بها فى صورة سائلة .
وترمز ى الى الدخل النقدى الحقيقى للجماعة

ويقرر " مارشال " ان البديل للاحتفاظ بأرصده نقديه هو انفاقها على شراء السلع والخدمات . وان زياده رغبه الافراد للاحتفاظ بأرصده نقديه انما يمثل نقصا فى الطلب على السلع والخدمات ، اى تحول فى رغبه الجمهور من شراء السلع والخدمات الى الاحتفاظ بالنقود ، الامر الذى يؤدى الى نقص الطلب على السلع والخدمات مما يدفع المنتجون الى تخفيض حجم الانتاج هذا من جهه ، ومن جهه اخرى فان نقص الطلب على السلع والخدمات يؤدى الى انخفاض المستوى العام للاسعار .

مما تقدم يتضح انه كلما اتجه الافراد الى زياده الاحتفاظ بأرصده نقديه ادى ذلك الى انخفاض مستوى الاسعار وحجم الانتاج وبالتالى حجم الدخل النقدى مع ثبات كميه النقود المعروضه .

وكلما انخفض الدخل النقدى مع ثبات كمية النقود المعروضة كلما ارتفعت النسبة الفعلية بين الأرصدة النقدية المتاحة والدخل النقدى — ويستمر انخفاض الدخل النقدى حتى تصبح النسبة الفعلية بين الأرصدة النقدية المتاحة والدخل النقدى مساوية للنسبة المرغوب فيها • وعندما يتحقق هذا التعادل يتوقف الدخل النقدى عن الانخفاض وذلك لأن الأرصدة النقدية المتاحة تصبح مساوية للأرصدة النقدية المطلوب الاحتفاظ بها عند هذا المستوى من الدخل النقدى •

والعكس صحيح بمعنى أنه كلما اتجه الأفراد الى تقليل الاحتفاظ بالأرصدة النقدية أدى ذلك الى ارتفاع الاسعار وزيادة الانتاج • وبالتالى حجم الدخل النقدى مع ثبات كمية النقود المعروضة •

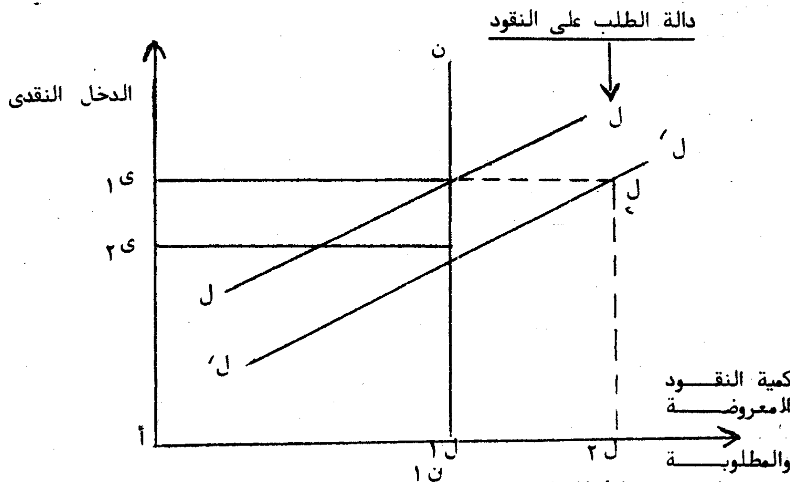
وتفسير ذلك أن انخفاض رغبة الأفراد فى الاحتفاظ بأرصدة نقدية يعنى تحولهم الى شراء السلع والخدمات ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة الطلب عليها فيدفع المنتجون الى زيادة حجم الانتاج لمواجهة الطلب المتزايد •

وكلما ارتفع الدخل النقدى مع ثبات كمية النقود المعروضة كلما انخفضت النسبة الفعلية بين الارصدة النقدية المتاحة والدخل القومى ، ويستمر ارتفاع الدخل حتى تصبح النسبة الفعلية مساوية للنسبة المرغوب فيها • وعندما يتحقق هذا التعادل يتوقف الدخل النقدى عن الزيادة وذلك لأن الأرصدة النقدية المتاحة مساوية للأرصدة

النقدية المرغوب الاحتفاظ بها عند هذا المستوى من الدخل .

ويمكن توضيح التوازن النقدى فى ظل نظرية الأرصدة النقدية بالاستعانة بالشكل التالى :

شكل يوضح التوازن النقدى فى ظل الأرصدة النقدية



وفى هذا الشكل رصدنا الدخل النقدى على المحور الرأسى وكميه النقود المعروضه والمطلوبه على المحور الافقى ، والمنحنى (ل ل) يمثل الطلب على الارصده النقديه عند مستويات الدخل النقدى (ى) .

ولتوضيح نظريه الارصده النقديه نفترض ان كميه النقود المعروضه ثابته عن مستوى (أ $ن_1$) حيث يأخذ منحنى عرض النقود (ن $ن_1$)

خطا عموديا على المحور الافقى وموازيا للمحور الرأسى .

ويلاحظ أن المستوى الفعلى للدخل النقدى يتحدد عند تساوى الطلب على النقود مع عرض النقود ، اى يتحدد عند تقاطع منحنى الطلب على النقود (ل ل) مع منحنى عرض النقود (ن ن١) حيث يتحدد الدخل عند المستوى (أ ى١) .

نفترض اولا حدوث زياده فى نسبه الارصده النقديه التى يريد الافراد الاحتفاظ بها ، الامر الذى يؤدى الى زياده الطلب على النقود عند مستوى الدخل (أ ى١) من (أ ل١) الى (أ ل ٢) مع ثبات كميه النقود المعروضه عند المستوى (أ ن ١) ـ ويلاحظ فى هذا الوضع الجديد ان الكميه التى يرغب الافراد فى الاحتفاظ بها كنسبه من دخلهم تزيد عن الكميه المعروضه من النقود (أ ن ١) ، ولتصحيح هذا الوضع

واشباع الرغبة فى سيولة اعلى يلجاء الافراد الى تخفيض حجم الانفاق على شراء السلع والخدمات حتى تزيد نسبة ما لديهم من الارصدة النقدية الى دخلهم .

ويلاحظ ايضا اذا ارادت السلطات النقدية للدولة على الابقاء على مستوى الدخل عند المستوى المرتفع (أ ى ١) ، مع زيادة التفضيل النقدى الى "(أ ل ٢) فان الامر يستلزم زيادة الكمية المعروضة من النقود ، بحيث ينتقل منحنى عرض النقود من الخط الرأسى (ن ن ١) الى الخط الموازى له الى اليمين (ل ٢ ل ٢ ٠) . اذا انه عند النقطة (ل ٢) ، يتعادل الطلب على النقود الذى يبعد عن المنحنى (ل ل) مع الكمية المعروضة الذى يبعد عن المنحنى (ل ٢ ل) عن مستوى الدخل المرتفع (أ ى ١) .

ومما سبق ، يتضح لنا ان نظرية " مارشال " تبين ان التغيرات فى رغبة الافراد فى الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة انما تؤدى الى التأثيرعلى حجم الانتاج والدخل والمستوى العام للاسعار مع ثبات

الكميه المعروضه من النقود ٠

بعد دراستنا لكل من نظريه كميه النقود ، ونظريه الارصده النقديه يمكن ان تقرر انهما يتفقان فى ان كل منهما تخلص الى مستوى الاسعار وبالتالى قيمه النقود انما يتوقف على كميه النقود ، الا ان هناك اوجه اختلاف تتمثل فيما يلى ٠

١ - ان نظريه كميه النقود تقرر أن التغيرات النقدية تؤثر على المستوى العام للاسعار فقط دون ان يحدث اى تأثير على حجم الانتاج ٠ بينما نظريه الارصده النقديه ، تأكد لنا وجود علاقه بين كميه النقود والدخل النقدى ، وان التغيرات النقديه تؤثر على حجم الانتاج والمستوى العام للاسعار ٠

٢ - ان نظريه كميه النقود تقرر ان التغيرات فى كميه النقود المعروضه تحدث تغيرا فى الدخل النقدى (المستوى العام للاسعار) ، اما اذا بقيت كمينه النقود ثابته فانه لا يمكن

ان يحدث تغير فى الدخل النقدى - بينما نظريه الارصده النقديه تقرر ان رغبه الافراد فى الاحتفاظ بأرصدة نقديه سائله هى العامل المؤثر على مستوى الدخل النقدى ولو بقيت كميه النقود ثابته .

المبحث الثاني

النظرية الحديثه للنقود

على اثر الازمه الاقتصاديه الحاده التى سادت العالم الرأسمالى واستمرت من عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٣٤ وانخفضت فى اثنائها مستويات الانتاج وانتشرت البطاله الاجباريه ، تنبه الاقتصاديين الى سطحيه الفكر الاقتصادى الكلاسيكى الذى يؤمن بان النظام الاقتصاى قادر دائما على توظيف موارده توظيفا كاملا بفعل العوامل الذاتيه الموجوده فى النظام . وقد ادت الازمه الاقتصاديه الى تحويل التفكير الاقتصادى من تحليل العلاقه بين التغيرات النقديه والاسعار الى تحليل العلاقه بين التغيرات النقديه والدخل القومى ، وظهرت النظريه الحديثه للنقود ونادت بوجوب تدخل الدوله فى النشاط الاقتصادى لعلاج الخلل الذى يصيب الاقتصاد القومى من حين الى آخر .

ويرجع الفضل للاقتصادى الانجليزى كينز فى فى صياغه النظريه الحديثه فى قيمه النقود والاسعار • ونلاحظ ان بعض الافكار التى جاءت فى هذه النظريه قد سبق وعبر عنها بعض الاقتصاديين قبل " كينز "، الا ان التحليل المتكامل الجديد باسم نظريه فى قيمه النقود والاسعار هو بلا شك من عمل "كينز" وحده، ولم يسبقه فى ذلك أحد •

وقد جاءت النظريه الحديثه وأوضحت ان نظريه كميه النقود لا تعتبر سليمه الا بعد وصول الاقتصاد الى مستوى التوظيف الكامل • ولكن هذا المستوى الكامل للتوظيف يمثل حاله خاصه قد يتعذر وصول الاقتصاد اليها ، بل انه من المؤكد عدم بقاء التوظيف عند مستوى التشغيل الكامل اذا فرض ووصل اليها •

ويقرر " كينز " أن الذى يحدد مستوى تشغيل العمال وكميه السلع التى تنتج هو مستوى الطلب الطلب الفعلى • فعلى قدر هذا الطلب يحدد المنتجون الكميه التى ينتجونها ويوظفون الاعداد الملائمه ، اى ان مستوى الطلب الكلى هو المؤثر

الفعال فى مستوى التشغيل ، ومستوى التشغيل هو الذى يحدد العوامل المؤثره من قيمه النقود . (١)

وبناء على ذلك فكلما كان الطلب الفعلى كبيرا ارتفع مستوى الانتاج والتشغيل واذا انخفض مستوى الطلب الكلى عن مستوى التشغيل الكامل للموارد الانتاجية ، انكمش الانتاج وانتشرت البطالة بين العمال .

وبالتالى فان النظريه النقديه الحديثه توضح لنا ان التغير فى المستوى العام للاسعار يرجع اساسا للتغير الذى يحدث فى مستوى الانفاق (الطلب الكلى) ، وذلك طالما ان مستوى التوظيف أدنى من مستوى التشغيل الكامل وهو وضع تكون عنده زيادة الانفاق مؤدية الى زيادة التشغيل وزياده الانتاج القومى ،وهذا هو الفرق الرئيسى بين النظرتين ، اما اذا فرض ووصل الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل فان النظرتين تتفقان وتصبح كميه النقود هى المؤثر

---

(١) راجع دكتور رفعت المحجوب . الطلب الفعلى ، دار النهضه سنة ١٩٨٠ .

فى المستوى العام للاسعار .

وطبقا للنظريته الحديثه للنقود يوثر الطلب الكلى على السلع والخدمات على مستوى التشغيل والانتاج ، الا أنه من الثابت ان الجهاز الانتاجى ليس من المرونه بحيث يتجاوب تماما مع الطلب الكلى فى زيادته ونقصه ، اذ يتوقف الحد الاقصى للانتاج على عوامل متعدده تؤثر فى القرارات التى يتخذها المنتجون مثل عرض العمل ومستوى مهاره العمال ، مقدار الموارد المتاحه ، درجه التقدم الفنى .

وقد فرق " كينز " بين حالتين الاولى قبل وصول الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل ، وفى هذه الحاله لن يترتب على زياده الطلب الفعلى على السلع والخدمات ارتفاع فى الاسعار وذلك لتوافر الموارد الانتاجيه التى يمكن للمنتجين استخدامها لمقابله الزياده فى الطلب والحاله الثانيه بعد وصول الاقتصاد الى مستوى التشغيل

الكامل ، وفى هذاه الحالة يترتب على الطلب الفعلى على السلع والخدمات لرتفاع فى الاسعار وذلك لعدم توافر الموارد الانتاجيه ، وبالتالى يصعب احداث زياده فى العرض الكلى تقابل الزياده فى الطلب الكلى .

وسوف نتناول هاتان الحالتين بالدراسه .

١ ـ زياده الطلب قبل وصول الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل .

فى هذا الغرض نحاول ان نتتبع أثر زياده كميه النقود (الطلب الفعلى) على كل من حجم العمالة والناتج القومى من حجم ومستوى الاسعار من جهه أخرى .

وطبقا لهذا الغرض وهو عدم وصول الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل ، فان زياده كميه النقود بنسبه معينه تؤدى الى زياده حجم الطلب الفعلى وبالنسبه نفسها ، وستؤدى زياده الطلب الفعلى بهذه النسبه الى زياده حجم العماله والناتج القومى وبالنسبه نفسها ولن تؤدى الى ايه زياده فى الاسعار . ذلك ان توجد فى مرحلة

ماقبل وصول الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل فان زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدى الى زيادة حجم الطلب الفعلى وبالنسبة نفسها ، وستؤدى زيادة الطلب الفعلى بهذه النسبة الى زيادة حجم العمالة والناتج القومى وبالنسبة نفسها ولن تؤدى الى أية زيادة فى الاسعار . ذلك أنه توجد فى مرحلة ماقبل وصول الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل نسبة ما من عوامل الانتاج غير مستغلة فى العملية الانتاجية اذا ماحدثت زيادة فى الطلب على هذا الانتاج ، ولما كانت مرونة عرض المنتجات بالنسبة الى مايحدث من تغير فى الطلب الفعلى هى مرونة كاملة وتساوى واحد صحيح بمعنى أن الانتاج المادى انما يستجيب لما يحدث من زيادة فى الطلب الفعلى استجابة كاملة ويزيد بنفس نسبة زيادة الطلب ، ويترتب على هذا أن تنعكس الزيادة فى الطلب انعكاسا كاملا على حجم العمالة والناتج الذى يزيد بنفس نسبة الطلب ولا تنعكس اطلاقا على مستوى الاسعار السائد وبالتالى يظل هذا المستوى على حاله دون تغيير .

ويلاحظ أنه كلما اقتربنا من مستوى العمالة الكاملة يتضاءل تأثير الطلب على حجم العمالة والناتج وبالعكس يتعاظم تأثير هذه الزيادة على مستوى الاسعار سيكون من الممكن دائما الحصول على زيادة أكبر فى حجم العمالة

والناتج ، اذا ماعملت الدولة على امكانية زيادة الموارد الاقتصادية وعدم وصولها الى حالة يكون فيها من المستحيل تماما الحصول على أية زيادة مهما كانت بسيطة فى الانتاج المادى .

وتستطيع الدولة ذلك اذا ماقدمت الحوافز الكافية للافراد العاملين الذين يستطعون ان يعملوا لوقت اطول بعض الشىء أو بطريقة أكثر فاعلية .

الاان اتجاه مستوى التشغيل الى التحسن المستمر يؤدى الى ظهور معدل تضخمية فى بعض فروع النشاط حتى قبل وصول الاقتصاد الى مرحلة التشغيل الكامل . فقد تصل بعض فروع النشاط الاقتصادى او بعض الصناعات الى مرحلة التشغيل الكامل قبل وصول الاقتصاد جميعه الى هذه المرحلة ، ويترتب على ذلك ارتفاع اسعار السلع أو الخدمات التى تنتجها هذه الانشطة قبل غيرها من السلع والخدمات التى تنتجها فروع النشاط الانتاجى الاخرى

وقبـل تحقيـق مسـتوى التشغيل الكامل على مستوى الاقتصـاد القومى • وهـذا هو الفرق الجوهـرى بين النظريه الحديثـة والنظريـة التقليدية فـى تفسير آثـار كميـة النقـود على قيمتهـا •

٢ — زيادة الطلـب بعد وصـول الاقتصاد الى مسـتوى التشغيل الكامـل •

وطبقـا لهذا الغـرض وهو بعد وصـول الاقتصاد الى مستوى التشغيـل الكامل فانه لاتوجد بالتعريـف عوامـل انتـاج مشتغلة فـى عمليـة الانتـاج أو تبلـغ نسبة التشغيـل هذه العوامـل ١٠٠ ٪ • ولهـذا فـان زيـادة كميـة النقـود وزيـادة الطلـب الفعلـى بالنسبة نفسها لايمكن أن تـؤدى الـى زيادة حجم العمالـة والناتـج فـى الأجـل البعيـد لأنـه لاتوجـد بكـل بساطـة عوامـل انتـاج عاطلـة يمكـن استخدامهـا فـى زيادة الانتاج • ونلاحـظ هنـا أن مرونـة

عرض المنتجات بالنسبه لما يحدث من تغير في الطلب تكون منعدمه أو مساوية للصفر . وأمام صعوبه مواجهه الزياده في الطلب بزياده في حجم العماله والناتج المادى لعدم وجود عوامل انتاج عاطله ، يحدث ارتفاع في اسعار هذا الناتج ، ونتيجه لها تنعكس الزياده في الطلب الفعلى انعكاسا كاملا على مستوى الاسعار الذى يزيد بنفس نسبه الزياده في الطلب .

تلخص من هذا انه متى وجدت بطاله فان العماله ستتغير بنفس نسبه تغير كميه النقود ، وعندما توجد العماله الكامله فان الاسعار ستتغير بنفس نسبه تغير كميه النقود .

واذا انتقلنا لبحث تأثير نقصان الطلب الفعلى على كل من حجم العماله والناتج من جهه ومستوى الاسعار من جهه أخرى ، نلاحظ ان تأثير نقصان الطلب الفعلى

على المتغيرين المذكورين ليس عكسيا تماما لتأثير زياده في الطلب عليها ، فالملاحظ ان مستوى الاسعار يرتفع عند تزايد الطلب ويرجع ذلك الى مجموعه من العوامل أهمها .

١ - ان المشروعات الصناعيه الكبرى لديها من القوه ما يكفي لتحديد وفرض اسعار منتجاتها ، وبالتالي لاتسمح للاسعار التي حددتها وفرضتها ان تنخفض بسهوله .

٢ - ان القطاع الزراعي ، الذي كان من المفروض ان يكون اسعار منتجاته هي أولى الاسعار التي تنخفض عندما ينخفض الطلب الكلي الا ان مشروعات القطاع الزراعي قد نجحت في مقاومه أنخفاض أسعار منتجاته وذلك عن طريق برامج وسياسات تدعيم أثمان المنتجات الزراعيه التي تطبقها الدول المتقدمه .

٣ - تلعب النقابات العماليه دورا كبيرا في مقاومه أي أنخفاض في أجور أعضائها ، وعلى ذلك

لاتتمكن القطاعات الانتاجيه المختلفه فى حاله نقص الطلب الكلى على منتجاتها ان تخفض من أجور العمال بأعتباره عامل من عوامل الانتاج .

وتطبيقا لما تقدم ، عندما تعرضت الولايات المتحده الامريكيه فى عام ١٩٤٨ لموجات من الكساد أدت الى زياده نسبه البطاله الى حوالى خمسه ملايين من العمال ، اما الاسعار فلم تنخفض الى حد كبير ولذلك فان حجم العماله والناتج لابد أنه ينخفض الى حد كبير عندما ينخفض الطلب الفعلى خلال فترات الكساد وذلك قبل أن تبدا الاسعار فى الانخفاض بدرجه يعتد بها .

على ذلك فان من شأن التقلبات الاقتصاديه التى شهرتها الدول الرأسماليه المتقدمه ولا زالت تشهدها حتى الان ، وما يترتب على ذلك من تعرضها لفترات يزداد فيها الطلب الكلى ومن ثم تنخفض الاسعار بدرجات

صغيره لا يعتد بها ، وان يؤدى فى الاجل الطويل الى أرتفاع مستوى الاسعار بشكل ملحوظ وانخفاض القوه الشرائيه للنقود ، وهذا ما يشهده العالم اليوم نتجه ما يمر به من تقلبات أقتصاديه ٠

بعد هذه الدارسه للنظرية النقديه الحديثه كما قدمها الاقتصادى الانجليزى " كينز " نرى أن هذه النظرية قد اسهمت اسهاما كبيرا فى تطور الفكر الاقتصادى ، وهذه النظريه تشمل التوظيف والفائده والنقود ، ولذلك فقد أطلق عليها " كينز " النظريه العامه فى التوظيف والفائده والنقود ، لانه ربط فيها بين الانتاج والتوظيف والاسعار والنقود الا أن دراستنا لهذه النظريه قد أختصرت على الجوانب المرتبطه بقيم النقود فقط وبصورة موجزه تاركين التفاصيل لدراسه أوسع واشمل ٠

الباب الثالث

البنوك

نشأ البنوك وتطورها .

ترجع نشأه البنوك الى القرن السادس عشر ، عندما قام عدد من المفكرين الى المطالبه بأنشاء بنوك حكوميه تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها ، بدلا من نظام الصياغ والتجار الذى بدأ يفقد ثقه افراد المجتمع على أثر سماح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعنى سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائن . وقد نتج عن توسع هذه المؤسسات فى السماح للمودعيين بتجاوز أرصدتهم الدائنه ان أفلس عدد من هذه البيوت .

وفى عام ١٥٨٧ تم انشاء أول بنك حكومى فى البندقيه ، ثم أنشاء بنك أمستردام فى عام ١٦٠٩ وكان غرض الاساس حفظ الودائع وتحويلها

عند الطلب من حساب مودع لحساب مودع اخر ، والتعامل فى العملات واجراء المقاصه بين الكمبيالات التجاريه • وقد الزم القانون الذى أنشأ هذه البنوك ، القيام بمنح القروض ، الا أنه بعد مضى فتره من تأسيسه ومنح بعد التسجيلات للوحدات المحليه وبعض الشركات •

ومع بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا ، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها افراد أو عائلات وكانت القوانين تقضى بذلك حمايه للمودعين ، وحتى يمكن الرجوع الى الاموال الخاصه لاصحاب هذه البنوك فى حاله أفلاسها •

وعلى أثر أنتشار الثوره الصناعيه فى دول أوربا خلال القرن التاسع عشر ظهرت الشركات الكبيره وأتسع نشاطها ، الامر الذى تطلب أنشاء البنوك كبيره الحجم تأخذ شكل شركات مساهمه حتى تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات وقد أتسعت نشاط البنوك حتى أقامت لها فروع فى كل مكان •

وبعد ان أتسع نشاط البنوك الاوربيه ، بدأت تدخل الى البلاد العربيه والاسلاميه للعمل فى النشاط المصرفى . وطبقت نفس الاسلوب الذى تعمل به فى البلاد الاوربيه .

ونشأت البنوك فى مصر فى أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فقد حصل " أرمنى فى سنه ١٨٤٨ من عباس باشا على تصريح بأستثمار أموال بيت المال فى أعمال البنوك مقابل فائده قدرها ١٠٪ وبالفعل تسلم هذا الارمنى كل محتويات بيت المال من النقود وأشياء ثمينه . وكان من أغراضه أقراض الحكومه والافراد وخصم الاوراق التجاريه ، وصودرت أمواله ثم أطلق سراحه فى عهد "سعيد باشا " حيث ردت اليه بعض ممتلكاته .

وتم تأسيس اول بنك برأس مال مصرى وادارة مصريه فى عام ١٩٢٠ واطلق عليه (بنك مصر) ، مع اتساع نشاط هذا البنك تم أنشاء فروع له فى جميع أنحاء القطر المصرى ، وكان لهذا البنك دور كبير فى تقدم

الاقتصاد المصرى ، فقد اسس الكثير من الشركات المصريه .

ثم أنشاء بعد ذلك بنك التسليف الزراعى عام ١٩٣١ ، وظلت الغالبيه العظمى من البنوك العامله فى مصر بنوكا أجنبيه .

فى عام ١٩٥١ أصدرت الحكومه المصريه قانونا يهدف تنظيم أعمال البنوك فى مصر ، ونص على أعتبار البنك الأهلى المصرى بنكا مركزيا مع تمصير ادارته .

وقد خول البنك الاهلى المصرى سلطات البنك المركزى ، بهدف الاشراف والرقابه على نشاط البنوك القائمه ، وتوجيه الائتمان على مستوى الدوله .

وفى عام ١٩٦٠ صدرت قرارت تأميم البنك المركزى المصرى وفصل البنك الاهلى عنه بأعتباره بنكا تجاريا وأصبحت له قواعد مستقله أبتداء من أول يناير سنه ١٩٦١ ، وفى هذا العام تم

تأميم جميع البنوك والمؤسسات الماليه بموجب قوانين صدرت فى يوليو ١٩٦١ .

والى جانب هذه البنوك التجاريه نجد بنوكا أخرى غير تجاريه متخصصه فى أنواع معينه من التمويل فتقوم مثلا بعمليات التمويل العقارى أو الزراعى أو الصناعى ، مثل بنوك الائتمان العقارى ، وبنوك التسليف الزراعى والبنوك الصناعيه ، كما ظهرت أنواع اخرى من المؤسسات الماليه تؤدى وظائف أئتمائيه كصناديق الادخار ، وبنوك ومؤسسات الاستثمار وشركات التأمين ، وبورصات الاوراق الماليه .

وعلى الرغم من تعدد البنوك ، الا أن البنوك التجاريه مع البنك المركزى تعتبر مركز الثقل أو العصب الرئيسى للنظام المالى كله للمجتمع .

وسوف تقتصر دراستنا على كل من البنوك التجاريه فى فصل أول والبنك المركزى فى فصل ثانى . وادوات التحكم فى عرض النقود (الائتمان) فى فصل ثالث .

الفصل الاول

البنوك التجاريه

يمكن تعريف البنوك التجاريه ، بأنها عباره عن مؤسسات أئتمانيه غير متخصصه تقوم بصفه معتاده بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل قصير (١) .

وعلى هذا لاتعتبر بنوكا تجاريه تلك التي لا تقوم بتلقي ودائع الافراد القابله للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتي تقوم بالتعامل في الائتمان طويل الاجل كالبنوك العقاريه ، وقد أتسع اليوم نشاط البنوك التجاريه نتيجة تطور النشاط الاقتصادى ، بحيث أصبحت البنوك التجاريه تضطلع بعمليات الائتمان طويل الاجل ، كتقديم القروض طويله الاجل ، للشركات والمشروعات العامه .

---

(١) ان قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ قد عرف البنك التجارى في مادته ٣٨ بأنه (كل منشأه تقوم بصفه معتاده بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد اجل لايجاوز سنه) .

وتقوم البنوك التجاريه بدور بارز فى الاقتصاد القومى ويعتبر عامل الثقة فى تلك البنوك الركيزة الاساسيه التى تعتمد عليها ، بالاضافه الى قدره البنوك على تقديم خدمات مصرفيه سريعه وسهله ، وشعور المقترضين ان البنك يمكن ان يمدهم بما يحتاجون اليه من قروض فى الوقت المناسب وبالثمن المناسب .

وعادتا ما تكون البنوك التجاريه على شكل مؤسسات أو شركات كبيره ، لها فروع منتشره فى جميع أنحاء الدول التى تعمل داخلها ، وبل فى كثير من الدول الأخرى أيضا . ويرجع ذلك الى أن طبيعه عمليه السحب والايداع فى البنك ليست عمليه محليه ، ولا تكون قاصره على الموقع الجغرافى الموجود فيه البنك ، ولكنها تمتد لتشمل مناطق مختلفه فى العالم أجمع ، اذ أنه من الممكن لفرد ما مقيم فى السعوديه أن يسحب شيكا على حسابه فى البنك بالقاهره لصالح شخص مقيم فى باريس . ونظرا لعدم استطاعه أى بنك مهما كبر حجمه أن يكون له فروعا فى جميع أنحاء العالم ، ولذلك يجب أن يكون

هنـــاك تعـــاون بيـــن البنـــوك فـــى الدول المختلفـة •

وسندرس البنـــوك التجاريـــة فى باحث ثلاثـة هى :

— وظائـف البنـــوك التجاريـــة •

— ميزانيـة البنـــك التجـــارى •

— وأخيـــرا •• مشكلـــة البنوك التجاريـــة •

المبحث الاول

وظائف البنوك التجاريه

تقوم البنوك التجاريه بالعديد من الوظائف منها وظائف رئيسيه وأخرى فرعيه .

أولا الوظائف الرئيسيه .

١ ـ قبول الودائع .

ان الوظيفه الاساسيه التى أنشأت من أجلها البنوك التجاريه هى قبول ودائع الافراد، وتعتبر الودائع أهم مصادر التمويل للبنوك التجاريه ، لذلك يحرص البنك على نشر الوعى المصرفى والادخارى بين أفراد المجتمع من خلال الدعايه والاعلان وتبسيط اجراءات التعامل ومنح أسعار الفائده .

وتتنوع ودائع الافراد الى ثلاثه أنواع تتمثل فيما يلى .

١ ـ الودائع الجاريه أو الودائع تحت الطلب .

وهذا النوع من الودائع ، وكما يدل عليها أسمها تكون قابله للسحب لمجرد الطلب ، وعاده

لاتسمح هذه الودائع لاصحابها الحصول على فائدة نظرا لأنها لاتتيح للبنوك فرصة توظيفها او استثمارها •

ويلجأ الافراد الى هذا النوع من الودائع بغرض مواجهة الانفاق الجارى •

ويكون السحب من هذه الودائع جزئيا كان أو كليا عن طريق اصدار المودع لشيكات لنفسه أو لصالح شخص معين •

وتمثل الوديعة تعهدا من البنك لصاحب الوديعة بأن يدفع له أى مبلغ فى شكل نقود قانونية فى حدود مبلغ الوديعة وذلك فى أى وقت يرغب فيه المودع قيام البنك بهذا الدفع •

٢ ـ الودائع الآجلة والتى تستحق بعد اخطار سابق :

وهذا النوع من الودائع ينشأ عن طريق اتفاق يتم بين العميل والبنك بمقتضاه يضع العميل مبلغ من النقود لدى البنك لمدة ثابتة معينة ولا يجوز للعميل السحب من الوديعة الا بعد

تقديم اخطار للبنك يحدد فيه المبلغ المراد صرفه وكذلك التاريخ الذى يريد فيه صرف هذا المبلغ ، وعلى الا تقل مدة الاخطار عن خمسة عشر يوما وعند انتهاء مهلة الاخطار يحول المبلغ الذى اعطى عنه الاخطار الى حساب تحت الطلب .

ويتقاضى العميل عن هذا النوع من الودائع فوائد تتفاوت أسعارها حسب مدة الايداع فكلما كبرت مدة الوديعة ، كلما ارتفع معدل سعر الفائدة التى يحصل عليها أصحاب تلك الودائع أى أن هناك تناسبا طرديا بين مدة الايداع وأسعار الفائدة .

وهذا النوع من الودائع يتيح للبنوك فرصة استثمارها ، فى المجالات المختلفة وتحقيق معدلات مرتفعة من الارباح ، ولذلك يمنح عنها فوائد تتناسب مع مدة الوديعة .

٣ - الودائع طويلة الأجل (ودائع التوفير والادخار) :

تعتبر الودائع طويلة الأجل أهم أنواع الودائع بالنسبة للبنوك نظرا لأنها تتيح للبنوك

الانطلاق نحو مجالات الاستثمار طويلة الأجل ذات الربح المرتفع ، دون أن تخشى سحب هذه الودائع خلال مدة طويلة .
وفى مقابل ذلك يحصل العميل على فوائد تتناسب مع مدة الوديعة كما هو الحال بالنسبة للودائع لأجل والتى تستحق بعد اخطار سابق .

وقد يحدث فى حالات قليلة أن يطلب المودع لأجل سحب وديعته قبل موعد ستحقاقتها ، وفى هذه الحالة للبنك الحق فى عدم ردها فى هذا الوقت ، غير أنه فى الظروف العادية لاتمتنع البنوك التجارية عادة عن الصرف ، ولكن مع حرمان صاحب الوديعة من فوائد المدة التى ظلت فيها وديعته لدى البنك .

أما ودائع التوفير والادخار ، فهو نظام تلجأ اليه البنوك بغرض تشجيع أفراد المجتمع على الادخار . وبموجب هذا النوع من الودائع يعطى للعميل دفتر توفير يوضح به ايداعاته ومسحوباته ومايستحق له من فوائد .

وتكون ودائع التوفير قابلة للسحب في أي وقت يشاء المودع ، ولذلك فان معدل الفائدة على ودائع التوفير منخفضة نسبيا نظرا لعدم تضحية المودع باعتبار السيوله الا في حدود ضيقة .

وتعمل بعض البنوك التجارية على تشجيع هذا النوع من الودائع من خلال منح أصحاب ودائع التوفير حق الاشتراك في اقتراعات على جوائز نقدية أو عينية (ويسمى هذا النوع نظام التوفير ذو المزايا المزدوجه) . وتتبعه في الوقت الحاضر كثير من البنوك في مصر .

٤ ــ الودائع المجمدة :

يقصد بالودائع المجمدة تلك التأمينات النقدية التي تحصل عليها البنوك التجارية نظير اصدار خطابات الضمان ، وكذلك مقابل تمويل بعض الاعتمادات المستندية والمتعلقة باستيراد السلع من الخارج .

وتعتبر الودائع المجمدة احدى المصادر الهامة لتمويل البنوك التجارية بصفة مستمرة وتنمو

هذه الودائع بنمو النشاط الاقتصادى ، فاذا ما انتهى الغرض من التأمينات النقدية وقام البنك بردها الى العميل ، فان البنك يحصل فى نفس الوقت على تأمينات نقدية تتعلق بعمليات جديدة ، ومن ثم يرتفع حجم الودائع المجمدة مع نمو النشاط الاقتصادى .

ثانيا : تقديم القروض :

تقوم البنوك التجارية بدور الوسيط فيما بين الأفراد ، حيث تقبل نقود الأفراد فى شكل ودائع ، ثم تستخدم هذه الودائع فى اقراض الغير مقابل الحصول على فائدة .

وتستطيع البنوك من خلال قيامها بهذه الوظيفة أن تقدم خدمة كبيرة للنشاط الاقتصادى وذلك بمنح رجال الاعمال ائتمانا قصير الأجل أى باقراضهم قروضا لبضعة أشهر ، حتى يتمكنوا من تمويل العمليات الانتاجية والتجارية . وفى مقابل هذه الخدمة التى تؤديها البنوك

التجارية فانها تحصل على نسبة معينة من مبلغ القروض ، يسمى ذلك المبلغ بالفائدة .

ونظرا لخطورة عملية تقديم البنوك القروض للغير ، فكثيرا مايطلب البنك من الضمانات الشخصية أو العينية مايمكنه من الاطمئنان على أحواله .

وتنقسم القروض على حسب طول مدتها الى قروض قصيرة الاجل ، وقروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الاجل .

أ - القروض قصيرة الاجل هى تلك القروض لاتتجاوز أجلها عن عام ويمثل القروض قصيرة الاجل الجانب الاكبر من القروض التى تقدمها البنوك التجارية لعملائها .

ب - القروض متوسطة الاجل وهى تلك القروض التى يجاوز أجلها العام ولايزيد عن خمس سنوات .

جـ - القروض طويلة الأجل وهى تلك القروض التى يكون أجلها أكثر من خمس سنوات .

وقيام البنك بهذه الوظيفة أى تقديم القروض

للغير تعتبر مصدر أساسى لحصول البنوك التجارية على أرباحها وخاصا اذا ما كانت القروض طويلة الاجل •

ثالثا : خصم الاوراق التجارية :

ان عملية خصم الاوراق التجارية التى تقوم بها البنوك التجارية ، وتتمثل فى أن حاملى الاوراق التجارية من شيكات وكمبيالات والتى تكون مستحقة الدفع بعد فترات معينة • وفى حاجة الى استخدام قيمة هذه الاوراق التجارية فى الوقت الحاضر ، فانه يستطيع أن يتقدم بهذه الاوراق التجارية الى أحد البنوك التجارية طالبا الحصول على قيمتها فى الوقت الحاضر ، على أن يقوم البنك التجارى بتحصيل قيمتها عندما يحل أجل استحقاقها ويقوم حامل الورقة التجارية بتظهيرها للبنك التجارى • وعادة ماتقبل البنك التجارى صرف قيمتها بعد أن يخصم مبلغا صغيرا يمثل الفائدة التى يستحقها البنك نظير الخدمة التى أداها لهذا الشخص وتخليه عن أمواله لمدة معينة هى الواقعة بين تاريخ الدفع وتاريخ استحقاق المبلغ المذكور فى

الورقة التجارية .

ويطلق على النسبة التى يستقطها البنك من قيمة الورقة التجارية بسعر الخصم ، ويطلق على هذه العملية كلها تعبير خصم الاوراق التجارية .

وتستطيع البنوك التجاريه اذا ما أحتاجت الى نقود حاضره أن تعيد خصم الاوراق التجاريه لدى البنك المركزى اى تكرز عمليه الخصم مره أخرى ولكن مع تحويل دور البنك التجارى من القابل للخصم الى طالب الخصم . ويحصل البنك المركزى على نسبه معينه من قيمه الورقه التجاريه المخصوصه وتسمى هذه النسبه بسعر أعاده الخصم ، وتحدد البنوك التجاريه سعر الخصم الذى يتعامل به مع عملائها فى ضوء سعر أعاده الخصم الذى يتعامل مع البنك المركزى . وبصفه عامه يحدد البنك المركزى لسعر الخصم وسعر اعاده الخصم فى ضوء أسعار الفائده السائد فى الاسواق الماليه .

وفى الواقع أن عمليه خصم الاوراق التجاريه تعود بالفائده على كل من المستفيد فى الورقه التجاريه

والبنوك التجارية ، وتنمية النشاط الاقتصادى القومى .

فالمستفيدون من الورقة التجارية ، وهم غالبا المنتجون والتجار يستطيعون أن يبيعوا منتجاتهم وبضائعهم بالاجل ، ويقوموا بعد ذلك بخصم الأوراق التجارية لدى البنوك للحصول على السيولة النقدية التى تمكن من الاستمرار من مزاولة نشاطهم .

ومن ناحية أخرى فان عملية الخصم مربحه للبنوك التجارية ، ومن خلال الفائدة التى تعود على كل من المستفيد من الورقة التجارية والبنوك التجارية ، فان عملية خصم الأوراق التجارية تقدم خدمات كبرى للنشاط الاقتصادى .

رابعا : البنوك التجارية وخلق نقود الودائع (الائتمان)

فى الواقع أن وظيفة البنوك التجارية فى خلق نقود الودائع تعتبر أخطر وظيفة تقوم بها هذه البنوك لما لها من تأثير على الاقتصاد القومى .

ولقد ظهرت وظيفة البنك التجارى فى خلق نقود الودائع الى الائتمان نتيجة تطور الوظيفة الاساسية

التى انشأ من أجلهـا وهى الاحتفاظ بودائع الأفراد ، ونتيجة ثقـة أفـراد المجتمـع فـى قدرة البنوك على الوفـاء بالتزاماتهـا فـى أى وقت ، اعتادوا على تسوية مدفوعاتهـم بواسطة الشيكات التى يسحبونها على ودائعهـم فى البنـوك التجاريـة .

وقد استفادت البنـوك التجاريـة من توافر ثقة الجمهـور فـى مقدرتهـا على الوفـاء بالتزاماتهـا ، وبالتالى رغبتهـم الدائمـة فى ايداع أموالهـم . ولاحظت البنوك أن مايسحب منهـا يوميـا فـى شكـل نقـود ورقيـة لايتجاوز عـادة نسبة ضئيلـة فقط من حجم هذه النقـود المودعـة لديهم . ونتيجـة لذلك وجـدت البنـوك أنه يمكنها أن تحتفـظ بجزء فقط من ودائـع الافـراد فـى شكـل احتياطى نقـدى لمواجهـة ماتقـدم اليهـا من طلبـات سحب نقدى ، وان تستخدم الجزء الآخـر فى اقـراض عملائها قروضـا يودعونهـا لديهـا ليسحبوا منهـا عنـد احتياجاتهـم الى الأمـوال عن طريق الشيكـات ، مثلهـا فـى ذلك قبل الودائـع الاجلـة والتى تمت فـى شكـل ايداع حقيقـى لنقود ورقيـة لديهـا .

وهكـذا كانت الودائع الاصليـة سببا فى خلق ودائـع

مشتقة تزيد من كمية النقود الموضوعة تحت تصرف المجتمع . ويصبح فى استطاعة النظام المصرفى أن ينشئ من النقود المصرفية عدة اضعاف مايتوافر لدى البنوك من احتياطيات .

ولتوضيح كيف تقوم البنوك التجارية بدورها فى خلق نقود الودائع يمكن الاستعانة بالمثال التالى :

نفترض أن نسبة الاحتياطى النقدى الى الودائع هى ($\frac{١}{١٠}$) ، وان أحد أفراد المجتمع وليكن (أ) قد أودع مبلغ من النقود (وديعة حقيقية) قدرها ١٠٠,٠٠٠ جنيه لدى بنك القاهرة . ولما كان بنك القاهرة يعلم تماما أن تأمين مركزة المالى يتطلب الاحتفاظ ($\frac{١}{١٠}$) المبلغ فقط فى صورة احتياطى نقدى ، فسيعمل على استثمار ٩٠ ألف جنيها الباقيين فيما يدر عليه عائدا ، كأن يقرض شخص آخر وليكن (ب) .

فاذا استخدم الشخص (ب) هذا المبلغ فى مبادلة تجارية مع الشخص (ج) وكان هذا الأخير يتعامل مع بنك مصر ، فسيودع ٩٠ ألف جنيها لدى البنك الاخير الذى لايحتفظ به للاسباب نفسها بأكثر من ($\frac{١}{١٠}$) المبلغ فقط فى صورة احتياطى نقدى ، وسيعمل على استثمار ٨١ ألف

جنيها الباقى فى اقراض الغير وليكن الشخص (جـ) ، فاذا استخدم الشخص (د) هذا المبلغ فى مبادلة تجارية أخرى مع الشخص (هـ) وكان هذا الأخير يتعامل مع البنك الأهلى ، سيودع ٨١ ألف جنيها لدى البنك الأخير .
وهنا يكرر البنك الأهلى العملية نفسها فيحتفظ ($\frac{1}{10}$) المبلغ كاحتياطى نقدى ويستعمل الباقى فى اقراض(و) .

وهكذا تتوالى حركات النقود وتنتقل من بنك الى بنك أو شخص الى شخص آخر فى نفس البنك ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة الودائع المشتقة أو (الائتمانية) فى كل دورة من الدورات حتى تبلغ فى آخر الأمر ٩٠٠ ألف جنيها .

فى الواقع أنه يمكن الوصول الى تلك النتيجة بتطبيق المعادلة التالية :ـ

$$\text{الودائع الائتمانية} = \text{الودائع الحقيقة} \left(\frac{1}{\text{نسبة السيولة}} - 1 \right)$$

أى أن حجم الودائع الائتمانية التى تستطيع البنوك التجارية أن تخلقها تساوى حاصل ضرب حجم الودائع الحقيقية × مقلوب نسبة الرصيد النقدى ـ ١

وبتطبيـق هذه المعادلـة على المثال السابق سوف تحصـل على تلك النتيجـة التى توصلنـا اليها ويمكن توضيح ذلك :

الودائـع الحقيقـة = ١٠٠ر٠٠٠

نسبة السيولة أو نسبة الرصيد النقدى = ١٠٪

الودائـع الائتمانية = ١٠٠ر٠٠٠ ($\frac{١}{١٠}$ ـ ١)

= ١٠٠ر٠٠٠ ($\frac{١٠٠}{١٠}$ ـ ١)

= ١٠٠ر٠٠٠ (١٠ ـ ١)

= ١٠٠ر٠٠٠ × (٩) = ٩٠٠ر٠٠٠ جنيـه

ويتضح مما تقـدم أن حجم الودائـع الائتمانية التـى تستطيـع البنوك التجاريـة خلقهـا تتوقف على عاملين : الأول نسبة السيولـة (نسبة الرصيد النقدى) والثانى : حجـم الودائـع الحقيقية لدى البنك .

ويمكـن أن نغيـر نسبة السيولة فى المثال السابق لمعرفة العلاقـة بين نسبة السيولـة وحجم الودائع الائتمانية ، فـاذا

افترضنا أن الودائع الحقيقية قيمتها ١٠٠ر٠٠٠ جنيه كما هو الحال في المثال السابق ، وان نسبة السيولة قد ارتفعت وأصبحت ٢٠٪ ، ويمكننا حساب حجم الودائع الائتمانية باستخدام المعادلة السابقة .

الودائع الائتمانية = ١٠٠ر٠٠٠ (١ ÷ (٢٠ / ١٠٠) _ ١)

= ١٠٠ر٠٠٠ (١٠٠ / ٢٠ _ ١)

= ١٠٠ر٠٠٠ (٥ _ ١)

= ١٠٠ر٠٠٠ × (٤) = ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه

ونلاحظ أنه عندما زادت نسبة السيولة انخفضت حجم الودائع الائتمانية ، أى أن هناك علاقة عكسية بين نسبة السيولة وحجم الودائع الائتمانية ، فكلما زادت نسبة السيولة أى نسبة الرصيد النقدى التى تحتفظ بها البنوك من مبلغ الودائع الحقيقية ، انخفضت حجم الودائع الائتمانية ، وكلما قلت نسبة السيولة أى نسبة الرصيد النقدى التى يحتفظ بها البنوك من مبلغ الودائع الحقيقية زادت حجم الودائع الائتمانية .

أما عن العلاقة بين حجم الودائع الائتمانية ، وحجم الودائع الحقيقية فمن الملاحظ أنه كلما زادت حجم الودائع الحقيقية التى يحتفظ بها الافراد لدى البنوك زاد حجم الودائع الائتمانية التى تستطيع أن تخلقها البنوك ، وكلما انخفضت حجم الودائع الحقيقية التى يحتفظ بها الأفراد لدى البنوك انخفضت حجم الودائع الائتمانية ، أى أن هناك علاقة طردية بين حجم الودائع الائتمانية وحجم الودائع الحقيقية .

يلاحظ أن أصحاب الودائع الائتمانية ، أنما يقترضون من البنك بالنظر الى حاجاتهم لاستخدام جزء على الأقل من القروض المتاحة لصالحهم ، وهم بهذا السبب فى حاجة الى السحب النقدى من ودائعهم الائتمانية التى قام البنك بخلقها لهم للاقتراض منها . وهذا يعكس اصحاب الودائع الحقيقية الذين لايوجهون نفس الدرجة من الالحاح وبالتالى لايكونون مضطرين للسحب النقدى الا طبقا للقواعد العامة ومن خلال نسبة الرصيد النقدى .

* ولهذا تختلف ظروف أصحاب الودائع الحقيقية عن أصحاب الودائع الائتمانية حيث يمكن أن تتسرب بعض النقود القانونية

من الودائع الائتمانية ، عن طريق احتفاظ الأفراد ببعض الأموال السائلة لديهم بدلا من ايداعها البنوك، أو تسرب هذه الاموال السائلة الى خارج الاقتصاد القومى ... الخ .

وبالقطع فان نسبة التسرب تقلل من قدرة البنك على خلق الودائع الائتمانية .

ولحساب حجم الودائع الائتمانية التى تستطيع البنوك التجارية خلقها خسابا دقيقا فانه يجب أن تضع فى الاعتبار نسبة التسرب ، ويمكننا ذلك من خلال المعادلة التالية :

حجم الودائع الائتمانية =

$$\text{الودائع الحقيقية}\left(\frac{1}{\text{نسبة السيولة}}-1\right)\times\left(1-\text{نسبة التسرب}\right)$$

فاذا افترضنا أن الودائع الحقيقية بلغت ١٠٠٫٠٠٠ جنيها ،

ونسبة السيولة ٢٠٪ .

ونسبة التسرب ٤٠٪

فان حجم الودائع الائتمانية =

$$\text{١٠٠٫٠٠٠}\left(\frac{\text{١}}{\text{٢٠}}-\text{١}\right)\times\left(\text{١}-\frac{\text{٤٠}}{\text{١٠٠}}\right)$$

= ١٠٠٫٠٠٠ (٤) × (٦٠ / ١٠٠)

= ٤٠٠٫٠٠٠ × ٦٠ / ١٠٠ = ٢٤٠٫٠٠٠ جنيها

ويلاحظ انخفاض حجم الودائع الائتمانية عن المثال السابق بالرغم من افتراض نفس الودائع الحقيقية ونفس نسبه السيوله ، وذلك نتجه أحتساب نسبه التسرب ، ومعنى ذلك أنه كلما زدات نسبه التسرب أنخفض حجم الودائع الائتمانيه ، كلما أنخفضت نسبه التسرب زادت حجم الودائع الائتمانيه أى أن هناك علاقه عكسيه بين حجم الودائع الائتمانيه ونسبه التسرب ، كما هو الحال بالنسبه لنسبه السيوله أو الرصيد النقدى .

ويرتبط خلق نقود الودائع . أو (النقود الائتمانيه) بمقدار نشاط البنوك فى القيام بعمليات الاستثمار والقروض ، ونشاط البنوك لايستقر على حال فيتقلب بين فترات رخاء وفترات كساد .

ويلاحظ أن البنوك التجاريه لن تتردد فى فترات الرخاء فى زياده ودائعها الائتمانيه الى أقصى .

قدر ممكن نظرا لما تدره عليها هذه العمليات من أرباح - وعلى العكس من ذلك فى فترات الكساد ، تميل البنوك الى تقليل نطاق هذه العمليات خوفا من مخاطر الاقتراض فى مثل هذه الظروف ٠

ويغلب الا يتفق سلوك البنوك مع مقتضيات السياسه الاقتصاديه السليمه سواء كان ذلك فى فترات الرخاء أو الانكماش ولهذا كله أصدرت أغلب دول العالم قانونا يمنح البنك المركزى سلطه تعديل نسبه الاحتياطى القانونى وذلك لاسباغ رقابته الشامله على الائتمان ، وتلتزم البنوك بمراعاتها عند ممارسه نشاطها الائتمانى ٠

ضروره قيام جميع البنوك التجاريه بخلق الائتمان ٠

تتسم المجتمعات بتعدد البنوك التجاريه التى تشترك جميعا فى قبول ودائع الافراد ، وبصفه عامه ، تعد القدره الفعليه للبنك الواحد على القيام بعمليه خلق الودائع محدوده للغايه نسبيا اذا ما قورنت بالقدره الفعليه للبنوك التجاريه مجتمعه ٠ اى بالنظام المصرفى ككل ٠

فانه من المتوقع أن يسحب الاشخاص الذين أنشئت هذه الودائع لصالحهم شيكات على البنك لصالح أشخاص يتعاملون مع البنوك الاخرى . ولهذا السبب لا يستطيع البنك الواحد أن يستمر بصفه عامه ما يتجاوز ما بخزائنه بالفعل من نقود أو ما لحسابه بالبنوك الاخرى من ودائع .

وأنما تستطيع البنوك التجاريه أن تزيد مقدار ودائعها الى عده أضعاف أيه زياده فى أرصدتها النقديه نظرا لان ما يتسرب من أحتياطى نقدى من بنك يذهب الى بنك ثان على أثر ما قام به البنك الاول من عمليات أقراض ، ومره اخرى قد يتسرب الاحياطى النقدى من البنك الثانى الى بنك ثالث ، وهكذا يتوالى تبعا لذلك زياده الودائع عبر البنوك التجاريه مجتمعه .

ثانيا ـ الوظائف الفرعيه .

تقوم البنوك التجاريه بعدد أخر من الوظائف أقل أهميه من الوظائف السابقه ، وتتمثل أهم هذه الوظائف فيما يلى .

١ — أصدار البنك لخطابات ضمان لمصلحه عملائه بتعهد فيها بسداد مبالغ معينه نيابه عن العميل الى طرف ثالث • وذلك خلال قدره معينه تحدد عاده فى الخطاب •

٢ — فتح الاعتمادات المستنديه بهدف تسهيل عمليات التبادل التجارى مع الخارج •

٣ — تأجير البنك خزائن صغيره لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينه من مجوهرات وأوراق ماليه •

٤ — قيام البنك التجارى بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفه سواء تعلقت هذه المستحقات بشيكات أو بكمبيالات أو بسندات أذنيه مسحوبه لصالحهم • وكذلك دفع ديونهم لمستحقيها وذلك كله داخل الدوله أو خارجها •

٥ — قيام البنك بالتعامل فى الاوراق الماليه على أختلاف أنواعها سواء لمصلحه عملائه أو لمصلحته هو نفسه •

٦ — شراء وبيع العملات الاجنبيه •

المبحث الثانى

ميزانيه البنك التجارى

ميزانيه البنك التجارى هى عباره عن وثيقه تتضمن جانبين ، جانب الدائن وجانب المدين ويوضح جانب الدائن مختلف الحقوق أو بنود القيم التى يتملكها البنك ، ولذلك يطلق على جانب الدائن أسم الاصول ، وهو يوضح أوجه توظيف البنك لموارده أيضا . ويوضح جانب المدين مختلف الديون أو بنود القيم التى يلتزم بها البنك فى مواجهه الغير ، ولذلك يطلق عليه جانب المدين اسم الخصوم ، وهو يوضح المصادر التى يستمد منها البنك أمواله .

ونظرا لان مجموع الاصول لاى مشروع لابد وان تتعامل مع مجموع الخصوم . وذلك فى لحظه معينه من الزمن مثلا ٣١ ديسمبر ١٩٩١ . وعلى هذا فانه لايمكن لميزانيه واحده لمشروع ما أن تعطينا فكره أيا كانت عن كيفيه سير أعمال المشروع خلال فتره ممتده من الزمن بل أن كل ما توضحه لنا هو حاله المشروع فى لحظه معينه .

مما تقدم يمكن تعريف ميزانيه البنك التجارى بأنها بمشابه حصر أو جرد لاصول البنك وخصومه فى لحظه معينه . وعلى هذا فأن ميزانيه البنك التجارى هى التى تظهر الطرق التى يحصل بها على أمواله وكذلك الوجه التى يوظف فيها هذه الاموال وهى التى تحتوى على هيكل عمليات البنوك التجاريه .

وتلتزم البنوك التجاريه بنشر ميزانيه دوريه لها كلما زادت أهميه البنك قصرت المده التى تمر بين نشر ميزانيه له وأخرى ، والغايه من هذا النشر هو أعلام الجمهور الذى يتعامل مع البنوك بحقيقه الحال فى البنك مما يدعو القائمين على أيرادته الى أتباع أقصى درجات الحرص والحذر فى أدارته . (١)

---

(١) راجع دكتور أحمد جامع ، مرجع سابق ص ٧١ ، ٧٢ .

وسنعرض فيما يلى لأهم بنود جانبى ميزانية البنك التجارى :

الاصول	الخصوم
١ ـ أرصدة نقدية حاضرة	١ ـ رأس المال
٢ ـ ذهب	٢ ـ الاحتياطى
٣ ـ أرصدة لدى البنك المركزى	٣ ـ ودائع
٤ ـ شيكات تحت التحصيل	٤ ـ القروض
٥ ـ أوراق تجارية مخصومة	٥ ـ خصوم أخرى
٦ ـ أوراق مالية واستثمارات	
٧ ـ قروض وسلفيات	
٨ ـ أصول أخرى	

يلاحظ أن ميزانية البنك التجارى تنقسم الى جانبين : الأول : للاصول ، والثانى : للخصوم . وسبق لنا القول بأن جانب الاصول يحتوى على البنود التى تجعل البنك دائنا ، ويمثل فى نفس الوقت أوجه استخدامات البنك لأمواله ، وان جانب الخصوم يحتوى على البنود التى تجعل البنك مدينا ، ويمثل فى نفس الوقت مصادر حصول البنك على موارده .

وسوف نتناول أهم البنود التى يشملها كل من جانبى الاصول والخصوم :

أولا : الاصول (أوجه استخدام البنك لأمواله) :

يوظف البنك موارده فى استخدامات مختلفة ، مع مراعاة التوفيق بين أقصى درجات السيولة (النقود) وبين أقصى درجات الجمود (العقارات والاراضى) ، ويتم ذلك وفقا لسياسة معينة ترمى الى حصوله على أكبر قدر ممكن من العائد على الاستثمارات ، وفى نفس الوقت قدرته على تلبية رغبات سحب المودعين لارصدتهم النقدية .
وأصول البنك التجارى تتمثل فيما يلى :

١ - أرصدة نقدية حاضرة :

يشمل هذا البند النقود الحاضرة الموجودة فى خزائن البنك التجارى ، حيث يحتفظ كل بنك من البنوك فى خزائنه بقدر من النقود السائلة يزيد عما نتوقعه ، وذلك توقيا لما يمكن أن يحدث اذا ماتعرض البنك لطلبات سحب غير معتادة . وعلى الرغم من أن النقود السائلة فى

الخزائن تعتبر أقل الاصول ربحية ، بل يمكن القول بأن ربحيتها تساوى صفرا ، الا أنها تعتبر أكثر الاصول سيولة ، بل أنه يمكن القول أنها تعتبر السيولة فى حد ذاتها . وعلى ذلك فان النقود السائلة يمكن اعتبارها خط الدفاع الأول فى مواجهة الزيادة فى السحب .

كما تحتفظ البنوك أيضا بقدر من العملات الأجنبية يستطيع أن تتصرف فيها بالبيع ، أو لمقابلة طلبات العملاء لمدفوعاتهم بالخارج بالعملة الاجنبية .

٢ - ذهب :

تحتفظ البنوك التجارية بالذهب سواء فى صورة سبائك أو نقود ، نظرا لامكانية استخدامها فى تسوية المدفوعات الخارجية ، ويمكن أن تعود عليها بالربح اذا ما ارتفعت قيمتها .

٣ - أرصدة لدى البنك المركزى والبنوك التجارية الأخرى :

تلتزم البنوك التجارية بأن تحتفظ بنسبة معينة من رأسمالها فى شكل احتياطى نقدى لدى البنك المركزى حيث ينص القانون على الزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها (١٥٪ مثلا) لدى البنك المركزى ،

بحيث لايصبح هذا الرصيد قابلا للسحب ، والهدف من هذا الالزام هو توفير الوسيلة التى تربط بين نشاط البنك التجارى واعتبارات الصالح العام التى يسيطر عليها البنك المركزى • وتختلف هذه النسبة من فترة الى فترة أخرى وفقا للظروف الاقتصادية التى تمر بها الدولة •

ويشمل هذا البند أيضا الودائع التى يحتفظ بها البنك التجارى لدى غيرة من البنوك التجارية تسهيلا للعمليات المصرفية المتبادلة فيما بينهم •

٤ ـ شيكات وحوالات تحت التحصيل :

يشمل هذا البند الشيكات والحوالات المستحقة للبنك ولم يتم تحصيلها بعد ، سواء أكانت هذه الشيكات تحمل حقوقا للبنك أو لعملائه •

٥ ـ الاوراق التجارية أو السندات التى قبلت الخصم :

وهى عبارة عن الكمبيالات والسندات الاذنية التى قام البنك بخصمها لعملائه ، وينتظر مواعيد استحقاقها لكى يحصل على حقوقه الثابتة فيها • ويعتبر خصم الاوراق التجارية احدى الوظائف الهامة التى يقوم بها البنك

وتـدر عليه أربـاح تتمثـل فـى الفرق بين مايدفعـة البنك عند قبولـة خصم الاوراق التجارية ومايحصل عليـه عند حلـول ميعـاد الاستحقاق .

٦ — الاوراق الماليـة والاستثمارات :

ويشمل هذا البنـد كافـة الاوراق الماليـة التـى يوظـف فيهـا البنك أموالـه وتتمثل فى الاسهم والسنـدات وأذوات الخزانـة ، وتدر عليه أربـاح أو فوائد ثابتـة على حسب نوع الاوراق التجاريـة .

كما يشمـل هذا البنـد استثمارات البنك فـى الاصـول الثابتـة كالعقارات والأراضـى — كما أن البنوك التجاريـة فـى الدول الناميـة تكـون ملزمـة بالاشتراك فى المشروعات الجديدة التى تنشأ بغرض تنمية الاقتصاد القومى .

٧ — قروض وسلفيـات :

يتعتبر بنـد القروض والسلفيـات أهـم بنـد من بنـود الأصـول بالنسبة للبنك التجارى ، حيث تعتبر مصـدرا هامـا للايـرادات التى يحققهـا .

وتقـوم البنـوك باقراض الافـراد ، ولكن الجزء الأكبـر من قروضها انمـا يتجـه الى المشروعات الصناعية والتجاريـة

وحتى الزراعيه وذلك على الرغم من وجود موسسات مصرفيه متعدده متخصصه في أقراض مثل هذه المشروعات . وغالبا ما تكون مده هذه القروض لا تزيد عن سنه ، ويمكن للبنوك أن تجدد القرض بعد انتهاء أجله وبذلك قد يمتد أجل القرض الى عده سنوات .

٨ - أصول اخرى .

تشمل الاصو ل الاخرى مجموعه الحقوق التى لم يرد زكرها فى النقود السابقه مثل المنشأه التى يملكها البنك ويزاول فيها . نشاطه وتجهيزاته من أثاثات وأدوات ومعدات ، والمبالغ المخصصه لاغراض معينه .

ثانيا - الخصوم (مصادر أموال البنك)

يعد جانب الخصوم عن المصادر التى يحصل منها البنك على موارده وسوف نتناول أهم هذه المصادر .

١ ـ رأس المال ·

يعقد برأس المال الاموال التى قام مؤسسو البنك بدفعها مساهمه فى أنشاء وتكوين موارده وهى تعد ديونا أو خصوما يلتزم بها البنك فى مواجهتم · حيث يغير البنك شخصيه اعتباريه مستقله عن شخصيه المؤسسين والمساهمين ·

ويشكل رأس المال ضمانا هاما لحقوق المودعين فى حاله أنخفاض قيم موجودات البنك التى يستثمر فيها موارده ·

ويحدد القانون الاساسى للبنك رأس المال المسموح به ، أو ما يسمى برأس المال المصدر وتقسيم على عدد معين من الاسهم لكل سهم قيمه معينه ، كأن ينص مثلا على أن رأس مال بنك ٢ مليون جنيه موزع على ١٠٠ ألف سهم وقيمه كل منها ٢٠ جنيها ·

ويعتبر بند رأس المال أكثر بنود خصوم البنك التجارى جميعها ثباتا واستقرارا ·

٢ ـ الاحتياطي :

يتكون هذا البند من ذلك الجزء من الارباح الذى يقرر البنك عدم توزيعه على المساهمين وتحويله الى الاحتياطي . ويتدخل المشرع فى كثير من الدول بالزام البنوك بعدم توزيع أى جزء من أرباحها وتحويلها كلها الى الاحتياطى حتى يبلغ مقدار هذا الاحتياطى مقدار رأس المال نفسه . ولكنه حتى دون نص تشريعى فان البنوك حريصة على تكوين احتياطى لها يساوى رأسمالها على الأقل لمقابلة أى طوارئ فى المستقبل .

٣ ـ الودائع :

تمثل الودائع أهم مصدر من مصادر حصول البنك على موارده ، كما تمثل أكبر بند من بنود جانب الخصوم ، وتحصل البنوك التجارية على هذه الودائع من الأفراد والمشروعات والهيئات الحكومية والبنوك الأخرى . بل يعتبر قبول الودائع الوظيفة الاساسية التى أنشأ من أجلها البنوك التجارية .

وتنقسم الودائع الى ثلاثة أنواع :

أولا : ودائع تحت الطلب : وتتمثل فى الحسابات الجاريه التى تحتفظ بها الافراد والمشروعات لدى البنوك التجاريه وهذا النوع من الودائع تكون مستحقه بمجرد طلبها . ويميل الافراد والمشروعات لحفظ نقودهم فى هذه الصوره لسهوله السحب عليها بواسطه الشيكات للوفاء بالتزاماتهم ، وعادتا لا تحتسب البنوك أيه فائده لاصحاب الودائع الجاريه .

ثانيا : الودائع الاجله وتستحق بعد أخطار سابق : وتتميز هذه الودائع بأن أصحابها لايجوز لهم سحبها الا بعد أخطار سابق للبنك ، الامر الذى يتيح للبنك فرصه أستثمارها خلال فتره الايداع ، وعن هنا تمنح البنوك فائده على هذا النوع من الودائع ، تتناسب مع مده الوديعه .

ثالثا ـ الودائع طويله الاجل : تمثل من وجهه نظر المودعين فائضا أو أدخارا يرغب الافراد فى أستثماره ، وبالتالى تمنح البنوك فائده فائده مرتفعه على هذا النوع من الودائع وفقا لطول مدته .

٤ ـ القروض ٠

تتمثل فى المبالغ النقديه التى تقترضها البنوك التجارية من البنك المركزى ، واعتماد البنوك على الاقتراض يعتبر عملية موقتة وغير مستمر ، وتفضل البنوك التجارية الالتجاء أولا للاقتراض من بعضها البعض قبل الالتجاء الى البنك المركزى٠ ويرجع ذلك الى انخفاض سعر الفائدة على القروض فيما بين البنوك التجارية ٠

وعادة ماتكون القروض لمدد قصيرة تسدد عند الطلب وذات أسعار فائدة منخفضة للغاية لسيولتها المرتفعة حيث لايزيد سعر الفائدة عن $\frac{1}{2}$ ٪ ٠

٥ ـ خصوم أخرى :

وتشمل مجموعة أخرى من الالتزامات والتى لم تظهر فى البنود السابقة لجانب الخصوم ٠ ومن أمثلة هذه الخصوم الديون الاحتمالية مثل الالتزامات المترتبة على خطابات الضمان التى يصدرها البنك لصالح بعض الافراد اذا ماعجز هؤلاء عن الوفاء للغير ٠

والارباح التى أعلن البنك توزيعها على المساهمين والتى لم تدفع بعد والنفقات التى استحقت على البنك ولكنها لم تدفع بعد من كافة الانواع مثل الاجور والضرائب .

وبعد أن تعرضنا لأهم النقاط فى البنوك التجارية ، سوف نتناول المشكلة الكبرى التى يتعرض لها البنوك التجارية وهى مشكلة السيولة أم الربح .

======

المبحث الثالث

============

مشكلة البنك التجارى
السيولة أم الربح

============

السيولة هى صفة تتوافر فى كافة الاموال بلا استثناء ، ولكن بدرجات متفاوته . ومعيار درجة سيولة المال أو الأصل هو امكان تحويلة الى نقود فى أسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة . وكلما زادت هذه الامكانيات ارتفعت درجة سيولة الأصل وكلما قلت انخفضت درجة سيولته .

والسيولة المطلقة تتمثل فى النقود ذاتها وتسمى أصول سائلة من الدرجة الأولى ، أما الأصول السائلة من الدرجة الثانية ، فهى تلك الأصول التى يمكن أن تتحول الى نقود خلال فترة قصيرة ودون خسارة تذكر ، أما الأصول السائلة من الدرجة الثالثة فهى تلك الأصول التى لا يمكن أن تتحول الى نقود الا بعد وقت طويل وتعرض حاجتها الى خسارة كبيرة .

وتشكل البنوك أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن الجزء الأكبر من خصوم البنك التجارى ودائع جارية واجبة الدفع عند الطلب أو ودائع لأجل ومستحقون

أصحابها بمقتضاها أن يطلبوا سحب مبالغ نقدية من ودائعهم لدى البنك في الحال . ويجب على البنوك التجارية أن تكون قادرة دائما على مواجهة هذه الطلبات مهما كان حجمها ، فقدرة البنك على تلبية طلبات المودعين هو أساس الثقة فيه . ومن هنا كانت أهمية السيولة بالنسبة للبنوك التجارية ، ويجب عليها أن توزع موارد ها على مختلف أنواع الاصول مع تأمين المركز المالي على الدوام لمواجهة طلبات السحب المعتادة التي تتقدم اليها يوميا من المودعين .

الا أن السيولة ليس الاعتبار الوحيد بالنسبة للبنك التجارى ، فالبنك التجارى كما سبق تعريفه هو مشروع يتعامل بالنقود من أجل تحقيق الربح . فالبنك التجارى مطالب أيضا بتحقيق أرباح لتوزيعها على مؤسسي البنك والساهمون فيه، ودفع نفقاته من أجور ومرتبات للموظفين والصيانة والكهرباء وخلافه . وتحصل البنوك على أرباحها من خلال استثمار أموالها خارج البنك، كتقديم القروض للغير وشراء الاوراق التجارية .

وعلى ذلك يصبح البنك التجارى ملتزم بأمرين :

الأول: تلبية طلبات السحب النقدى التى تقدم اليه يوميا ، ولكى يكون البنك قادر على هذا الالتزام يجب أن يراعى اعتبار السيولة أن يحتفظ بأمواله فى شكل نقود سائلة فى خزائنة .
والالتزام الثانى أن يحقق أرباحا لتوزيعها على مؤسسى البنك والمساهمون فيه ودفع نفقاته ، أى يجب على البنك أن يراعى اعتبار الربح ، ولكى يكون البنك قادرا على هذا الالتزام يجب أن يقوم باستثمار أمواله خارج البنك فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، ومن هنا نشأت مشكلة البنك التجارى السيولة أم الربح .

ويلاحظ أن مراعاة اعتبار السيولة كاملا دون اهمال اعتبار الربح ، وبالعكس فان مراعاة اعتبار الربح كاملا يعنى اهمال اعتبار السيولة . ويرجع السبب فى ذلك الى أن الاصول السائلة لاتحقق ربحا للبنك فى حين أن الاصول المربحة تتسم بضآلة درجة سيولتها .

فأحتفاظ البنك بالنقود في خزائنه في شكل سيوله كاملة لن تعود عليه بأي ربح يذكر ، واذا استثمر البنك أمواله في الخارج في شكل قروض للغير فانه سوف يحقق ربح ولكنه يكون قد ضحى باعتبار السيولة . ومن ثم يمكن القول أنه كلما زادت درجة سيولة الاصل قلت أرباحه ، وكلما زادت ارباح الاصل قلت درجة سيولته . أي أن الربحية تتناسبتناسبا عكسيا مع السيولة .

ويترتب على رغبة البنك في تحقيق هذين الاعتبارين المتعارضين معا ، ضرورة التنسيق بين اعتبار السيولة واعتبار الربحية ، من خلال التنسيق بين الاصول المختلفة ، بحيث يقوم بتوزيع أصولة على الانواع المختلفة السائلة منها والمربحة ، بحيث توجه لديه أصول سائلة بالثمن الذي يكفي لمواجهة طلبات السحب المعتادة وفي نفس الوقت يكون لديه أصول مربحة بالقدر الذي يكفي لتلبية التزاماته . مع ملاحظة أن تكون الاصول السائلة عند الحد الادنى اللازم و الكافي لتلبية طلبات السحب المعتادة

لأن الاسراف في الاحتفاظ بأصول سائلة يعتبر سلوك غير اقتصادي نظرا لأنه يتسبب في اضاعة أرباح على البنوك كان من الممكن أن تتحقق اذا ما استثمرها في الخارج ، كما يجب أن يقوم البنك بتوزيع باقي الأصول على أوجه الاستثمارات المختلفة بحيث تصبح لديه أصول سائلة من الدرجة الأولى وأصول سائلة من الدرجة الثانية وأصول سائلة من الدرجة الثالثة .

ويمكن تقسيم أصول البنك الى ثلاث أنواع من حيث درجة سيولتها وأربحيتها .

أولا : الاصول السائلة من الدرجة الاولى :

وتتمثل في النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المعتادة ، وما يمتلكه البنك من ذهب ، والودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها البنك لدى البنوك التجارية الأخرى .
وتحرص البنوك التجارية على أن تحتفظ بجزء من أصولها في شكل أصول سائلة من الدرجة الاولى على أن يكون هذا القدر عند الحد

الادنى الضرورى واللازم لمواجهة طلبات السحب المعتادة ، ونظرا لأن الاصول السائلة من الدرجة الاولى لاتدر للبنوك دخلا ، ويكون الافراط فيها سلوكا غير اقتصاديا ٠

ويمثل هذا النوع من الاصول خط الدفاع الاول للبنك التجارى لمواجهة طلبات السحب المعتادة ٠

ثانيا : الاصول السائلة من الدرجة الثانية :

ويتمثل هذا النوع من الاصول فى أذونات الخزانة والاوراق التجارية المخصومة وهى كلها أوراق مالية يتراوح أجلها غالبا مابين ثلاثة شهور وعام كامل ٠ وهنا تبتعد أصول البنك التجارى قليلا عن السيولة وتقترب فى الوقت ذاته قليلا من تحقيق الربح ٠
ويستطيع البنك التجارى اذا ما احتاج الى نقود حاضرة ، أن يقوم بتحويل هذه الاصول الى نقود بسرعة وبدون خسارة تذكر وذلك عن طريق بيعها فى سوق الاوراق المالية أو باعادة خصمها لدى البنوك التجارية او البنك المركزى ٠

ويحتفظ البنك التجارى بهذا النوع من الاصول لمواجهة طلبات السحب النقدى غير المعتادة ، ويمثل هذا النوع من الاصول خط الدفاع الثانى للبنك التجارى لمواجهة طلبات السحب غير المعتادة .

ثالثا : الاصول السائلة من الدرجة الثالثة :

ويتمثل هذا النوع من الاصول فى القروض والاوراق المالية طويلة الاجل ، وهى تعد اكثر الاصول البنك ربحا وأقلها سيولة .
فهذه الاصول تدر على البنك أعلى نسب الفوائد التى يتقاضاها على الاطلاق وذلك بسبب طول أجلها والقدر الكبير من المخاطر التى يتعرض لها صاحبها ، ولكنها أقل سيولة من باقى أصول البنك الاخرى نظرا لان تحويلها الى نقود يستغرق وقتا ما وتعرض حاجتها لخسارة .

ويمثل هذا النوع من الاصول خط الدفاع الثالث ، ولا يلجأ اليه البنك التجارى الا بعد أن يكون قد استنفذ أصوله السائلة من الدرجة الاولى والثانية ، وتحت أقوى الضغط من المودعين

بسحب مبالغ كبيرة دفعة واحدة من ودائعهم لديه ، ونظرا لما يتعرض له البنك من خسارة كبيرة عند تحويل أصوله السائلة من الدرجة الثالثة الى نقود .

وعلى ذلك تعمل البنوك التجارية على توزيع أصولها على هذه الانواع الثلاثة بهدف تحقيق التوازن بين اعتبارى السيولة والربح .

سيولة البنك التجارى وسيولة النظام المصرفى:

ان البنك التجارى الفرد قد يتعرض لطلبات سحب غير معتادة، وهنا يستطيع أن يحول بسهولة أصوله السائلة من الدرجة الثانية الى نقود عن طريق بيع الاوراق المالية قصيرة الآجل فى الاسواق المالية واعادة خصم الاوراق التجارية التى سبق خصمها لدى البنوك الاخرى وأخيرا يعمل على تحويل أصوله السائلة من الدرجة الثالثة الى نقود مع تحمله لخسائر هذا التحويل .

ومعنى ذلك أن زيادة سيولة أحد البنوك التجارية انما تتم عادة على حساب سيولة

باقى البنوك ، فزيادة سيولة أحد البنوك التجارية تأتى عن طريق دفع باقى البنوك لنقود حاضرة الى البنك محل البحث .

وعلى الرغم من نجاح هذه السياسة بالنسبة لبنك تجارى مفرد أو لمجموعة قليلة من البنوك ، فانه يصعب على البنوك التجارية مجتمعة أن تتبع هذه السياسة ، ويرجع ذلك أنه اذا ماحاولت البنوك التجارية كلها أو العدد الاكبر منها أن تحول أصولها الى نقود فى وقت واحد فلن يقبل أى بنك تجارى شراء أصول بنك لاخر لحاجته هو نفسه لبيع أصوله ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى اذا ما حاولت هذه البنوك أن تحقق السيولة من خلال بيع أوراقها المالية فى الاسواق المالية فلن يترتب على هذه المحاولة سوى تدهور شديد فى قيمة هذه الاصول وبالتالى خسائر جسيمة لهذه البنوك جميعها .. ونظرا لزيادة عرض الأوراق المالية عن الطلب عليها .

وعلى ذلك فان البنوك التجارية عندما تتعرض الى طلبات سحب غير معتادة ، تجد نفسها

ازاء هذا الوضع فى حاجة الى الاقتراض وهى لاتستطيع أن تجد هذه الحاجة لدى بعضها البعض ، حيث أن جميع البنوك تعانى من نفس هذه الاوضاع ، وتكون الجهة الوحيدة القادرة على توفير النقود للبنوك التجارية وزيادة سيولة النظام المصرفى ككل هى السلطات النقدية فى الدولة • فالبنك المركزى يستطيع أن يبادر الى نجدة البنوك التجارية بمنحها قروضا فى شكل نقود حاضرة بأسعار فائدة مخفضة بضمان بعض أصولها وبتخفيض نسبة الرصيد الدائن التى يحتفظ به لديه • كذلك تستطيع الخزانه العامة تقديم قروض الى البنوك التجارية وشراء بعض أصولها التى تعجز عن تصريفها فى السوق المالية • وبذلك تتحقق السيولة للبنوك التجارية مجتمعة •

****

الفصـــل الثانـــى

البنــك المركـــزى

نشـــأة البنـــوك المركزيـــة :

لقـد نشأت البنـوك المركزيـة فـى الأساس كبنـوك تجارية تقـوم بكافـة الاعمـال المصرفيـة التى تقـوم بها البنوك التجارية • وفى مرحلـة تاريخيـة لاحقة تركـزت فـى هذه البنـوك احتكـار الاصدار النقدى • وقد تطـورت بعد ذلك وظائـف هذه البنـوك بحيث جعلت منها السلطة العليـا المشرفـة على شئون النقـد والائتمـان •

وقـد انشـئ أول بنـك مركزى فى السويد عـام ١٦٥٦، يليـه بنك انجلتـرا عام ١٦٩٢ ، وبعد ذلك بسنـوات كثيـرة بدأت كـل دولـة من دول أوربـا تنشئ بنكـا مركزيـا • أما الولايـات المتحـدة فقد انشئت عدة بنوك مركزيـة أطلـق عليهـا بنوك الاحتياطـى الفيدرالى • وفى بدايـة القرن العشرين ـ خاصة خلال السنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠ أخذت كثير من بـلاد العالـم ينحـو نحو انشاء بنوك مركزية •

وفـى مصـر خولت الحكومـة المصريـة البنك الأهلى المصرى منذ انشائـه ، أى عـام ١٨٩٨ اصدار أوراق البنكنـوت،

وليس معنى ذلك أن هذا البنك كان منذ انشائه بنكا مركزيا . وقد أخذ البنك يوسع من نطاق أقيامه بأعماله ووظائف البنك المركزى واكتسابه لسلطاته وان كانت هذه الصفة لم تسبغ عليه رسميا الا بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ . الذى أكد اشراف الحكومة عليه واعطاه سلطات واسعة لتنظيم الائتمان والاشراف عليه كما عهد اليه بانشاء جهاز يتولى الاشراف على البنوك والتفتيش عليها كما انشأ ادارة لتجميع احصائيات الائتمان .

وفى ١١ فبراير ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية البنك الأهلى المصرى الى الدولة . ونص فى المادة ١ منه على أن (يعتبر البنك الأهلى المصرى مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة) وبهذا تأمم البنك الأهلى المصرى باعتباره البنك المركزى للدولة .

وفى يوليو ١٩٦٠ أعيد تنظيم البنك الأهلى المصرى وقسم البنك الى بنكين هما (البنك المركزى المصرى) ويمارس اختصاصات البنوك المركزية ويتمتع بسلطاتها و (البنك الأهلى المصرى) ويباشر جميع العمليات المصرفية العادية بالشروط التى تخضع لها البنوك التجارية وقد بدأ كل من البنكين فى ممارسة نشاطة فى أول يناير ١٩٦١ .

وأصبح البنك المركزى فى وضعه الراهن واحدا من المصالح العامة المتعددة التى تتمكن الدولة بواسطتها من الهيمنة على اتجاهات الحياة الاقتصادية فى البلاد ، وتحقيق استقرار النظام النقدى والمصرفى فى الدولة وعلى تطبيق السياسة النقدية والمصرفية الكفيلة بتدعيم الاقتصاد القومى فى نطاق السياسة العامة للدولة .

والبنك المركزى ، فى حقيقة الأمر ، ماهو الا بنك ، يتعامل فى الائتمان شأنه فى ذلك شأن البنوك الأخرى ، ولكنه يختلف عنها من حيث ملكيته ومن حيث أهدافه ومن حيث طبيعة العمليات التى يقوم بها ، وبالتالى من حيث طبيعة المتعاملين معه .

فمن حيث الملكية ، نجد أن البنوك المركزية لاتكون عادة مملوكة بالكامل ملكية خاصة . فهذه الملكية تختلف من دولة الى أخرى ، فقد يكون البنك المركزى ملكا كاملا للحكومة ، أوقد يأخذ شكل شركات مساهمة يمتلك الحكومة جزءا كبيرا من اسهمها ضمانا للسيطرة عليه وحسن توجيهها ، وقد تكون على شكل هيئات عامة تمتلكها المؤسسات النقدية فى المجتمع.

وفى جميع الحالات يجب أن يخضع البنك المركزى لاشراف الحكومة .

ومن حيث الهدف ، نجد أن البنوك المركزية تختلف عن البنوك الأخرى من حيث أنها لاتهدف الى تحقيق أرباح بل تسعى الى تحقيق أهداف قومية من خلال السيطرة على كميات النقود. ومد الأسواق بالنقود التى تتناسب مع أحتياجتها ، كما يتولى مهام الرقابه والاشراف على عمليات الائتمان ، ويعمل على التنسيق بين البنوك التجاريه المختلفه ولتسويه ماينشأ عن التعامل بينهما من حقوق والتزمات . ويقدم القروض للبنوك التجاريه . (١)

وعلى هذا تكون طبيعه العمليات التى يقوم بها البنك المركزى ذات طابع قوى يهدف الى تحقيق المصلحه العامه . ونجد عادتا أن المتعاملين مع البنك المركزى هم البنوك التجاريه والبنوك المتخصصه والمصالح الحكوميه . طبقا لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنه ١٩٥٧ ويمتنع عليه مزاولـه هـذه العمليات لغير الهيئات المذكوره .

وبعد أن تعرضنا لنشأه البنوك المركزيه ، سوف نتناول أهم الوظائف التى يقوم بها .

وظائف البنك المركزى .

(١) راجع دكتور محمد خليل برعى ، مرجع سابق ، ص١٢٣ ، ١٢٤

البنك المركزى عباره عن مؤسسة نقديه تقوم

تقوم بمجموعة من الوظائف الاساسيه ،

تتمثل فى اصدار أوراق البنكنوت ، وتقيم الخدمات

المصرفيه للحكومه ، وتقيم الخدمات المصرفيه

للبنوك ، والتحكم فى حجم الائتمان أى ان البنك

المركزى يمكن أن نطلق عليه الصفات النقديه

التاليه ·

١ ـ بنك الاصدار ·

٢ ـ بنك الحكومه ·

٣ ـ بنك البنوك ·

٤ ـ بنك التحكم فى عرض النقود ·

وسوف نقوم بمناقشه كل وظيفه من الوظائف بنوع

من التفصيل ·

أولا ـ بنك الاصدار ·

تعتبر وظيفه أصدار أوراق النقد أهم وأقدم

الوظائف التى مارسها البنك المركزى ، بل

أن البنك المركزى ، حتى بدايه القرن العشرين ،

كان يطلق عليه بصفه عامه : **بنك الاصدار · ويقوم**

البنك المركزى بهذه الوظيفة وحدة ولا يشاركة فيها أية جهة

أخرى ·

وتفصل الدول الحديثه منح سلطه الاصدار الى مواسسه نقديه واحده هى البنك المركزى عن أن تقوم الدوله نفسها بمزاوله هذه السلطه وعن منحها لعدد من المؤسسات النقديه ، وذلك يرجع للاسباب التاليه ٠

١ ـ توحيد جهه الاصدار يؤدى الى توحيد نوع النقود المتداوله فى المجتمع ، وأسباغ نوع الوحده والتماثل فى نظام النقود الورقيه فى الدوله مما يؤدى الى سهوله التعامل بين الافراد ٠

٢ ـ توحيد جهه الاصدار ، مع قيام الحكومه بالاشراف عليها يعطى هذه العمله أكبر قدر ممكن من الاعتبار والثقه ، مما يؤدى الى أستقرار التعامل بين أفراد المجتمع ٠

٣ ـ توحيد جهه الاصدار من شأنه ان تتمكن الدوله من التحكم فى عرض النقود وتغيير كميتها بما تتناسب مع الاوضاع الاقتصاديه السائده فى المجتمع ٠

٤ ـ توجيه جهه الاصدار يمكن الحكومه من الاشراف عليها والمشاركه فى الارباح المتولده عن

نشاط الاصدار . كما تستطيع الحكومه الحصول على ما تحتاج اليه من قروض بطريقه أسهل نسبيا .

٥ — وتوجيه جهه الاصدار فى يد موسسه غير حكوميه تحقق ميزه كبيره وهى عدم أفراط الحكومه فى أصدار أوراق النقد ، فقد تفرط الحكومه فى أصدار أوراق النقد لتحقيق بعض الاهداف السياسيه التى قد تتعارض مع الاوضاع الاقتصاديه القائمه .

ولهذه الاسباب أستقرت الدول جميعها على ترك الحق فى الاصدار النقدى الى البنك المركزى ، على أن تقوم الحكومه بوضع مجموعه من القواعد التى تحكم عمليه الاصدار ، وترتبط هذه القواعد بضروره توافر غطاء نقدى معين للنقود الورقيه المصدره ، فكلما زاد الغطاء النقدى المطلوب زادت النقود المصدره والعكس صحيح .

ويهدف المشرع من شرط الغطاء النقدى تقييد سلطه البنك المركزى فى الاصدار ، وبالتالى حمايه الاقتصاد القومى من خطر التضخم .

وسوف نتناول أهم أساليب الاصدار التى عرفتها النظم المصرفيه[١] .

١ - الغطاء الذهبى الكامل .

فى ظل هذا النظام يتقيد البنك المركزى فى أصدار أوراق البنكنوت بالغطاء الذهبى الكامل مع السماح له بأصدار مبلغ محدد بحد أقصى دون غطاء ذهبى ، فقد اصدرت أنجلترا قانون ينظم عليه أصدار الاوراق البنكنوت سنه ١٨٢٤ ويلزم البنك المركزى بأصدار بنكنوت فى حدود كميه الذهب التى لديه ، مع السماح له بأصدار أوراق بنكنوت دون غطاء فى حدود ١٨ر٥ مليونا من الجنيهات . يعاب على هذا النظام جموده النسبى ، وعدم تناسبه مع أحتياجات التعامل الاقتصادى من النقود ، ولقد ادى هذا العيب الى ترك مختلف الدول هذا النظام ، والاخذ بنظم أخرى أكثر مرونه[٢] .

---

(1) M.H.De Dock: Centrol Banking, 1946.
- Hawtrey, The art of central banking,1938.

(٢) قد اضطرت أنجلترا فى مواجهه هذا النظام الحاق للاصدار النقدى الى وقف تطبيق القانون المذكور مرات عديده ، فى ==

٢ - الحد الاقصى للاصدار :

فى ظل هذا النظام يحدد المشرع للبنك المركزى حدا أقصى بصفة مطلقة لحجم الاصدار من النقود الورقية وذلك دون أى ربط للنقود المصدره بغطاء ذهبى ، وقد اتبعت فرنسا هذا النظام من عام ١٨٧٠ حتى عام ١٩٢٨ ، وهنا أيضا حدثت زيادات متعاقبة لهذا الحد الأقصى عندما كانت الحكومة تحتاج الى المزيد من النقود .

ويعاب على هذا النظام جموده النسبى أيضا ، وعدم تناسب الكمية المصدرة من النقود وفقا لهذا الحد مع مستوى النشاط الاقتصادى السائد ، ولايمكن زيادة هذا الحد الا بتغيير القانون .

وقد يضع المشرع حدا أكبر من احتياجات الاقتصاد القومى للنقود ، ومن ثم قد يعرض النشاط الاقتصادى لخطر التضخم .

=== عام ١٨٤٧ وعام ١٨٥٧ وعام ١٨٦٠ بالاضافه الى ذلك فقد حدثت زيادات متعاقبه فى المبلغ المسموح بأصداره دون غطاء ذهبى .

٣ — الغطاء الذهبى النسبى .

فى ظل هذا النظام ، يحدد القانون نسبه مئويه معينه من حجم البنكنوت المصدر تغطى بالذهب ، على أن يغطى الباقى بأنواع معينة من الاصول كالسندات وأذونات الخزينة والأوراق التجارية . وقد اتبعت المانيا هذا النظام عام ١٨٧٥ وقد لجأت كثير من دول العالم الى اتباع هذا النظام ومن بينها مصر عام ١٨٩٨ .

ويتميز هذا النظام بقدر كبير من المرونه وسهوله تغيير الكميات التى تصدرها البنوك من أوراق البنكنوت بما يتناسب واحتياجات الاقتصاد القومى من النقود .

الا أنه يعاب على هذا النظام كونه يؤدى الى مضاعفه أيه زياده أو نقصان فى الرصيد الذهبى الى عده أضعاف من الزياده أو النقصان فى اوراق البنكنوت وهو الامر الذى يؤدى الى مضاعفه الاثار التضخميه لدخول الذهب ومضاعفه الاثار الانكماشيه لخروجه ، وقد يتعارض هذا التأثير مع الظروف الاقتصاديه التى يمر بها البلاد . (١)

---

(١) راجع : دكتور / محمد زكى شافعى ، مرجع سابق ، ص٢٧٠ ، ٢٧١ .

٤ ـ الاصدار الحر .

فى ظل هذا النظام ، يصبح للبنك المركزى مطلق الحريه فى عمليه الاصدار ولا يخضع البنك المركزى لأى قيود خاصه بالغطاء ، فيستطيع البنك المركزى ان يصور أى كميه من أوراق البنكنوت ، مادامت مغطاه بأى نوع من أنواع الاصوال سواء كانت ذهبا او غير ذلك ، ولكن تلتزم البنوك بأن تحتفظ بالذهب كعملة أحتياطيه دوليه تستخدم فى تسويه المدفوعات الدوليه عندما لا تتوافر العملات الاجنبيه الضروريه لاتمام هذه التسويه وكذلك لمواجهه الاحتياطات الطارئه للدوله كما فى حاله نشوب الحرب مثلا وأخيرا لاستعماله فى خدمه السياسه الاقتصاديه الدوليه للدوله .

وفى ظل هذا النظام أيضا نجد أن قيمة

النقود لا تتوقف على مقدار ما تمتع به غطاء ذهبى وأنما على العلاقه بين الحجم الكلى للنقود فى المجتمع والمقدار الكلى للنقود فى المجتمع والمقدار الكلى للسلع والخدمات الموجوده فيه فى لحظه معينه ٠

وبهذا يكون الغطاء الحقيقى للنقود هو العمل الاجتماعى وليس الذهب ويحل الاحتاطى من القوى الانتاجيه للمجتمع محل الاحتياطى من الذهب ٠

ويتعين على البنك المركزى ان يتبع سياسه للاصدار النقدى تهدف الى توفير ذلك الحجم من النقود الذى يحتاجه الاقتصاد القومى لتمويل وجوه نشاطه المختلفه بما يسهم فى تحقيق العماله الكامله وفى استخدام موارده غير المستغله وفى تحقيق الاستقرار الاقتصادى ٠

ثانيا ٠ بنك الحكومه ٠

يقدم البنك المركزى خدمات جليله للحكومه تجعله أحيانا يسمى بنك الحكومه ٠

فالبنك المركزى بجانب اصداره لاوراق البنكنوت تحتفظ الدوله لديه بايراداتها ويقوم بسداد التزاماتها ويقدم لها قروض قصيره الاجل عند حدوث عجز موقت فى ميزانيتها كما ينوب عن الحكومه فى اصدار سندات الديون العامه وسداد كوبونتها واستهلاكها فى داخل البلاد وخارجها أى خدمه القروض العامه . كما يتولى البنك المركزى المصرى مزاوله العمليات المصرفيه العائده للحكومه والاشخاص الاعتباريه الاخرى وعمليات الائتمان مع البنوك طبقا لاحكام القانون رقم ١٦٣ لسنه ١٩٥٧ ويمتنع مزاولة هذه العمليات لغير الهيئات المذكوره .

كما يقوم البنك المركزى بحفظ احتياطى الدوله من الرصيد المعدنى الذهبى وذلك بالاضافة الى الجزء الأكبر من الاحتياطى النقدى الاجنبى فى دول كثيره . ويقدم للحكومه ما يلزمها من نقد أجنبى لمواجهه مدفوعاتها الخارجيه سواء لخدمه ديونها الخارجيه أو الشراء ما تحتاجه من سلع من الخارج أو لغير ذلك من المدفوعات .

كما يقوم البنك المركزى بدور المستشار النقدى والمالى للحكومه وسهيلها فى تنفيذ السياسات الماليه والنقديه الى ترى الحكومه أتباعها .

كما يمد الحكومة بكافة العمليات المتعلقة بالنشاط الاقتصادى داخل الدوله وتحديد أتجاهات السوق ، سواء على الصعيد المحلى او العالمى وفى التنبوء بأحوال المستقبل ، كما يقوم بتوجيه النصح والارشاد للحكومه بما يجب ان يتبع حيال الظروف التى تمر بها البلاد .

ثالثا - بنك البنوك .

يقوم البنك المركزى بالنسبه للبنوك التجاريه والمتخصصه ما تقوم به البنوك بالنسبه للافراد . . ، فاذا كانت البنوك التجاريه هى التى تقوم بتقديم هذه الخدمات الى الأفراد والمشروعات فان البنك المركزى هو الذى يقوم بكفالة هذه الخدمات الى البنوك التجارية .ومن هنا كانت التسمية الشائعة للبنك المركزى بأنه بنك البنوك ، ومن خلال قيام البنك المركزى بهذه الوظيفة ، تتوافر له السيطرة والتحكم فى حجم الائتمان .

وتتمثـــل وظـائف البنـك المـركـزى فى عـلاقتـه بالبنوك التجاريه فيمـــا يـــلى ٠

١ ـ الاحتـــفاظ بـوادائـع البنـوك التجاريـــه ٠

تحتفـظ البنـوك التجاريـه بجـــزء مـن أرصدتهـــــا النقـديـه السـائلــه لـدى البنـك المـركـزى فـى صـــوره ودائـــع تحـت الطــلب ، ويتـم تحـديـد هـذا الجـزء أمـا عـن طـريـق العـــرف أو عـن طـريـق القــانـون ٠

قديمـا كـان أحتفـاظ البنـوك التجاريـه بهـذا الـرصيـد يتـم طـوعـا وأختيـار لمعـــرفتهـا أن البنـــك المركـزى مكــان مـأمــون الا أنـه مــع مـرور الوقـت وزيــــاده قـدره البنـــوك التجاريـــه علـى خـلق الائتمـان نتجـــه لـــزيــاده الـــوادائـــع ، وجـدت السلطـات النقـديــه آنـه مـن الضــرورى أن تحتفـــظ البنـــوك التجـــاريـــه بنسبـــه معيـــنه مـن ودائعهـــا فـى البنـك المـركـــزى بـــدون فـــوائـد ، وبذلـــك اصبحـت مثـل هـــذه الـــوادئـع تتـم جبـرا لا أختيـارا ، واجبـار البنـــوك التجاريـــه علـى الاحتفـــاظ بهـــذه النسبـــه مـن أرصدتهم السـائلـه لـدى البنـك المـركـزى أنمـا يهـــدف الـــى تحقيـق الاغـراض التاليـــه ٠

أولا ـ ضمـــان تحقيق سيـولـه البنـوك التجاريـه وحمايتهـــا

ثانيا : سهولة تسوية معاملات البنوك التجارية فيما بينها عن طريق غرفة المقاصة في البنك المركزى .

ثالثا ان هذه النسبه من (الاحتياطى النقدى) أصبحت أداه من الادوات التى يستخدمها البنك المركزى فى التحكم فى قدره البنوك التجاريه على خلق الائتمان .

وينص قانون البنوك والائتمان فى الماده ٤١ على ما يلى (على كل بنك تجارى أن يحتفظ بالبنك المركزى وبدون فائدة برصيد دائن بنسبة معينة مما لديه من الودائع يعينها البنك المركزى) .

٢ — تسويه عمليات المقاصه بين البنوك .

تقوم البنوك المركزيه بالتنسيق بين البنوك التجاريه المختلفه وتسويه ما قد ينشأ من التعامل بينها من حقوق والالتزامات ، بطريقه تؤدى الى عدم الحاجه الى النقل الفعلى للنقود من بنك لآخر سداد لالتزام ، ويقوم البنك المركزى بتسويه الحسابات بين البنوك عن طريق ما يسمى بعمليه المقاصه .

ويؤدى ذلك بطبيعة الحال الى الاقتصاد فى استعمال النقود وفى تسوية العمليات المصرفيسة حيث لايدفع فى النهاية الا الرصيد المتخلف

بعد أجراء عملية المقاصة .

والمقاصه هى اسلوب خاص لانقضاء أو التسويه الديون ما بين طرفين كل منهما مدين للآخر ودائن له فى الوقت ذاته ، بحيث يدفع المدين المبلغ الاكبر الى الطرف الاخر الفرق مبلغى الدينتين فحسب فكل بنك يحصل يوميا على شيكات أو أوراق تجاريه مسحوبه على بنك أخر ومن الصعوبه بمكان أن يقوم كل بنك بتحصيل قيمه كل شيك على حدى ، ولكن وفقا لنظام المقاصه يقوم كل بنك بتجميع مجموعه من الشيكات التى أودعها عملاؤه فى حساباتهم المسحوبه على مختلف البنوك التجاريه الاخرى ، وفى كل فتره معينه ، ويتوجه مندوب عن كل بنك الى غرفه المقاصه فى البنك المركزى ، ويبدأ مندوبوا البنوك فى تصفيه هذه الشيكات مع بعضها البعض ويكتبون بتسجيل الفروق فقط فى حساباتهم لدى البنك المركزى ـ وبالقطع فان عمليه المقاصه تؤدى الى تسهيل التعامل فيما بين البنوك التجاريه .

٣ ـ تقديم القروض للبنوك التجاريه .

يقوم البنك المركزى بدور المقرض الاخير لكافة البنوك التجاريه ، فالبنك المركزى يقف دائما على

استعداد لتقديم العون فى أوقات الازمات النقديه ويمدها بالارصده النقديه اذا ما أحوجتها السيوله ويقوم البنك المركزى بهذا الدور لتحقيق وظيفته الاساسيه وهى السيطره على الائتمان والمحافظه على ثقه أفراد المجتمع فى الجهاز المصرفى ، وضمان ثبات قيمه النقود ومنع الهزات العنيفه من أن تصيب المجتمع الاقتصادى ولا يقتصر بدور البنك المركزى على أوقات الازمات ، ولكنه يقوم عاده باعاده خصم بعض الاوراق التجاريه التى سبق للبنوك التجاريه ان خصمتها ويحصل مقابل ذلك على سعر الفائده أقل من السعر الذى سبق أن حصلت عليه • ويطلق على هذه العمليه أسم أعاده خصم الاوراق التجاريه ، ويطلق على سعر الفائده هنا ، سعر أعاده الخصم •

فالبنك المركزى فى رفعه أو خفضه لسعر أعاده الخصم أنما يؤثر بصوره مباشره على عمليات خصم الاوراق التجاريه التى تقوم بها البنوك التجاريه وبالتالى تستطيع التحكم فى عمليات الائتمان التى تقوم بها البنوك التجاريه • والتحكم فى كميه النقود داخل المجتمع بما يجعلها تتناسب مع حجم النشاط الاقتصادى داخل الدوله •

رابعا - بنك التحكم فى عرض النقود (الائتمان) .

تعتبر هذه الوظيفه أهم الوظائف التى يقوم البنك المركزى على الاطلاق ، فالبنك المركزى بصفته القائم بعمليه اصدار البنكنوت وبصفته حلقه الوصل بين البنوك التجاريه والحكومه وبصفته المقرض الاخير فى النظام المصرفى كله ، وعلى اعتبار المكانه الهامه التى يحتلها فى سوق المال عامه ، يكون له القدره على الاشراف على الائتمان والسيطره عليه والتحكم فى كميته اتجاهاته .

وقد رأينا كيف أنه فى الانظمه المصرفيه الحديثه أصبحت النقود المصرفيه أو (الائتمان المصرفى) ، تكون جزءا كبيرا فى عرض النقود ، وكيف أن البنوك التجاريه لها القدره على خلق هذا النوع من النقود ، والتى لها قوه الابراء فى عمليات التبادل وفى تسديد الديون .

ولذلك تقوم البنوك المركزيه بصفتها ممثله للحكومه أن تضع البنوك التجاريه تحت أشرافها حتى لا تعانى هذه فى خلق النقود المصرفيه وتقرضها الى عملائها سعيا وراء تحقيق أقصى ربح ممكن .

ونظرا الى المخاطر التى قد تنجم حينما تغرط البنوك التجاريه فى عمليات الاقتروض أو الاستثمار ، وما يحدث من تغيرات فى عوض وسائل الدفع تؤدى بدورها الى تغير فى القبوه الشرائيه للنقود ، وفى المستوى العام للنشاط الاقتصادى ، يمكننا أن نلاحظ أثر الائتمان على الحاله الاقتصاديه العامه ومدى وجوب تصدى هيئه معينه كالبنك المركزى تمارس سلطاتها فى هذا المجال تحقيقا لاهداف السياسه النقديه والائتمانيه

ويستطع البنك المركزى ان يتحكم فى الائتمان عن طريق مجموعه من الادوات والوسائل ، يتدخل بها فى الوقت المناسب . ويطلق على هذه الاداوات مصطلح أدوات التحكم فى عرض النقود (الائتمان) .

وسوف نتناول مختلف الوسائل التى يتمكن من خلالها البنك المركزى التحكم فى عرض النقود (الائتمان) .

الفصل الثالث

أدوات التحكم فى عرض النقود (الائتمان)

تختلف الوسائل التى يستخدمها البنك المركزى للتحكم فى الائتمان من مجتمع الى آخر تبعا لاختلاف النظام الاقتصادى واختلاف الظروف السياسية والمالية التى تحيط بنشاط ومدى اتصال هذه الوسائل بنوع التحكم فى الائتمان الذى تمارسه ٠

وتمثل هذه الوسائل القوة الرئيسية للبنك المركزى فى قدرته على زيادة أو انقاص حجم الودائع الموجودة لدى البنوك التجارية ، وبالتالى التحكم فى عرض النقود داخل المجتمع ٠

وتملك البنوك المركزية ثلاثة أنواع رئيسية من الرقابة على النشاط الائتمانى للبنوك التجارية ، يحتوى كل نوع منها على عدد من الاساليب أو السياسات التى يختلف مدى اعتماد البنك المركزى عليها باختلاف البنيان الاقتصادى ، وتتمثل أنواع الرقابة فيما يلى :

١ - الرقابة الكمية
٢ - الرقابة الكيفية
٣ - الرقابة المباشرة

أولا : الرقابة الكمية :

يهدف هذا النوع من الرقابة الى التأثير على كمية الائتمان المصرفى فى مجموعه بالزيادة أو النقصان بغض النظر عن وجوه الاستعمال التى سوف تستخدم فيها هذا الائتمان .

ويمارس البنك المركزى رقابته الكمية على الائتمان من خلال سيطرته على حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنك سواء ما أتخذ منها صورة حاضرة أو الارصدة الدائنة لدى البنك المركزى الى الارصدة النقدية ، الى جانب سيطرته على نسبة الاحتياطى النقدى الى الودائع .

ويستطيع البنك المركزى أن يمارس رقابته الكمية عن طريق ثلاثة أساليب هى سياسة سعر اعادة الخصم ، سياسة السوق المفتوحة وتعديل نسب الاحتياطى القانونى .

(١) سياسة سعر اعادة الخصم :

عرفنا خلال دراستنا لوظائف البنوك التجارية ، أن هذه البنوك تقوم بدور خصم الأوراق التجارية مقابل

سعر فائدة يتمثل في نسبة معينة من قيمة الورقة التجارية وتسمى هذه النسبة (سعر الخصم) ٠
والورقة التجارية المخصومة هي في حقيقة الأمر عبارة عن قرض قصير الأجل يقدمه البنك التجارى لاصحاب الاوراق التجارية بسعر فائدة معينة ، وضمان الأوراق التجارية نفسها ٠

وتقبل البنوك التجارية خصم الأوراق التجارية لما لها من مزايا عديده ، فانها تدر ربحا كبيرا للبنوك خلال فترة قصيرة ، واذا تعرض البنك لازمة مالية واصبح فى حاجة الى نقود ، فانه يستطيع أن يقوم باعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزى بسعر أقل من السعر الذى خصم به الورقة ٠ وتراعى البنوك التجارية دائما أن يكون سعر خصم الاوراق التجارية أعلى من سعر اعادة الخصم ، حتى اذا ما اضطرت الى اعادة الخصم فلا تتعرض لخسائر مالية ٠

فاذا كان سعر اعادة الخصم ١٠٪ وفقا لتعليمات البنك المركزى فان البنوك التجارية تحرص على أن يكون سعر الخصم لديها أعلى من ذلك مثل ١٢٪ أو ١٤٪ ٠

وعلى ذلك تتأثر البنوك التجارية فى تحديدها لسعر الخصم بأى تغيير يحدث فى سعر اعادة الخصم ،

فاذا قام البنك المركزى برفع سعر اعادة الخصم ، فان البنوك التجارية حرصا على ارباحها ترفع سعر الخصم أيضا ، والعكس صحيح .

ففى فترات التضخم حيث تزداد كميات النقود فى المجتمع ، تقوم البنوك المركزية برفع سعر اعادة الخصم ، وسعر الفائدة على القروض التى تمنحها لعملائها مما يؤدى الى انقاص طلب رجال الاعمال للائتمان ، ولهذا فان حجم الانفاق الكلى سوف ينخفض الى حد ما ، مما يساهم فى التخفيف من الضغط التضخمى الذى يتعرض له الاقتصاد القومى . ويساعد فى هذا الاتجاه أن زيادة سعر الفائدة على الودائع لأجل وودائع الادخار ستجذب جزء من القوة الشرائية من السوق وتجمدها لفترة ما مما يخفض بدوره من حجم الانفاق الكلى . ويترتب على ذلك اتجاه مستوى الاسعار الى الانخفاض وتخف حدة التضخم .

أما فى فترات الانكماش حيث تقل كميات النقود فى المجتمع ، تقوم البنوك المركزية بخفض سعر اعادة الخصم ، وسعر الفائدة على القروض التى تمنحها لعملائها مما يقلل من تكلفة حصول البنوك التجارية على المزيد من الاحتياطيات النقدية . وسيؤدى هذا

الى تخفيض البنوك التجارية لسعر الفائدة على القروض التى تمنحها وكذلك على الودائع لأجل وودائع الادخار مما يشجع رجال الاعمال على طلب الائتمان من هذه البنوك للقيام بوجوه النشاط المختلفة لما تدره من أرباح ، وبهذا يزداد حجم الانفاق الكلى بعض الشئ مما يساهم فى انعاش الاقتصاد القومى ويساعد فى هذا الاتجاه ما يترتب على تخفيض سعر الفائدة من خروج مدخرات الافراد من البنوك الى السوق فى شكل قوة شرائية اضافية .

(٢) سياسة السوق المفتوحة :

يقصد بسياسة السوق المفتوحة ، قيام البنك المركزى مباشرة ببيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية فى السوق .

وقيام البنك المركزى ببيع أو شراء الأوراق المالية يؤثر تأثيرا مباشرا على كمية النقود القانونية المتداولة ، وتأثيرا غير مباشرا على حجم الائتمان الذى تخلقه البنوك التجارية .

من حيث التأثير المباشر على كمية النقود القانونية المتداولة ، نلاحظ أن قيام البنك المركزى ببيع أوراق مالية بمبلغ معين

معناه أن يسحب من التداول هذا المقدار من أوراق البنكنوت وشرائه لأوراق مالية معناه أنه يطرح للتداول أوراق بنكنوت مساوية تماما لقيمة ما أشتراه .

ومن حيث التأثير غير المباشر على حجم الائتمان الذى تخلقه البنوك التجارية ، نلاحظ أن قيام البنك المركزى ببيع أوراق مالية بمبلغ معين معناه أن يسحب من التداول هذا المقدار من اوراق البنكنوت ، وسيدفع الافراد جزء من قيم هذه الاوراق من خلال سحب جزءا من ودائعهم لدى البنوك التجارية ، ونقص الودائع يؤدى الى نقص موارد البنوك التجارية وبالتالى ينخفض حجم الائتمان الذى يمكن أن تخلقه البنوك التجارية .

والعكس صحيح ، بمعنى أن قيام البنك المركزى بشراء أوراق مالية بمبلغ معين معناه أن طرح أوراق مالية مساوية لهذا المبلغ ، وسيحصل الافراد على جزء من قيمة هذه الاوراق التى تتجه بطبيعة الحال الى خزائن البنوك التجارية ، فتزداد أرصدتها النقدية وبالتالى تزداد قدرة هذه البنوك على خلق الائتمان .

ففى فترات التضخم حيث تزداد كميات النقود المتداولة داخل المجتمع ، يدخل البنك المركزى بائعا لهذه السندات والاوراق المالية . الأمر الذى يؤدى الى نقص الارصدة النقدية لدى البنوك التجارية ، وبالتالى

يحد من قدرتها على منح القروض وخلق الائتمان ، أى نقص كميات النقود المتداولة داخل المجتمع ، مما يخفف من حدة التضخم .

وفى فترات الانكماش حيث تقل كميات النقود المتداولة داخل المجتمع ، يتدخل البنك المركزى بشراء الاوراق المالية ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة الارصدة النقدية لدى البنوك التجارية ، وبالتالى يزيد من قدرتها على منح القروض وخلق الائتمان ، أى زيادة كميات النقود المتداولة داخل المجتمع ، مما يخفف من حدة الانكماش .

ونجاح سياسة السوق المفتوحة التى يقوم بها البنك المركزى تتوقف على عدة عوامل أهمها :-

أ - مقدار ما يحتفظ به البنك المركزى من الاوراق المالية الحكومية ، حيث يجب على البنوك المركزية أن تحتفظ بكميات كبيرة من السندات والاوراق المالية المتفاوتة الآجال حتى تتمكن من القيام بعمليات السوق المفتوحة فى أوقات التضخم وتحقق التأثير الفعال المطلوب على حجم الائتمان .

ب - درجة استعداد البنك المركزى وقدرته على تحمل

الخسائر عند القيام بعمليات السوق المفتوحة ٠ فالبنك المركزى قد يضطر الى بيع الاوراق المالية بأسعار منخفضة فى أوراق التضخم ويشتريها بأسعار مرتفعة فى أوقات الانكماش ٠

جـ ـ اتساع سوق الاوراق المالية ، لكى يستطيع البنك المركزى القيام بعمليات السوق المفتوحه دون مشقة أو تحمله لخسائر كبيرة ٠ وهذا العامل تفتقر اليه كثيرا من الدول النامية ٠

وتعتبر سياسة السوق المفتوحه من أهم السياسات التى تتبعها البنوك المركزية فى الدول الرأسمالية للتأثير على حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك وبالتالى على مقدرتها على منح الائتمان وعلى خلق الودائع ٠

(٣) تعديل نسب الاحتياطى القانونى :

يقصد بهذه الوسيلة ، قيام البنك المركزى بتعديل نسبة الاحتياطى الذى يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه من الودائع التى لديها ٠

ففى فترات التضخم ، حيث تتزايد كميات النقود داخل المجتمع ، يعمل البنك المركزى على رفع نسبة

الاحتياطي القانوني التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لديه ، الأمر الذى يحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ، بل ستضطر هذه البنوك الى اخفاء ودائع تبلغ في قيمتها خمس ماكانت تلتزم به هذه النقود في ظل النسبة القديمة للاحتياطي .
وهكذا تعمد البنوك الى قبض الائتمان وتحويل بعض أصولها المربحة الى أصول سائلة ، الامر الذى يؤدي في النهاية الى خفة حدة التضخم .

وفي فترات الانكماش ، حيث تقل كميات النقود داخل المجتمع ، يعمل البنك المركزى على خفض نسبة الاحتياطي القانوني الذى يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لديها ، الأمر الذى يمكن البنوك التجارية من اتساع قدرتها على خلق الائتمان بما يعادل خمس أضعاف ماتم تخفيضه من الاحتياطي القانوني ، وهكذا تعمد البنوك الى تحويل بعض أصولها السائلة الى أصول مربحة ، الأمر الذى يؤدى في النهاية الى خفة حدة الانكماش .

وتعتبر سياسة الاحتياطي النقدى أكثر وسائل السياسة النقدية تحقيقا للهدف المطلوب بأقصر الطرق المباشرة (١) .

---

(١) لقد عبر كينز عن هذه السياسة ، بأنها تعمل على علاج الازمات الاقتصادية من جذورها) .

ثانيا : الرقابة الكيفية (النوعية) :

رأينا أن الرقابة الكمية تهدف الى التأثير على حجم الائتمان المصرفي بصرف النظر عن وجوه الاستعمال التي يراد استخدامه فيها .
بينما الرقابة الكيفية تهدف الى توجيهة الائتمان الوجهة التي تتفق مع تنمية الاقتصاد القومي ، فقد يكون من المناسب في حالات معينة الحد من الاستثمار في مجال معين من مجالات الاستثمار ، والتوسع في مجال آخر — وقد تكون الهدف من الرقابة الكيفية هو توجيه نسبة أكثر من الائتمان الى الحالات الانتاج السلعي والسلع التصديرية ، والحد من الائتمان غير المنتج الذي يستخدم لاغراض المضاربة في أسواق المواد الأولية .

وللرقابة النوعية صور واشكال متعددة يمكن للبنك المركزي أن يستخدمها في توزيع موارد الائتمان على مختلف وجوه الاستعمال .

وهناك عدد من الادوات يمكن للبنك المركزي من خلالها تحقيق الرقابة النوعية وأهم هذه الادوات مايلي :

أ ـ تحديد أسعار فائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان فتكون منخفضة بالنسبة للقروض التى تمنح لأنشطة تشجعها الدولة ، ومرتفعة بالنسبة للانشطة ذات الاهمية الاقل بالنسبة للمجتمع ٠

ب ـ تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض مثل زيادة القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الموجهة لتمويل بيع السلع بالتقسيط ٠

جـ ـ تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها بحيث تزداد آجال القروض للمشروعات الانتاجية ، وتقل آجال القروض المقدمة للمشروعات الاستهلاكية ٠

د ـ التمييز بين القروض حسب الأجل المقدم كضمان ، مثال ذلك ، أن يقرر البنك المركزى زيادة قيمة القرض عند تقديم الاوراق المالية الحكومية كضمان يشجع الافراد والبنوك على اقتناء هذه الأصول ٠

هـ ـ اشتراط الحصول على موافقة البنك المركزى على قروض البنوك التجارية التى تتجاوز قيمتها مقدارا معينا ٠

ويتوقف نجاح الرقابة الكيفية على قيام المقترضين باستعمال القروض فى الأوجه المحددة لها والمتفق عليها عند الحصول على القروض .

وتعتبر أدوات الرقابة الكيفية من أهم الوسائل التى يملكها البنك المركزى لتحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال التحكم فى عمليات الائتمان ، فوسائل الرقابة الكيفية تستهدف وضع قيود على نشاط البنوك التجارية بحيث تمنع هذه المصارف من مزاولة عمليات معينة أو توظف مواردها فى بعض الاحوال غير المرغوب فيها بالنسبة لسياسة التنمية داخل الدولة .

ثالثا : الرقابة المباشرة :

يقصد بالرقابة المباشرة قيام البنك المركزى باصدار تعليمات للبنوك التجارية أو اتفاقيات غير رسمية بينها ، وهذه الوسيلة تعتبر مكملة للادوات السابق ذكرها التى يملكها البنك المركزى .

وتعتبر هذه الوسيلة من الوسائل الفعالة فى الدول التى يتمتع فيها البنك المركزى بمركز أدبى اكتسبه نتيجة نصوص قانونية ولتعاونه مع البنوك التجارية فى تحقيق التوازن الاقتصادى والنقدى داخل المجتمع .

ويمارس البنك المركزى الرقابة المباشرة على الائتمان المصرفى من خلال اسلوبين هما :ـ

أ ـ اسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة :

يستطيع البنك المركزى أن يقوم باصدار الأوامر والتعليمات الملزمة للبنوك التجارية ، بما يتناسب مع متطلبات السياسة النقدية . ولا يمكن للبنوك التجارية أن تتجاهلها إلا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التى تفرضها عليها البنوك المركزية .

ومن أمثلة الأوامر والتعليمات التى يمكن أن يصدرها البنك المركزى للبنوك التجارية . تحديد حد أدنى للقروض الممنوحة لنوع معين من أنواع الانشطة الاقتصادية بغرض التوسع فيه أو الامتناع عن منح قروض لانشطة معينة للحد منها ، أو اجبار البنوك على توجيه جزء من مواردها نحو نوع معين من انواع الاستثمار ، كشراء سندات حكومية أو اذونات خزانة .

وأهم العقوبات التى يملكها البنك المركزى تجاه البنوك التجارية هى الامتناع عند اعادة خصم الاوراق التجارية المقدمة منها ، أو اقتراضها أو تقديم قروض لفترات محدودة وباسعار فائدة مرتفعة .

ويعتبر اسلوب الرقابة المباشرة ملائما لعلاج حالات التضخم ، الا أنه عديم الجدوى فى حالات الانكماش ، فاذا أمكن الزام البنوك بخفض ماتقرضه فانه يصعب الزامها بزيادة نسبة ماتقرضه .

ب ـ اسلوب الاقناع الأدبى :

ويتمثل فى قدرة البنك المركزى على شرح الحالة الاقتصادية للمؤسسات النقدية بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة واقناعها بالسياسات النقدية المناسبة ، ويتخذ هذا الاسلوب صورة تصريحات يدلى بها البنك المركزى ، وتوجيهات ونصائح يتوجه بها للبنوك ، واجتماعات يعقدها مع المسئولين فى البنوك لتبادل الرأى فى شئون النقد والائتمان .

ويعتمد اسلوب الاقناع الادبى على مايتمتع من البنك المركزى من مركز أدبى يستمدة من كونه بنك البنوك ، والمقرض الأخير لها عند الضرورة والقائمة على تنظيم والتحكم فى حجم الائتمان .

وعادة ماتتبع البنوك التجارية وفقا لرغبات البنك المركزى ، وذلك لعلمها أن البنك المركزى لديه من

السلطـة والوسائـل مايجعلـه يجبرها على السير وفقـا لسياسـة الائتمانيـة ٠

ونلاحـظ هنـا أن الاقنـاع الادبـى يمكن أن يستخدم ، وهذا يحدث فعـلا ، فى عملية تخفيض الائتمان بين الاستخدامات المختلفة ، ومن ثـم يمكـن أن يعتبـر اداة كمية ونوعيـة فـى نفس الوقـت ٠

======